

مستقبل النقابات المهنية

اليوم

رأية المستعمر في الأرض

اليوم / العدد الثالث و الستون / مايو ١٩٩٥ م / ذي الحجة ١٤١٥ هـ / الثمن جنيهان مصريان



**الحكم يتراجع عن موقف
الإجماع الوطني في قضية حظر
انتشار الأسلحة النووية**

**مبارك يواجه أصعب
محادثات مصرية
أمريكية**

**ضريبة مبانى على
سكان المقابر... وشقة
في القاهرة بـ ٥٤
مليون جنيه**

**دبلو ماسية الحجاج
تكسر الحصار
الأمريكي**

**سينما المثقفين
منولوجات شكوكو**

السعودية تؤيد تحالف العسكر و الأصوليين في اليمن

دروس هامة في معركة انتخابات نقابة الصحفيين

أيام للفرح

إنها مناسبات للفرح والسعادة
تقبل أيام احتفل الإخوة الأقباط بعيد
القيامة المجيد . بعد أيام قليلة من مناسبة
أكثر مدعاة للفرح ، وهي إعلان البابا شنودة
حرمان المسيحيين الذين يزورون القدس في
ظل الاحتلال الإسرائيلي وقبل الجلاء عنها
من " سر التناول " وبعد أيام يحتفل المسلمون
بعيد الأضحى المبارك أعاده الله على الجميع
باليمن والبركات . وفي ٢٥ إبريل يحتفل
المصريون بعيد تحرير سيناء من الاحتلال
الصهيوني . واليوم تحتفل الطبقة العاملة
بالمعيد العالمي للمصال . أي أن العيد الجديد
من اليسار يصدر ، ونحن تحتفل بأكثر من
مناسبة مباركة ، يتداخل فيها الوطني بالدين
بالاجتماعي ، في زمن أخذ يضمن علينا
بلحظات قليلة من الفرح

والعيد الجديد يحتفل بهديد من
الموضوعات الداخلية الهامة بينها أفراد المساحة
الأكبر لنفذة حول مستقبل الفعل النقابي في
مصر ، ويسلط الجهر السياسي الضوء على
دروس انتخابات الصحفيين والمراجعة بين
الاخوان المسلمين والحكومة وأوضاع الزراعة
المصرية لعربان تصيف ومشكلة التهريب
الضريبي لأحمد صالح أحمد ويراصل مصباح
قطب موضوعاته عن النقابات كما أن بالعيد
ثلاثة موضوعات عن زيارة الرئيس مبارك
لأمريكا ، إستراتيجية حسين عبد الرازق ،
ورسالة واشنطن لتسيير كرم ومقالة هـ . عيد
العظيم أنيس ، وهي الموضوعات التي حظرت
أمانة النقاش عن الشروق عن استكمال
موضوعها عن الزيارة قاتلة إن الماء يظل
التيمم . كما أن من المصادفات الثلاثة للنظر
أن يتضمن العدد مقالين حول كتاب جديد
للسفكر الأمريكي تشرمكي أحدهما
للكاتب سمير حنا . لقد سعى العيد الجديد
لأن يشمل متابعة لكافة الأحداث العربية
والدولية والداخلية ، أملا في أن تحظى
اليسار دائما برضائك يا عزيزي القارئ ، أن
تكون دائما محلا لحسن ظنك .

وكل سنة وأنت طيب .

البحر

في هذا العدد

• مرقنا

الحكم يتراجع عن موقف الإجماع الوطني في قضية حظر انتشار الأسلحة النووية:

حسين عبد الرازق ٤

• الجهر السياسي ٦

• هوامش على دفتر الحياة

رحلة واشنطن دل تحت ٢ د. عبد العظيم أنيس ١٤

• مصر

حل مزق السياسات الزراعية عربان نصيف ١٨

نهاية عصر الذمعة في النقابات المهنية مصباح قطب ٢٢

التهريب الضريبي .. مشكلة نظام أحمد صالح أحمد ٢٤

• العرب

اليمن:

مظاهرات الحيز في اليمن مدحت الزاهد ٢٧

الجزائر:

خطرا للحوار خطورتان للمنف صلاح صابر ٣١

القدس:

الطريق لضمان الأمن بقصوب مسار التصرية حنا سمير ٣٣

ندوة المدد

مستقبل النقابات المهنية في مصر ٣٥

• العالم

• واشنطن

هل اجتاز مبارك اختبار أصعب معاديات صرية-أمريكية. ٢

..... سمير كرم ٤٧

• باريس:

ماذا يجري في فرنسا الآن؟ د. مجدى عبد الحافظ ٥١

• برلين

تخليق على مزق المناخ نيهل يعقوب ٥٥

• فكر

تحدي العزلة الكوكبية د. سمير أمين ٦١

• النموذج السوفيتي والاشتراكية (٧)

الاشتراكية والأديان د. خليل حسن خليل ٦٤

كتاب جديد لناعوم تشرمكي د. سمير حنا صادق ٧٠

• فن

• من أزمة السينما إلى سينما الأزمة (٢)

سينما المثقفين بين طبيعية "زولا" وشروطات شكوكو أحمد يوسف ٧٢

• أبواب ثابتة

إسلام لا كهنات: خليل عبد الكريم (٦٠) أوشيف اليسار: د. رفعت السعيد (٦٧)

بين × شمال (٧٦) مشاغبات: صلاح عيسى (٧٨)

موقفنا

الحكم يتراجع عن موقف الإجماع الوطني في قضية حظر انتشار الأسلحة النووية

حسين عبد الرازق

في حديثه الهام للزميل صلاح الدين حافظ (الأهرام ١٨/٤/١٩٩٥).

قال عمرو موسى: " أثناء المحادثات المصرية الإسرائيلية في " بلمر هاوس " عام ١٩٧٨ ، التي مهدت لمعقد السلام فيما بعد - ١٩٧٩ - طرحنا هذا الموضوع .. وكنت أنا شخصيا أحد الذين تحدثوا فيه . وكان ردهم أن مصر دولة واحدة لتحقيق السلام معنا ، وأما باقي الدول في المنطقة لم تفعل ذلك . ونحن تفعل سندخل في إطار المعاهدة . ولذلك تم تأجيل مناقشة الموضوع آنذاك حتى تقفم خطرات السلام .

وتدعى إسرائيل أن لديها اعتبارات أخرى مثل وجود دول في المنطقة مثل ليبيا والعراق وإيران ، تريد تدمير إسرائيل ولا تمثل خطرا محتملا على مصر ..

وجاءت إثارة القضية في الوقت الحاضر لثلاثة أسباب :

١- أولا .. أن علينا أن نأخذ موقفا من التصويت على مد المعاهدة طبقا للتاريخ المعتمد سلفا ١٢ مايو ١٩٩٥ ..

ثانيا .. إن كنا نريد فعلا إقامة سلام في المنطقة وإنهاء الصراع العربي الإسرائيلي وإغلاق ملفه وإقامة نظام إقليمي جديد في ظل ذلك ، فهذا أمر لا يمكن أن يكون برصف الطرق وبناء الكباري أو إقامة مشروعات مشتركة بين المستثمرين هنا وهناك .. هذا كله لا يشكل نظاما إقليميا ، ولكننا حين نتحدث عن نظام إقليمي ، فيجب أن نتحدث عن الأمن ونزع السلاح وضبط التسليح والسلام وكل المسائل السياسية والاقتصادية لكي يصبح السلام نظاما شاملا .. وهنا أشرنا من جديد موضوع ضبط التسليح والبرنامج النووي الإسرائيلي .

ثالثا : إن كنا نتحدث عن السلام فكيف يبقى سياق التسليح قائما . كلاما له مضامين متعارضة ..

المشكلة التي تواجه مصر ، التي كانت

منذ بدأ الرئيس السابق أنور السادات سياسة الانفتاح والعلاقات الخاصة مع الولايات المتحدة الأمريكية (سياسة التجمعة) ، والسلع المنفرد مع إسرائيل على حساب السيادة الوطنية والمصالح القومية .. لم تشهد البلاد اتفاقا وطنيا عاما حول قضية قومية . كما حدث في الأشهر الأخيرة عندما أعلنت الإدارة المصرية رفضها المد اللاهائي لاتفاقية حظر انتشار الأسلحة النووية . ما لم توقع إسرائيل على الاتفاقية.

تتمتع طرح " عمرو موسى " وزير الخارجية قضية الترسانة النووية الإسرائيلية في مؤتمر القمة الاقتصادية لشمال أفريقيا والشرق الوسط بالناظر البسيط . في العام الماضي ، وكل الأحزاب والقوى السياسية المصرية تعلن تأييدها للموقف الرسمي المعلن ، وتطالب بأن يكون التمسك بهذا الموقف الرافض للمد اللاهائي ما لم توقع إسرائيل على الاتفاقية مدخلا لإعادة النظر في العلاقات المصرية الإسرائيلية والعلاقات المصرية الأمريكية لتصحيح المسار وإعادة بنائها على أساس السلطة الوطنية والقومية الحقنة .

وهو مطلب يعرف الجميع أنه ليس سهلا على الحكم القائم الذي أقام سياساته الداخلية والخارجية على أساس علاقات تبعية واضعة للولايات المتحدة الأمريكية . ولكنه ليس مستحيلا ، إذا ما نجحت القوى الوطنية في ممارسة ضغط فعال على السلطة ينطلق من المصالح الوطنية والقومية ، ومن مصالح الحكم ذاته إذا كان راغبا حقا في التوافق مع الرأي العام المصري والعربي .

لقد تبني حزب التجمع منذ قيامه ، أي منذ ١٩ عاما ، الدعوة لجعل منطقة الشرق الوسط منطقة خالية من السلاح النووي وأسلحة الدمار الشامل . واتخذت أحزاب وقوى اليسار نفس الموقف . وجاءت استجابة الحكم لهذه الدعوة في الفترة الأخيرة في ضوء مجموعة من الأسباب حددها وزير الخارجية

رئيس التحرير
حسن عبد الرازق

المصرف الفني
محمود الهندي

المستشارون:

أبراهيم بدر اوى

د. رفعت السيد

صلاح عيسى

د. عبد العظيم انيس

عبد الغفار فكر

عبد الصي أبو الصييين

محمود أمين العالم

شارك في التأسيس:

د. مواد مرسي

اليسار: منير ديمقراطي

يصدر عن التجمع الوطني

القديم في الوجود في اليوم

الأول من كل شهر

ALYASSAR I KARIM EL DAW-
LAST TALAAT HARB SQ.
CAIRO / EGYPT

الاشتراكات (للمدة سنة واحدة)

مصر: ٤ جنيهات للأفراد و ١٠ جنيهات للهيئات

الوطن العربي: ٥٠ دولارا أمريكيا

أو ما يعادلها

العالم: ١٠٠ دولارا أمريكيا أو ما يعادلها

ترسل القيمة بشيك مصرفي أو

حوالة بريدية إلى إدارة المجلة.

الإدارة والتحرير: شارع
كريم الدولة ميدان طلعت
حرب - القاهرة

ت: ٥٧٥٩٢٨١ - ٥٧٥٩٠١١ - ٥٧٥٩١٥٢

فاكس: ٥٧٨٦٢٩٨ - ٥٧٨٦٢٩٨ FAX

من أرائيل الدول الموقعة على اتفاقية أو معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية عام ١٩٦٨ وصدرت عليها عام ١٩٨١ ، بعد أن دخلت حيز التنفيذ في عام ١٩٧٠ .. أنه مطلوب في المزمع الذي يعقد لمراجعة المعاهدة بعد ٢٥ عاما ، في الفترة من ١٧ أبريل الماضي إلى ١٢ مايو الحالي ببنبروك ، أن يتخذ قرار إما بالذهاب للاتهاني للاتفاقية ، أو مدتها لفترة أو فترات محددة (خمس سنوات مثلا) أو إدخال تعديلات عليها .

وفي نفس الوقت الذي تتحفظ (أو ترفض) الإدارة المصرية المد للاتهاني ، تصمي الولايات المتحدة للتصديق للاتهاني " غير المشروط " للمعاهدة " كإلزامية استراتيجية مطلقة " في هذه المرحلة كحجر زاوية في نظامها الدولي الجديد ، وترفض الولايات المتحدة الموقف المصري الذي يعلق الموافقة على التصديق للاتهاني على توقيع إسرائيل على هذه المعاهدة وإخضاع منشأتها النووية للتفتيش الدولي ، بحجة أنه يستحيل إخضاع الأمن العالمي لظروف إقليمية متغيرة ، وأن الولايات المتحدة لا تقبل من حكومة مصر التي تلقت معونات أمريكية بلغت حتى الآن ٤٠ مليار مثل هذا الموقف مع إدراك الحكومة المصرية أن التصديق للاتهاني يمثل مصلحة أمريكية أساسية . وبالمقابل ترفض الولايات المتحدة ممارسة أي ضغط على إسرائيل لتوقيع المعاهدة ، وهو موقف يؤكد الانحياز الأمريكي الإسرائيلي ضد المصالح المصرية والعربية ، ويكشف عن رؤية الولايات المتحدة للإدارة المصرية ، باعتبارها إدارة تابعة لابد أن تضع المصالح الأمريكية قبل المصالح الوطنية والقومية ، مقابل ما تلقاه من مساعدات ومعونات اقتصادية . إن القبول بالمنطق الأمريكي يمثل ضربة فاصلة لمصالح مصر وأمنها ومصالح الوطن العربي وأمنه .

فإسرائيل هي الدولة النووية الوحيدة في المنطقة . وذلك في الوقت الحاضر ما بين ٢٠٠ و ٣٠٠ رأس نووية ، وصواريخ لحمل الرؤوس النووية يصل عددها إلى ١٤٠٠ كيلو متر . ويقع مناخل ديمونة النووي على مسافة ٤٠ كيلو متر . من حدود مصر ، و٤٠ كيلو مترات من حدود الأردن ، و٦٠ كيلو متر من حدود السعودية .

ويشكل هذا الوضع تهديدا للأمن القومي المصري والعربي ، وعنصرا لعدم الاستقرار السياسي والعسكري

والاستراتيجي في المنطقة ، وعائقا حقيقيا يمنع أي تسوية سلمية عادلة وبحول السلام الذي تسعى إليه دول المنطقة إلى " هدنة مسلحة معرضة للتقجار في أية لحظة " في ظل هذا التهديد النووي الإسرائيلي .

ويشير المفكر الاستراتيجي اللواء أحمد عبدالحليم إلى حقائق إضائية تؤكد خطورة هذا الوضع فإسرائيل في ظل اتفاقيات الصلح مع البلاد العربية ، بدو باتفاقية كامب ديفيد ومعاهدة السادات بيجن ، ودعم أمريكي كامل ، تتمتع بتفوق كامل على البلاد العربية - لردا وجماعيا - من ناحية القوة العسكرية .. سواء في مجال نظم التسليح التقليدية ، أو في المجال لقوى التقليدية الكيماوي والبيولوجي ، أو في مجال استخدام الفضاء الخارجي لتحقيق أهداف عسكرية ، أو في المجال النووي ، وفي نفس الوقت فإن إسرائيل هي الدولة الوحيدة في المنطقة والعالم التي تعتقد " عقيدة عسكرية هجرية " تقوم على إعطاء قواتها المسلحة الحق في بدء القتال خارج أراضيها ، وتوجيه ضربات إجهادية طبقا لتصوراتها وحساباتها الخاصة ضد الدول العربية المجاورة .

وتواصل الولايات المتحدة الأمريكية - حتى الآن - مد إسرائيل بأحدث ما وصلت إليه التكنولوجيا الأمريكية في مجال التسليح في المستويات المختلفة ، وترفض ممارسة أي ضغط للتوقيع على معاهدة حظر انتشار الأسلحة الذرية ، وتضغط على الإدارة المصرية لتسراج عن الموقف الذي دعت إليه وأبدته كل القوى الوطنية .

وللأسف لقد تراجعت الإدارة المصرية بالفعل عشية زيارة الرئيس مبارك للولايات المتحدة وبعدها ، عن موقف الإجماع الوطني هذا ، وعصر النظر عن تصريحات المنتظر يوم ١٢ مايو الحالي . لقد تحدد الموقف الرسمي في ضل نقاط :

١ - ٧ تطلب مصر من إسرائيل أن تنضم للمعاهدة الآن (١١) . ولكن تريد الدخول في مفاوضات جادة للاتفاق على خطوات محددة تضمن انضمامها للمعاهدة في مستقبل معلوم ، طبقا لبرنامج زمني محدد ، يتوافق مع استكمال التسوية السلمية .

يعني أن تلتزم إسرائيل بإجراءات محددة تتخذ مع توقيع اتفاق التسوية مع سوريا ولبنان . وتتقدم خطوة أخرى في الاتجاه نفسه مع إعلان كافة الدول العربية انتهاء حالة الحرب

مع إسرائيل " بحيث يصبح انضمام إسرائيل للمعاهدة أمرا وانما قبل الدخول في أية ترتيبات إقليمية جديدة في الشرق الأوسط " .

٢ - تتفهم مصر هروب إسرائيل الداخلية التي ربما لا تمكن حكومة رابين من إعلان انضمامها للمعاهدة في أجل محدود وقريب .

٣ - لم تقم مصر من جانبها ولن تقوم بأي جهد أو حملة لحث دول أخرى على رفض المد للاتهاني للمعاهدة .

٤ - لن تعلن مصر انسحابها من هذه المعاهدة التي تؤمن بأهدافها ومزاياها .

٥ - سنتنظر مصر حتى اللحظة الأخيرة نتائج المباحثات المصرية الإسرائيلية (حتى يوم ١٢ مايو) لتتخذ أحد الموقف التالية :

١ - الموافقة على المد للاتهاني للمعاهدة .

٢ - الموافقة على المد للاتهاني للمعاهدة في إطار تحفظات محددة .

٣ - الموافقة على المد لفترة زمنية محددة .

٤ - الامتناع عن التصويت .

٥ - الامتناع عن الحضور .

والمرجح هو الامتناع عن التصويت .

وهكذا أصبح جوهر الموقف المصري المتراجع هو الموافقة عليها على المد للاتهاني . فالغريب والامتناع عن التصويت أو حتى التصويت ضد المد للاتهاني ، دون القيام بجهد لتكثيل الدول العربية ودول عدم الانحياز لرفض المد للاتهاني ، والإعلان مسبقا عن عدم مطالبة إسرائيل بالترشيح الآن ، يعني عليها نجاح الولايات المتحدة في الحصول على الأصوات اللازمة للصد للاتهاني للمعاهدة . وبالتالي يصبح الموقف المصري موقفا سلبيا متخاذلا ، بل ومتواطئا لتحرير ما يريد " سادتنا " في البيت الأبيض .

إن موقف الحكم في مصر وتراجع ضربه كاشف على مدى التبعية للسياسة الأمريكية حتى وإن تناقضت بصورة قاطعة المصالح الأساسية ، ومدى عجز الحكم ورفضه للخروج من أسر هذه التبعية . وتسجيل هذه الحقيقة لا يعني الاستسلام لها ، فممازال أمامنا ١٢ يوما تقارب خلاله القوى الوطنية المصرية ضغوطها الموحدة من أجل دفع الحكومة المصرية للتصديق بوقفها الملغى برفض التصديق للاتهاني للمعاهدة ما لم توقع إسرائيل على هذه المعاهدة ، والقيام بتحرك دبلوماسي مساند لهذا الموقف يهدف إلى تجسير الدول العربية ودول عدم الانحياز وراء هذا الموقف ، حماية لأمن واستقرار مصر والمنطقة .

البار / العدد الثالث والستون / مايو ١٩٩٥ < ٥ >

سياسي..

الثالث: أوضاع مهنة الصحافة وتقابة الصحفيين . فقد عاشت المهنة تدهورا مستمرا في ظل سيطرة الدولة على المؤسسات الصحفية التي تتحكم في أكثر من ٩٥٪ من الإصدارات الصحفية في مصر ، و ١٠٠٪ من شركات طباعة الصحف والتوزيع وفي ظل ظاهرة " الملكية الغائبة " واستئثار رؤساء مجالس الإدارات بإدارة هذه المؤسسات بأساليب ثيورية وكتاتورية ومصالحهم الخاصة .. وهكذا تواصل التراجع في أرقام ونسب توزيع الصحف والمجلات ، وعانت أغلبها من خلل في هيكلها المالية والإدارية ، ومن بطالة مقلقة تجتاح أكثر من ٦٠٪ من الصحفيين العاملين بها ، تعرضت صراعا ضاربا بين الصحفيين حول فرص العمل والكتابة والنشر والرزق ، وأصبحت علاقات العمل بخليل بالغ ، وتراجعت قيم الكفاءة والاجتهاد ، وأصبحت أجور ومزونات الغالبية العظمى من الصحفيين عاجزة عن توفير الحد الأدنى من مستحبات المعيشة الضرورية ، بما دلتهم للبحث عن أعمال إضافية ومجالات أخرى للعمل لتعويض النقص في دخولهم . بينما راكمت قلة من أصحاب النفوذ والسلطان وحواشيهم في المؤسسات الصحفية ثروات هامة ، ووصلت بالنسبة لأفراد محدودة بين ملايين الجنيهات

والدولارات . كان للفساد وللعلاقات مع مافيا الفساد في المجتمع والمشاركة بين الأثماء وأبناء المسؤولين النصيب الأكبر في حصولهم على هذه الثروات . واحتدت ظاهرة الفساد إلى قطاع أوسع من العاملين في الصحافة حين اختلط التحرير بالإعلان ، وأصبح الصحفي لا يقيم مدى كفاءته وجهده الصحفي ، وإنما بقدرته على الحصول على الإعلانات من مصادره (المحلية الحكومية ، أو الخارجية) . وساهم في هذه الجريمة التي سممت المناخ الصحفي في مصر وأفقدته المصداقية ، إدارات الصحف وأجهزة الدولة والشركات الخاصة والدول النفطية .

وانعكس هذا التدهور في أوضاع المهنة على المؤسسة النقابية في ظل حرص الإدارات الصحفية والحكومة على السيطرة النقابية واخضاعها لمصالحهم وأهوائهم .

وهكذا عاشت النقابة ظاهرة الانفصال بين مجالس النقابات وجموع الصحفيين . فعدد كبير من أعضاء مجلس النقابة يدبر ظهره - بمجرد انتهاء الانتخابات - للصحفيين ومصالحهم ، ويتجه بولائه لرئيس مجلس الإدارة أو رئيس التحرير أو الحكومة أو لهم جميعا ، وآخرون يسمون لتحقيق منافع ومقام شخصية من وراء العمل النقابي ، بعد أن تسلك في السنوات الأخيرة بعض مظاهر

الفساد والخلل المالي والإداري للنقابة ، وخضع توزيع الخدمات المتاحة التي توفرها النقابة للأهواء والأغراض . واستحكمت هذه الخلفية الشريرة بمحاولة تفكيك النقابة وتقسيم سلطتها وتزقيتها إلى كيانات مستقلة تحت اسم ناد أو جمعية . وأصبحت النقابة والصحفيين في ظل هذا الضعف عرضة للعدوان المتصاعد من أطراف وقوى عديدة . وشهدت الدورة الأخيرة (مارس ١٩٩٣ - مارس ١٩٩٥) في ظل التقييد إبراهيم نافع سلسلة من المواقف والأحداث كشفت عن الهياوية السخيفة التي تتذرع إليها نقابة الصحفيين ، وكان من أبرز هذه الأحداث والمواقف ، شروع الدولة في تغليب المقربة على الصحف والصحفيين ،

ومحاولة فرض قانون جديد للنقابة يهدم استقلالها ، ويحزم جدولها بالآلاف من موظفي الحكومة العاملين في وزارة الإعلام ، ويخلص من مراردها ، وينتقص من الحسنى الاقتصادية والضمانات المكفولة لأعضائها بقتضى قانونها الحالي ويضعهم تحت سيف التهديد بالنقل لأعمال إدارية ، ثم تواطؤ أغلبية مجلس النقابة مع تقيد الصحفيين لتحرير تعديل لقانون سلطة الصحافة بهيئة تولى المناصب القيادية (رئاسة الإدارة ورئاسة التحرير) حتى سن الخامسة والستين ، وذلك بالمخالفة لقرارات الجمعية العمومية وتورط كاتبة سلطات الدولة في انتهاكات



والتيمة يحتكر (٥) مقاعد مقدما . وكان من الصعب مقاومة هذه الدعوة ، خاصة مع إصرار جلال عارف ومحمد عبد القدوس ومجدي مهنا على عدم خوض الانتخابات ، فكما صرح أحدهم " لقد تمينا من وضع الأقلية ، وأن نكون شهوداً على جريمة ترتكب في حق النقابة والمهنة ، نكتفي بالرفض والتسجيل للتاريخ ، أمام الغلبة مفروضة بقدرتها على الحسم بالتصويت ولا تلتقي أي اعتبار لمصلحة الصحفيين والنقابة ."

ولكن ومع صدور فتوى الجمعية العمومية للفتوى والتشريع بضرورة إجراء الانتخابات للنقيب كل عامين وللمجلس النقابة كاملاً (١٢ عضواً) كل أربع سنوات ، وبالتالي قرار اللجنة القضائية فتح باب الترشيح لعضوية المجلس كاملاً والنقيب يوم ١١ مارس وإجراء الانتخابات يوم ٢٦ مارس .. تطلب الصورت الداعي لخوض معركة تكون بداية للتغيير وتأكيداً لقوة النقابة وديمقراطيتها واستقلالها عن المؤسسات والأحزاب والحكومة وسعيها لتطهير الحقل النقابي من أدران اللساع وكافة نواحي الخلل والاضطراب . واتخذ جلال عارف قراره الشجاع والنبل بأن يتقدم للترشيح لموقع النقيب منافساً لإبراهيم نافع الذي أعلن قراره بالترشيح في السعودية قبل نهاية شهر رمضان (منذ فبراير ١٩٩٥) . وقد بقية أعضاء مجلس النقابة السابقين * مجدي مهنا ومحمد عبد القدوس وعلى هاشم * خوض المعركة واستجاب عدد آخر من المنتسبين لهذا الاتجاه خوض المعركة أيضاً ، في مقدمتهم حسين عبد الرازق وأحمد طه النقر يحيى قلاش ومحدث الزاهد وكارم محمود ورجائي الميرغني .

كان واضحاً أن مايجتمع هؤلاء هو موقف نقابي فضالي مستقل ، تأسس بالطبع على خلفية فكرية وسياسية واضحة ولكنه لا يهكس ولا يمثل أي نفع من التحالف الحزبي ، فالمرشحون ينتسبون اثنين منهم للتناصريين ، واثنين لحزب التجمع وواحد لكل من الوفد والإخوان المسلمين والوطنى والمستقلين والماركسيين.

في المقابل قعد التيار المسيطر على النقابة أن يخوض المعركة على أساس انتزاع ترشيح من الجمعية العمومية للاستمرار في سياسة



محمد عبد القدوس

عضو واحد قدم استقالته (بالولاة للنقيب ومؤسسته وحكومته . الغرب أن هذا القرار صدر من مجلس النقابة - بعد استقالة الزملاء الأربعة * جلال عارف - مجدي مهنا - محمد عبد القدوس - على هاشم - رغم معرفة أعضاء المجلس أن ذلك مخالف للقانون ١٠٠ المطبق على النقابات المهنية .

وقد أثار قرار مجلس النقابة حالة إحباط في صفوف الصحفيين ، ودخل التيار النقابي الذي تبلور خلال السنوات الست الماضية ، وفي السنتين الأخيرتين تحديداً ، والرافض لإلحاق النقابة بحزب أو حكومة أو مؤسسة أو شخص ، ونوابه أعضاء مجلس النقابة المستقلين * جلال عارف ومجدي مهنا ومحمد عبد القدوس وعلى هاشم * واثنان من أعضاء مجلس النقابة السابقين * صلاح عيسى وحسين عبد الرازق * وعدد كبير من النقابيين البارزين في السنوات الماضية ، سواء الذين خاضوا الانتخابات قبل ذلك أم اكتشفوا بالاشتراك في النشاط النقابي وساهموا بصورة بارزة في كافة الممارك النقابية مثل " يحيى قلاش ومحدث الزاهد وكارم محمود وخليل رشاد وأحمد طه ورجائي الميرغني وماجدة موديس وعجوان عبد اللطيف ورياض سيف النصر وأمينه النقاش وعبد القادر شهاب وعبد الرويش وفريدة النقاش ومحمدين صباي و .. و .. .

وساد الصوت الداعي إلى مقاطعة الترشيح في الانتخابات ، سواء لموقع النقيب أو لعضوية المجلس فالمعركة تبدأ وتيار الانحياز

متوالية للقانون لضمان بقاء النقيب إبراهيم نافع في مرقعه في الأهرام . أطول مدة محكمة . فلم يعين أحدا مكانه بعد بلوغه سن الستين في يناير ١٩٩٤ واستمر في مرقعه بالمخالفة للقانون . ثم صدر تعديل خاص له من مجلس الشعب في ٣١ ديسمبر ١٩٩٤ - يجيز المدة حتى سن الخامسة والستين . وعندما تبين استحالة تطبيق هذا التعديل بأثر رجعي ، لجأ مجلس الشورى إلى طلب فتوى من مجلس الدولة ، فأصدرت الجمعية العمومية للفتوى والتشريع بمجلس الدولة تشراها التي قضت قاسماً على أي أصل في استمرار نافع في مرقعه بالأهرام . ومع ذلك استمرت الدولة في مخالفة القانون والضرب به عرض الحائط إلى حد النشر عن طلب رأى المحكمة الدستورية العليا - دون سند قانوني - في صحة فتوى مجلس الدولة من عدمها . وتشوالى المواقف والأحداث من انتهاك حقوق الصحفيين وضماناتهم بالحس الاحتياطي لهم في قضايا النشر بالمخالفة الصريحة لقانون النقابة وقانون الإجراءات الجنائية ، ومعاملة الصحفيين المحبوسين احتياطياً معاملة مهينة تستهدف إهانتهم وكسر إرادتهم ، ثم تهديد الداخلية والنائب العام للنقابة والصحفيين الذين يتصدون للدفاع عن حقوق الصحفيين ، وصدور قرارات من مجلس الشورى تستهدف التضييق على الصحافة الحزبية.

المواجهة

وفي هذه الظروف جرت انتخابات نقابة الصحفيين ، وفي ظل قرار مجلس الحكم ونقيب الصحفيين " إبراهيم نافع " رئيس مجلس إدارة ورئيس التحرير ، بضرورة الاستيلاء التام على النقابة وتصفية العناصر التي تصدت لكل الهجمات السابقة من داخل المجلس (جلال عارف - مجدي مهنا - محمد عبد القدوس - على هاشم) وعبرت طوال العامين الماضيين والأعوام السابقة عن تيار نقابي مستقل ، وقد تمت استقالته بعد نضال طويل في ٣١ ديسمبر الماضي احتجاجاً على عدوان السلطة على النقابة وتواطؤ أغلبية أعضاء المجلس.

ورأهت الحكومة في البداية على إجراء انتخابات تجديد نصت فقط للمجلس . وقرر المجلس بالفعل في يناير ١٩٩٥ فتح باب الترشيح لانتخابات نقيب الصحفيين والتجديد النصفي (٦ أعضاء) يوم ٧ مارس على أن تتم الانتخابات يوم ٢١ مارس . فلأعضاء الستة الباقون يديرون بأسقفنا

استثناس النقابة وتفكيكها وأعمالها
بشخص النقيب إبراهيم تافع وبعض
المؤسسات الصحفية، والحزب الرطى
وحكومته، وأعلن النقيب بروض أنه يريد
مجلسا متناشقا، أى لا يشارك فيه
الأعضاء المستقلين، أو الشخصيات القادرة
على اتخاذ موقفا مستقل.

صراع بين المال والسلطة ..
والمبادئ

وقد كسرت كل إمكانيات الدولة
والمؤسسات الصحفية والمجلس الأعلى
للصحافة لخدمة النقيب المرشع إبراهيم تافع
وقائمته. كما استخدمت كل الوسائل
والأساليب المشروعة وغير المشروعة لضمان
هزيمة تيار الاستقلال والديمقراطية ومحاربة
الفساد، وفرض تافع وقائمته.

فمنع إبراهيم تافع اعتيادات مالية
لإعطاء الصحفيين جميعا زيادة فى بدل
التدريب والتكنولوجيا طين جنبها شهريا
ليترفع الى ثمانين جنبها. كما منع الإداريين
والمعلمين ما بين ١٥ و ١٠ جنبها علاوة
شهريه، ومنع صحفيى وكالة أنباء الشرق
الأوسط بدل شهرى ٣٠ جنبها شهريا، وفرض
تخصيص ١٥ مليون جنبه لمبنى جديد
للنقابة، وخصص لميزانية صندوق التكافل
الاجتماعى ٢٠٢ مليون جنبه، وأعلن
إبراهيم تافع أيضا أنه تم الاتفاق على
إقامة مدينة سكنية للصحفيين تضم ٨ أبراج
فى منطقة السراخ بالقبة بالاشتراك مع هيئة
الأوقاف وتم اعتياد ٢٠٧ مليون جنبه لتمويل
المرحلة الأولى من نادى الصحفيين بمدينة نصر
١٠٠ ألف لمشروع نادى الصحفيين البحرى.

إبراهيم تافع



وقدر إبراهيم تافع القيمة الإجمالية
لهذه الخدمات بحوالى ٣٠ مليون
جنبه.

يضاف إليها تكاليف تذاكر
طائرات ذهابا وإيابا لحوالى ٣٦٠
صحفيا مصريا يعملون فى الخارج (
البلاد العربية - أوروبا - أمريكا
وكندا) ثم استعدائهم للبلاد.
بأصواتهم فى الانتخابات ١١.

وعقد صفوت الشريف وزير الإعلام
اجتماعا مع رؤساء مجالس الإدارات ورؤساء
تحرير الصحف الحكومية، حيث أبلغهم أن
إبراهيم تافع هو مرشح الدولة ولا بد من
تكريس جهود المؤسسات لضمان نجاحه
وضروية عمل قائمة مشتركة من مرشحي
المؤسسات على أن تكون متناشقة ملتزمة
وتتعاون بطريقة سليمة مع إبراهيم
تافع. وطرح كل رئيس مجلس إدارة مرشحي
مؤسسته الرسميين واعترض إبراهيم تافع
على جلى هاشم الذى رشع عن الجمهورية
على أساس أنه كان معارضا للنقيب طوال ٤
سنوات، وحدثت مشادة أنهاها وزير الإعلام
بأن طلب أن يحدد كل مؤسسة مرشحها ويترك
له وتافع إعداد القائمة النهائية. وبالفعل -
وحلا للاشكالات - تم الاتفاق على قائمة من
١٦ اسما سميت القائمة التقدمية طبع
على ورقة خضراء ووُضعت بكشفية يوم
الانتخابات وكانت هناك قائمة أخرى يتم
توزيعها سرا بعد استبعاد ٤ أسماء من القائمة
القمية، هم مرشحي الجمهورية الثلاثة على
هاشم وحسن الرشيدى وعبد العزيز
فاطر ومحمد رجائى المبرغنى. كانت

أسبنة شفيق



قائمة النقيب الحقيقية تضم إبراهيم
حجازى، أسبنة سرايا، أسبنة
شفيق، حسن المستكارى (الأهرام)
، جلال عيسى، حاتم زكريا، خالد
جبر، ياسر قننى رزق (الأخبار)
شويكار النظملة، مصطفى عبد
الرحيم المروة (أ.ش.أ) جمال شرفى (
الوقد) محمد نجم (أكتوبر) ..

وكجزء من حلة إبراهيم تافع وتيار
الإلحاق والتبعية تم لأول مرة فى تاريخ نقابة
الصحفيين والقبائات عامة، حرمان أعضاء
من الجمعية العمومية من الاشتراك فى
مناقشة تقرير مجلس النقابة والميزانية خلال
انعقاد الجمعية العمومية يوم ١٧ مارس
١٩٩٥، فعندما اكتشف النقيب إبراهيم تافع
أن طابلى مناقشة التقرير هم " جلال عارف
- مجدى مهنا- على هاشم - حنين
عبد الرازق - صلاح عيسى - سمير
تادوس.. " لجأ قبل فتح باب المناقشة إلى
طرح اقتراح بمنع المرشحين أعضاء الجمعية
العمومية من المناقشة ليتم - فى ساقبة
هى الأولى من نوعها - حرمان عضو
الجمعية العمومية من المناقشة عقابا
على تقدمه لترويج نفسه وتمارسه
حقه الديمقراطي، وجرى التصويت
بأسلوب غرغرائى لا يعكس رأى الجمعية
العمومية، فسال النقيب من يرائق على
اقتراحه فهل وصفق عدد محدده من أنصاره
احتلوا المقاعد الأولى وجرايب القباة
ومزخريتها منذ القاسمة صباحا فى تكتيك
معروف وأغلبهم بمن يطلق عليهم الصحفيون
" ميليشيات الصحافة" فاعلن ببول
الاقتراح دون أن يستجيب لأصوات الأعضاء
التي طالبت بأن يسأل أيضا من يرفض
الاقتراح.

وكان مجلس النقابة قد قرر إلغاء الندوات
التي تقام للمرشحين لموقع النقيب وعطرية
المجلس فى مقر النقابة واضطر فى النهاية
للسماح بمقعد عدد محدده من الندوات
للمرشحين الذين ألحوا على ضرورة عقدها .
وأعلنت اللجنة القضائية المشرفة على
الانتخابات برئاسة المستشار أحمد سلطان
أنها ستجرى الانتخابات فى مقر النقابة
كالمعتاد وعلى أساس تقسيم الصحفيين على
عشر لجان طبقا للمؤسسات الصحفية وتقدم
عدد من الصحفيين بطلب إلى رئيس اللجنة
أن يتم تقسيم اللجان كما جرى العرف قبل
القانونين ١٠٠ على أساس المعروف الأبجدية
حتى لا يخضع الصحفيون لأى ضغوط من

وتأسنهم ولا تنور مشاكل بين المؤسسات في حالة تخصيص لجنة لكل مؤسسة ، وأشاروا في رسالة إلى رئيس لجنة الانتخابات إلى توصية الجمعية العمومية يوم ١٤ مارس ١٩٩٣ والتي طالبت " بتشكيل لجان الانتخابات داخل النقابة على أساس الحروف الأبجدية كما هو متبع من قبل " واستجابت اللجنة القضائية عام ١٩٩٣ للجزء الأول من التوصية وتعذر تنفيذ الجزء الثاني الخاص بالحروف الأبجدية لأن الانتخابات كانت ستجرى بعد أقل من ٤٨ ساعة (١٦ مارس) وفي مناقشة مع رئيس اللجنة المستشار أحمد سلطان أبدى تفهما لوجهة النظر هذه ووعده بتنفيذها ، وأعيد طرح الموضوع عليه مرة أخرى عن طريق جلال عارف وسجدي منها وحسين عبد الرازق يوم الخميس ٢٤ مارس ١٩٩٥ ، وعبر مرة أخرى عن تفهمه لوجهة نظرم خاصة وقد حملوا إليه رسالة موقعة من ٢٥ من المرشحين تلح على الطلب ذاته . ومع ذلك قت الانتخابات يوم ٢٦ مارس ١٩٩٥ على أساس لجان المؤسسات " مما أشعل حرب المؤسسات وترك أثارا سلبية بعد ذلك على المناخ الصحفي .

حرب الإشاعات

أجريت الانتخابات يوم ٢٦ مارس ١٩٩٥ في جو صحى بشكل عام وأصبح واضحا أن هناك بالفعل تياران متبلوران ومتصارعان ، تيار يستند إلى قوة ونفوذ الدولة والمال والمؤسسات الصحفية . ورغم أنه ينتمى فعلياً إلى الحزب الحاكم ، فقد التحق به من ينتمين للسيار الماركسي والناصري ، بل ويبلغ بعضهم في التأييد ومهاجمة التيار الآخر ، تيار الاستقلال النقابى والديمقراطية ومتاومة اللساد ، الذى اعتمد فقط على الموقف الصحيح وطرح الحلول الحقيقية لمشاكل وقضايا المهنة والنقابة ، والدفاع عن كرامة الصحفيين وحتمهم في أجرو عادلة ومستوى معيشة لائق وخدمات بلا سن ولا أذى وعن حريتهم وحرية الصحافة .. إلخ .

ولم يكتف تيار الإحسان بكل الإسكانات التى استولى عليها ، بل لجأ في الأيام الأخيرة إلى حرب الإشاعات الكاذبة ، فردد عدد محدود ومعروف من الصحفيين قزوة كاذبة عن وجود تحالف بين الناصريين وحزب التجمع سن ناحية و" الإخوان المسلمين " من ناحية ثانية . وحرصوا

على نشر هذه الأكفوية في الأيام الأخيرة من الحركة الانتخابية ، بعد أن أحسوا بضعف مرشحي السلطة وحلفائهم .

ونشرت روز اليوسف " في حسدر صفحتها الأولى أن " هناك بعضا يتناشد أعضاء الجمعية العمومية لنقابة الصحفيين الوقوف ضد دعاوى لها مصميات دينية من شأنها أن تفقد نقابة الصحفيين هويتها .. وأن خطورة الأمر تتزايد عندما تلح قوى صحفية ونقابية في مصيدة التحالف مع هذا التيار من أجل الوصول إلى مقعد في مجلس النقابة مهما كان الثمن " ، وأن ٨٠٠ صحفى قد وقعوا هذا البيان . ولم يظهر هذا البيان المزعوم لأقبل ولا بعد الجمعية العمومية . ولم يعرف اسم واحد ممن قبل أنهم وقعوا عليه .

وقبل ذلك وفي قاعة إحصان عبد القدوس بمرور يوسف ، وفي يوم الخميس ٢٣ مارس ، وأثناء لقاء جلال عارف وحسين عبد الرازق بالصحفيين في روز اليوسف وصاح الخبر ، هاجم صحفى شاب من روز اليوسف جلال عارف طالبا منه أن يكشف عن تحالفه مع تيار الإسلام السياسى . وكان هذا الهجوم الذى استغفر الحاضرين ردا على حديث جلال عارف عن أهمية استقلال نقابة الصحفيين ماديا عن طريق التطبيق الصحيح لنسبة ١٪ من حصيلة الإعلانات لمصلحة النقابة طبقا للقانون بما يضمن إلغاء الحد الأقصى وتحصيلها بالفعل ، مشيرا إلى

سجدي منها



بحاج نقابة المحامين في الاستقلال المادى عن طريق التمسك ، فقد قسر الصحفي الشاب إشارة جلال عارف لنقابة المحامين بأنها دعوة إلى اعتبار نقابة المحامين التى يهيمن عليها الإخوان المسلمون نموذجاً يجب الاحتذاء به ، ويدعو أن صاحب الاتهام لم يكن يعرف - أو لم يكن يريد أن يعرف - أن قانون نقابة المحاماة صدر في عهد الرئيس الراحل جمال عبد الناصر ، وبدأ تطبيقه منذ عشرات السنين على يد النقابة مصطفى البرادعى وعبد العزيز الشوربجي وأحمد الحواجيد . وعلم حسين عبد الرازق في نفس اللقاء قائلا " أن ما يعرفه الجميع داخل النقابة وفي صفوف الصحفيين عامة ، أن الحركة الانتخابية لا تدور بين أحزاب أو تيارات سياسية ولا يجب أن تكون . وأن المرشحين لا يهملون عن انتصارات أو مواقف حزبية فالمحركة في أساسها صراع ديمقراطى بين مناهج وأساليب ومواقف نقابية .

وجاءت النتائج المعلنة للانتخابات نصرا حقيقيا لتيار الاستقلال والديمقراطية . وللوجه المضينة التى تصدت للدفاع عن النقابة والمهنة خلال السنوات السابقة ، فقد انتخب إبراهيم نافع نقيبا للصحفيين بعد حصوله على ١٤٨٤ صوتا مقابل ١٠٥٢ صوتا حصل عليها " جلال عارف " وهى نتيجة تعكس هزيمة حقيقية لإبراهيم نافع والتيار الذى يمثل في ضرو مجموعة من الحقائق .

- لقد تكلفت الدولة - طبقا لتصريعات إبراهيم نافع - أكثر من ٢٠٠٠٠ (عشرين ألف) جنيه مقابل كل صوت حصل عليه إبراهيم نافع .

- ولقى الصحفيون إبراهيم نافع في جميع المؤسسات الصحفية حيث حصل جلال عارف على أصوات أعلى من إبراهيم نافع ب ٧٢ صوتا ولكنه خسر النتيجة النهائية لحصول إبراهيم نافع على ٤١٢ صوتا زيادة عن جلال عارف من أصوات المثليدين في جدول القيد من مؤسسة الأهرام . وبينهم عدد هائل من السكرتيرات وموظفى الإعلانات والإدارة سجلوا كصحفيين في النقابة .

- رغم أن الذين أدلوا بأصواتهم (الأصوات الصحيحة) في هذه الانتخابات

وصلوا إلى ٢٦٥٣ بزيادة ٢٨٦ صوتا عن الانتخابات السابقة عام ١٩٩٢. فقد تراجعت الأصوات التي حصل عليها إبراهيم نافع من ١٧٨٧ صوتا عام ١٩٩٣ إلى ١٤٨٤ صوتا عام ١٩٩٥ أي بخسارة ٣٠٣ صوت وتراجعت نسبة الأصوات التي حصل عليها من ٧٥٪ عام ١٩٩٣ إلى ٥٤٫٩٪ عام ١٩٩٥

مجلس التقييم

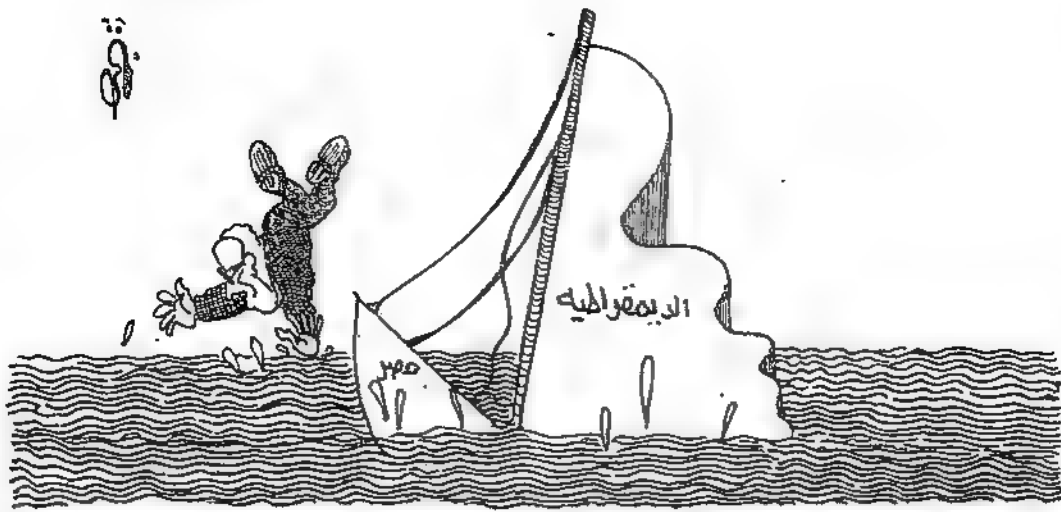
باعتباره متحالفًا مع الإخوان المسلمين ، وإعلان رجال إبراهيم نافع أن دخول حسين عيد الرزاز للجلسة ذرية شخصية للنتيجه . كما جاء ترتيب أحمد طه النقر العاشر وحصل على ١٠١٨ صوتًا بزيادة في عدد الأصوات وفي نسبتها مقارنة بما حصل عليه عام ١٩٩٣ . فقد ارتفعت النسبة من ٢٦٪ إلى ٣٨٪ . ولم يدخل كلاهما للجلسة لأن القانون يمنع وجود أكثر من ستة أعضاء (فرق ١٥ سنة) في المجلس ، ودخل بدلًا منهما " حسين الرشيد ورجائي الميرغني .

إن الدرس الأساسى لهذه المعركة ، أن هناك إمكانية فى ظل توازن شروط معينة وإرادة حقيقية للتغيير لمرور ثبات ديمقراطى استقلاالى يرفض الخضوع لأى سلطة أو تيار ، سواء كان الحكومة والحزب الحاكم ، أو

تبار الإسلام السياسي . ومن لم
فهناك باب يمكن فتحه لطريق ثالث
بدلاً من الضيق اليسار والقوى
الديمقراطية بشكل ذليل بالحكم
وتبار الإسلام السياسي والطريق
الثالث لا يستبعد أحدًا لمجرد انتمائه
لحزب حكم أو حزب معارض أو
الإسلام السياسي ، فكل من يتبل
ريعمل بروح نقابية صحيحة وبشكل
استقلالي وديمقراطي فهو جزء من
هذا التبار الثالث .

第五步：在“数据源”列表框中，单击要插入的工作簿名称。

مع اقتراب موعد الانتخابات البرلمانية العامة التي ستجرى خريف هذا العام ، وانتخابات النقابات المهنية التي نجح الإخوان



داخلها وجاءت الحملة التي شنها الإعلام الحكومي ، على مصطفى مشهور نائب المرشد العام للإخوان متزامنة مع حملة الاعتقالات ضد قيادات الجماعة ، ونشر صفحات مرسعة من تاريخها لدمقها بالارهاب والظلم في جرائده . واشتداد الحملة على مصطفى مشهور " ووصفه بأنه إرهابي ، وأمير للتنظيم الدولي للإخوان المسلمين الذي شكل عام ١٩٨٢ ، يعكس في أحد جوانبه عدم رضا الحكم ، عن الاتجاه الموجود داخل الجماعة ، والذي ينحو لاختيار مرشد عام جديد له ، بدلا لحامد أبو النصر الذي أقعده التقدم في العمر والمرض ، من بين ثلاثة نواب أحدهم مصطفى مشهور " وثلاثتهم من الحرس القديم وأعضاء في " النظام الخاص " الذي درجت قيادات الإخوان على القول بأنه لم يكن سوى جهاز مخصص للقيام بأعمال فدائية لإرهابية ضد الاحتلال البريطاني لمصر ، والاحتلال الصهيوني لفلسطين ، وأن الأعمال التي نفذت ضد السلطات المصرية والطوائف غير الإسلامية ، كانت انحرافا في عمل هذا الجهاز ، وخروجاً عن الأهداف التي أنشئ من أجلها . ولقد أعلن الإخوان منذ عودتهم لنشاط في عهد الرئيس السادات ابتعادهم عن أعمال العنف والعمل في العلن وتوحيد الجماعة بعد أن ثبت لهم أن الصدام الدموي بينهم وبين الحكم لم يكن لصالحهم في تحقيقات النيابة مع القيادات القباية للإخوان تقي " د . عصام العريان " الاتهامات الموجهة إليه بأنه هو الذي وضع أسس وقواعد

وسبل توفير الدعم المالي اللازم لخوضها . وقد وجهت النيابة العامة لقيادات الإخوان تهمة المشاركة مع آخرين في تشكيل هيكل تنظيمي لجماعة الإخوان المسلمين المحظورة ، بهدف تغيير النظام القائم في البلاد من خلال التخلخل في المؤسسات الحزبية والقطاعات الجماهيرية للسيطرة عليها بزعم إقامة دولة إسلامية كما وجهت للدفعة الأخيرة من المعتقلين تهمة الاستيلاء على أموال الإغاثة والصرف منها على تدريب عناصر بالخارج والعودة للقيام بعمليات إرهابية في الداخل . وقبل حملة الاعتقالات الأخيرة لقيادات الإخوان تصاعد الجزم الحكومي بأن جماعة الإخوان تدس الإرهاب ، وشن الرئيس مبارك في صحيفة " نيريورك " الأمريكية هجوما بعد الأول من نوعه منذ توليه السلطة ، على جماعة الإخوان المسلمين ، ووصفها بأنها " أهل الإرهاب " وقال أنه لن يسمح لها بخوض الانتخابات القادمة كما قال عنها في حديث لصحيفة الحياة الدولية ، سأسبها وجماعة غير شرعية " ملوحاً بأنه سيتخذ الإجراءات القانونية ضد من يخالف القوانين والدستور ملنا بذلك فتح صفحة مفارقة في العلاقة بين الحكم وحركة الإخوان المسلمين ، تنهى الاتفاق العرفي على السماح لهم بالعمل العلني دون منحهم حق الوجود القانوني . وقد تزايد القلق الحكومي ، وتصاعدت لهجة الاتهام للإخوان بأنهم يدعمون الطرف ، مع الثقل الذي منحه الجماعة في السنوات الأخيرة لقيادات ما يعرف " بالنظام الخاص "

المسلمون في السيطرة على معظم مجلس إدارتها في الدورة السابقة ، وزيارة الرئيس مبارك إلى الولايات المتحدة الأمريكية التي انتهت قبل أسبوعين ، بتجديد التوتر بين الحكومة وحركة الإخوان ، وتزامن هذا التوتر مع نشر أنباء ، عن بروز جناح من الإدارة الأمريكية يسمى لفتح قنوات للحوار مع الجناح المعتدل في التيار الإسلامي الذي يمثل الإخوان ، تحسبا لاحتمالات استيلاء الإسلاميين على الحكم ، وحتى لانفاجأ الإدارة الأمريكية ، بشكل مائل لما جرى لها في أعقاب الثورة الإيرانية . وقد انتهى هذا التوتر بحملة اعتقالات لأكثر من خمسين عضواً من القيادات النقابية لحركة الإخوان المسلمين على دفعتين ضمت وحوماً معروفة للجماعة لعل أبرزها د . عصام العريان الأمين العام المساعد لنيابة الأطباء ، ونائب الإخوان السابق في مجلس الشعب ، ود . أشرف عبد الغفار عضو مجلس نقابة الأطباء ، وعضو لجنة الإغاثة بها ، الذي تمكن من الهرب وكانت النيابة العامة ، قد واجهت قيادات الإخوان بتسجيل بشمل اجتماعا تنظيميا لهم ، وضعت فيه الأسس والقواعد لبناء هيكل تنظيمي جديد للجماعة وتم فيه انتخاب الأعضاء الجدد لمكتب الإرشاد ، كما جرى انتخاب مجلس الشورى العام الذي يتكون من القيادات الإخوانية المنتخبة في مجالس الشورى في مختلف محافظات الجمهورية ، فضلا عن الاستعدادات التي تجريها الجماعة لخوض انتخابات مجلس الشعب القادمة ،

مواش على قدر الحياة

رحلة واشنطن هل نجحت؟

د. عبد العظيم أنيس

حاولت صحف الحكومة التلهيل منذ عودة الرئيس مبارك من واشنطن مدعية أنها كانت رحلة ناجحة بكل المقاييس . لكن الأنباء والمعلومات المتوافرة من واشنطن عكسبة الزيارة وبمعدلات لا تشهر إلى هذه النتيجة . ففى نفس اليوم الذى وصل فيه الرئيس مبارك واشنطن وبدأ لقاءاته مع المستولين والكونجرس نشرت صحيفة نيويورك تايمز حملة على الأوضاع الداخلية لنظام مبارك فى مصر قالت فيها . إن الرئيس مبارك يزور واشنطن وهو يواجه بالداخل استياء متزايدا واتهامات متصاعدة بانتهاك حقوق الإنسان . وقالت إن المصدر الأساسى لقوة الحركة الإسلامية فى مصر هو الفساد الحكومى الذى أفلت زمامه على حد قول بعض رجال الأعمال والديبلوماسيين الغربيين .

ويقول مراسل الجريدة من القاهرة - نقلا عن مصادر شريفة - أنه إذا أجريت انتخابات حرة فى مصر فسوف ينوز بها المتطرفون الإسلاميون ، وإذا بيع النفط العام وقفل العمال من أعمالهم فسوف يزدى ذلك إلى اضطرابات ، وإذا ما خفضت العملة فسوف ينهار الاقتصاد ، كما يقول المراسل أيضا إن حكومة الرئيس مبارك - وهى حليف للولايات المتحدة - تقدم نفسها على أنها دولة معتدلة ذات اتجاه ديمقراطى عل الطراز الغربى ، و أن كان واقع الأمر يقول إنها دكتاتورية عسكرية (انظر جريدة الأناالى عسده ٥ إبريل سنة ١٩٩٥) . ولا يصح أن يدعى أحد أن هذه مجرد حملة جريدة من الجرائد ليس إلا ، فالذى يصرح الأوضاع فى الولايات المتحدة يدرك أن صحيفتى " النيويورك تايمز " و " واشنطن بوست " بالذات مرتبطتان ارتباطا وثيقا بالسلطات العليا فى الولايات

على ضوء التلخيص الإسرائيلى الواضح ، وموضوع لوكيرى - ليبيا .

إن المتابع لتصرعات الرئيس مبارك المتكررة عن موضوع تعثر المفاوضات الفلسطينية - الإسرائيلية (وأخرف ما قاله فى اجتماعه بالبرلمان المصرى العائد من الصومال) ، وتصرعات عمرو موسى المتكررة فى مصر وأوروبا وأمريكا وكل البلاد العربية التى زارها مؤخرا يدرك حالة الانزعاج التى عليها المستولون المصريون من فشل المستمر فى المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية التى تتم فى القاهرة وتحت رعايتها ، ومن تراجع رابين حتى عن تنفيذ ما نص عليه اتفاق أوسلو من إعادة نشر قوات الاحتلال الإسرائيلية وإجراء انتخابات فى الضفة والقطاع . وحجة إسرائيل فى الأمن الإسرائيلى ، وهذا الأمن الإسرائيلى يهتز بشدة بفعل الأعمال القذائية ضد الجنود والمستوطنين التى تنفذها حركات المقاومة الإسلامية . ومركز رابين وحزبه يهتز اهتزازا شديدا فى وسط الرأى العام الإسرائيلى بسبب هذه الأوتاع كما تدل على ذلك استطلاعات الرأى العام . وكثيرون من الناس فى مصر يشعرون أن الرأى العام الإسرائيلى - فى غالبه - مسمم بأفكار المستوطنين ورجال الدين الصهاينة فضلا عن مشاعر الاستعلاء الذى مصدره الأول المركزية الأيوبية .

ومن هنا نفهم التلق الشديد الذى يسود مصر الرسمية وجماة عرفات - وإن كانوا لا يقولونه علنا - من أن رابين يسوك بمفاوضات شكلية لا قيمة لها إلى ما بعد الانتخابات الإسرائيلية فى العام القادم سنة ١٩٩٦ ، وإذا جرت هذه الانتخابات فى أوضاع المصادمت بين الفلسطينيين بعضهم البعض كما قد يؤدى

المتحدة سواء أكانت البيت الأبيض أو وزارة الخارجية أو وزارة الدفاع أو المخابرات الأمريكية . ولا تفهم عندى لهذه الحملة فى يوم وصول الرئيس إلا أن المقصود بها دعوته إلى التراجع عن الحملة التى كان قد بدأها فى القاهرة فى مسألة سوق إسرائيل من اتفاق الحظر النووى ورفضها المعلن بالشرق على هذا الاتفاق ، فضلا عن التراجع فى قضايا أخرى

ويمكن أن نقول دون مبالغة إن الزيارة استهدفت من جانب الرئيس مبارك ومساعديه مناقشة الإدارة الأمريكية والكونجرس فى أربع قضايا أساسية : اثنتان منها داخليتان أى تتعلقان بمصر مباشرة هما : قضية المساعدات ، واتفاق الحظر النووى ، واثنان عربيان وإن كانتا تهتمان بمصر الرسمية بدرجة حاسمة وهما الاتفاق الفلسطينى الإسرائيلى ومصيره ، ثم أزمة لوكيرى وليبيا . بالطبع كانت هناك قضايا أخرى أقل أهمية لن تعرض لها . وسوف أبدأ بموضوع مصير اتفاق أوسلو

إلى حرب أهلية وتدهور كامل لأوضاع الأمن في القطاع والضفة فإن الأرجح في مثل هذا الجو هو عودة حزب الليكود إلى الحكم وتخليه نهائياً عن اتفاق أوسلو ، فضلاً عن أن هذا سوف يتزامن ببدء الحملة الانتخابية الأمريكية وبالتالي انتصار مؤقت من واشنطن عن الاختتام الجاد بقضايا الشرق الأوسط .

وإذا وقع هذا السيناريو فإن هذا سوف يمثل ضربة عنيفة ليس لحركات رجاعته الخمسة ، وإنما لنظام مبارك أيضاً الذي كان الوسط الأول في اتفاق أوسلو ، والذي يعتبر فشل هذا الاتفاق بمثابة هزيمة كبرى له ، فضلاً عن آثار هذا الفشل على مسار المفاوضات السورية الإسرائيلية الواضح منذ الآن أنه متمتر أيضاً ، أما عرفات وجاعته فمن حالتهم سوف تزداد سوءاً وعزلتهم عن الشعب الفلسطيني سوف تتسع في حالة وقوع ذلك السيناريو .. وحتى الآن فإن عرفات في موقف لا يحسد عليه ، فالشعب في غزة ساخط على قيادته التي لم تحقق له أي مكسب . وفي الوقت الذي تحتفظ به إسرائيل في سجونها بمئة آلاف سجين فلسطيني (بعضهم من النساء والأطفال) لا تريد الإخراج عن أحد منهم حتى هؤلاء التابعين للفتح ، يحتفظ عرفات في سجون غزة بالبنات من رجال المقاومة الفلسطينية ، ويؤدي الدور الذي تطلبه به إسرائيل دون أن تعطيه شيئاً ، ثم تتجهج وتطلب المزيد من القمع للشعب الفلسطيني .

هل استطاعت زيارة الرئيس مبارك أن تحقق نجاحاً في هذا الميدان ؟

لا يبدو أن هناك شيئاً غير العود الأمريكية المعتادة بالحديث مع الإسرائيليين حول أهمية الإسراع بالمفاوضات ، وبالطبع فإن وضع رابين إزاء الانتخابات ليس له الأولوية عند حزب العمل الإسرائيلي فقط ، وإنما له أولوية في واشنطن أيضاً . وعلى أي حال فإن ما يهم واشنطن الآن - لإعجابات إنتخابية أمريكية تتعلق بمركز كليتون نفسه في العام القادم - هو تحقق نجاح حقيقي على المسار السوري الإسرائيلي ، ومن هنا زيارة وزير الخارجية الأمريكية في الشهر الماضي ومن بعده مساعده ديفيس روس . لكن الموقف أصعب في موضوع الجولان وموقف الرأي العام الإسرائيلي منه شديد العداء لتكرار إعادة أرض الجولان لسوريا ، ولذا فإن توقعي ألا

يحدث تقدم حقيقي في هذا الميدان قبل الانتخابات الإسرائيلية .

فيما انتقلنا إلى أزمة لوكربي - ليبيا فإن ما يشغل مصر في هذا الموضوع أن استمرار الضغط الأمريكي على ليبيا إنما يهدد المصالح المصرية هناك . فهناك مصريون بالملايين يعملون في ليبيا ويحولون دخلهم إلى أهلهم في مصر ، وأي محاولة من أمريكا لتقطع بيع البترول الليبي إلى الغرب معناه إن نجحت طرد مئات الألوف من المصريين من ليبيا وعودتهم إلى مصر ، ليزيدوا مشكلة البطالة سوءاً على سوء . ومن الواضح أن مبارك لم يحقق تقدماً في هذا الميدان مع واشنطن التي هي مصممة على موقفها في مسألة لوكربي وليبيا ، وأن الحل الوسط التي طرحتها مصر والجامعة العربية لا يجد آذاناً صاغية لدى واشنطن أو لندن .

نأتي بعد ذلك إلى المسألتين اللتين تعنيان مصر مباشرة .. مسألة المساعدات الأمريكية ومسألة الموقف من اتفاق الحظر النووي على ضوء رفض إسرائيل للتوقيع . لقد كثبت عن هذا الموضوع الأخير في العدد الماضي من " اليسار " ووجهة نظري أن مصر مدامت لاتنوي الانسحاب من الاتفاق فإن هذه الضجة التي أثارها لائحة لها من زاوية الضغط على إسرائيل لأن أمريكا تقف في صف إسرائيل وتعتبر أسلحتها النووية جزءاً من الغطاء الأمني لحلف الناتو . بالطبع لا شك قد كسبت تعاطفاً مع موقفنا لدى دول عدم الانحياز ، لكن أمريكا طالبت مصر - ويبدو أنها حصلت على هذا التعهد - بالآ تقود الدول العربية

مرات



في الحصة ضد المعاهدة . ولقد كان موقفنا أول أيام هذه المسألة أننا لن نوقع حتى توقع إسرائيل ، ثم تبين أننا ملتزمون بهذه المعاهدة - أيا كان رأينا مادامت أغلبية بسيطة (٨٦ صوتاً) سوف توافق عليها . وهكذا تراجعت مصر عن موقفها الأول وقالت إنها قد تفكر في الامتناع عن التصويت .

وفي مسألة المساعدات الأمريكية لمصر فقد أوضحت بعض الصحف أن واشنطن تنوي خفض المساعدات بنحو ٤٠٪ في عام ١٩٩٦ ، ثم تزداد نسبة الخفض سنوياً حتى يتم وقف المساعدات لمصر كاملاً بحلول عام ٢٠٠٠ .

ولقد قال الرئيس مبارك في واشنطن إن مصر تدرك أن المساعدات الأمريكية لمصر لن تدوم إلى الأبد ، لكنه طالب بالمساواة في التعامل في هذه المسألة مع كل دول الشرق الأوسط ، وهو هنا يعني المساواة مع إسرائيل في المعاملة المالية . وهذه المسألة سوف تفسر أساساً الإدارة الأمريكية القادمة بعد الانتخابات عام ١٩٩٦ ، ولأحد يعلم هل يستمر كليتون أم يأتي الجمهوريون من جديد .

لكن ما أحرزني على وجه الخصوص أن يحذر الرئيس مبارك في صحيفة كريستيان ساينس مونيتور الأمريكية عن النتائج السلبية لتقطع المساعدات قائلاً : لكم مصالح في المنطقة ، وعندما تعزل نفسك عن الآخرين .. كيف ستحمي مصالحك؟ عندما يكون لك أصدقاء طيبون في هذه المنطقة أنتضل من أن توجه بارجتك إلى هناك من أجل حماية مصالحك (انظر الشعب عدد ١١ أبريل ١٩٩٥) .

وأخيراً هل نجحت رحلة الرئيس مبارك إلى واشنطن إذن ؟ سوف أترك الإجابة

الأرقام تكذب !

مازلت حتى اليوم أذكر أنني قرأت في مرحلة مبكرة من حياتي كتابين صدرتا من مجموعة " بنجوين " أحدهما عنوانه " استخدام وإساءة استخدام علم الإحصاء " ، والآخر عنوانه " كيف تكذب بالإحصاءات " . وأظن أن هذين الكتابين ما زالا في مكتبتي حتى اليوم . كما أتذكر رئيس وزراء بريطانيا (نسبت إسمه الآن) الذي قال مرة في مجلس العموم في القرن التاسع عشر مامعاً أن هناك ثلاثة أنواع من الأكاذيب : هناك الأكاذيب العسادية ، والأكاذيب الملمونة ، وهناك الإحصاء .

تذكرت كل هذا بمناسبة الخلاف الذي ثار بينا وبين الحكومة حول مسألة معدلات نمو



التضخم على الورق أمكن أن نصل إلى المعدلات التي يتحدث عنها رئيس الوزراء. وزير قطاع الأعمال وزير التخطيط. أما إذا أخذت الأرقام الحقيقية للتضخم فسوف نصل إلى أن أرقام البنك الدولي هي الصحيحة، وأن أرقام الحكومة تكذب. والتقارير الذي أعدته السفارة الأمريكية عن حالة الاقتصاد المصري في الفترة الأخيرة يشير إلى أن الزيادات في الأسعار بلغت حوالي ١٠٠٪ في العام المنصرم وأن نسبة الليرة في مصر ارتفعت بقدر ١٦٪ خلال عام واحد (أنظر جريدة الشعب عدد ٧ إبريل سنة ١٩٩٥) فكيف بعد ذلك كله يمكن أن نصدق أرقام الحكومة!

كتاب بنو مسكني: تحرير

العام ٥٠١

صدر في عام ١٩٩٣ كتاب جديد للفكر الأمريكي التقدمي "شومسكي" وعنوانه (العام ٥٠١: الغد مازال مستمرا). وفي تفسير هذا العنوان الذي يبدو غريبا

من عام محدد بما يخالف بيانات البنك الدولي.

هذا التباين لم يكن ليحدث لو اتفقا على معدلات التضخم في مصر في السنوات المختلفة، فالنتائج المعلنة الإجمالية بحسب الأسعار الجارية ثم بعدد على أساس نسبة التضخم، والحكومة في محاولة البحث عن إنجازات تصر على أن نسبة التضخم لم تزد عن ٧٪، بينما وصلت حسابات بعض الإحصائيين المصريين إلى ١٢٪ أحيانا وإلى أكثر من هذا بكثير أحيانا أخرى. ومعدلات التضخم السنوي تحسب عن طريقة حساب الزيادة في أسعار سلعة من السلع والخدمات الضرورية التي لا يستغنى عنها إنسان في مصر، وبالطبع يمكن التلاعب هنا- في إحصاءات الحكومة - في تحديد ما هو ضروري وما هو غير ضروري، كما يمكن التلاعب في تحديد مقدار الزيادات في أسعار السلع فلا تؤخذ الزيادات الحقيقية في الأسعار الفعلية كما يحسبها ويرأها الشعب المسكين المكتوى بنار القلاء، وإنما تؤخذ أرقام أقل منها مفروض أن تكون متحققة نظريا بينما هي ليست كذلك. وإذا خفضت أرقام معدلات

الاقتصاد القرمي في السنوات الثماني الأخيرة. وكنت قد نشرت في عدد ديسمبر من "الصار" جدولاً عن معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي في مصر خلال الثمانينات وحتى عام ١٩٩٣ ومنه يتضح أن هذه المعدلات في تدهور مستمر خلال السنوات السبع أو الثماني الأخيرة حتى وصل معدل النمو إلى -١٪ عام ١٩٩٣، أي معدل بالسلب، وبعد ذلك وفي محاضرة ألقاها في معرض الكتاب ذكر الأستاذ الكبير محمد حسيث هيكلي نفس الأرقام عن معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي، وكان مصدرنا نحن الاثنين تقارير البنك الدولي، وهو على عكس بيانات الأمم المتحدة، لا يقبل الإحصاءات الصادرة من الدول على علانها، وإن بشولي مراجعتها والتدقيق فيها وتعديلها إذا لزم الأمر وبالطبع تسهما اختلاف المراءى البنك الاقتصادي والاجتماعية، فبان البيانات الصادرة عنه ليست محل تشكك من أحد فيما أعلم.

لكن رئيس الوزراء د. عاطف صدقي، ومن بعده وزير قطاع الأعمال د. عاطف عبيد مصران على أن معدل النمو في مصر هو ٣٫٥٪، أحيانا دون أن يحدد العام الذي يتكلمون منه وأحيانا أخرى يتحدثون

وفي المقابل فإن المشتكين القلائل ذرى الضعائر الحية مثل شومسكي الذين حاولوا تقديم الصورة الحقيقية كان عليهم أن يدفعوا أعمالهم أو أن تدفن لهم. فالكتاب الأمريكي العظيم حارل توين لم تظهر رسائله " مقالات ضد الامبريالية " إلا قسي السنوات العشر الأخيرة ، بينما لم تظهر في كل الكتب التي قامت بالتحريف بحياته كلمة واحدة عن هذه الرسائل.

وكل أنهار الدم هذه طوال ٥٠٠ سنة من أجل ماذا . إن الإجابة على هذا السؤال تبدو من نص شومسكي متى اخترنا المرجعين التاليين الرازيين في النص " المرجع الأول يبيننا أن كلمة Loot أي النهب ، أخذتها اللغة الانجليزية من اللغة الهندوستانية والمرجع الثاني يركز على جورج كينان - من الخارجية الأمريكية - الذي كتب عام ١٩٤٨: " يتبقى أن نقول عند الأهداف الفاضحة غير الواقعية ، مثل حقوق الإنسان وربع مستوى المعيشة والديمقراطية ... إذا أردنا أن تحتفظ بالوضع المتميز الذي يفصل بين ثروتنا الهائلة وقرى الآخرين".

ويستمر شومسكي في عرضه للصورة المرعبة مع تغير الحراس في منتصف القرن التاسع عشر من الإنجليز إلى الأمريكيين كحكام للعالم، عندما أدرك الأمريكيون أن القوة العسكرية البريطانية أقوى من أن تواجه ، فنادوا بضم تكساس للحصول على احتكار دولي للنفط ، وعندئذ يمكن لهم شل بريطانيا وأروهاب دول أوروبا . وهكذا يدخل القرن العشرين أصبحت أمريكا أكبر قوة اقتصادية في العالم .

ويستمر شومسكي في عرضه الشيق إلى أن يصل بنا إلى الحاضر بعد تحليل صيني للوضع في الباسيفيك واليابان ، والحرب الفيتنامية التي عبر ماكنمارا - منذ أيام فقط - عن ندمه وأسفه للضلع في مؤامرة هذه الحرب مع كيندي وجونسون وللأرواح (بنات الألف من الجانبين التي أرهقت في هذه الحرب والموت في البرازيل وهاميتي وأمريكا الجنوبية مؤكدا في وضوح على ما جاء في مقدمة كتابه من أن عام ٥٠١ مثل تحديا خلفيا وثقافيا حرجا للقطاعات الأكثر امتيازاً في مجتمعات الشمال المسيطرة على العالم.

وسيكون لكيهنة مواجهة شعوب الجنوب لهذا التحدي في السنوات القادمة نتائج حاسمة.

كل هذه الأساليب حارب الأوربيون " من أجل القتل " . وتتضح وحشية الأوربيين عندما نذكر أن المواطنين المحليين في تلك المستعمرات كانوا أضعف تسليحا بمراحل من الغزاة الأوربيين ، وكانوا في الغالب أكثر رحمة ، ومع ذلك فقد استهدف الأوربيون قتل النساء والأطفال كذلك ، وفي مرحلة لاحقة في إفريقيا حضر ملك بلجيكا (الملك ليوبولد) القضاء على ١٠ مليون نسمة في الكونغو ، وهو أمر مسجل في دائرة المعارف البريطانية بما في ذلك الشرة الهائلة التي كسبها ليوبولد نتيجة استغلال هذه المناطق.

والغريب أن مشققي أوروبا " التنويريين " فشلوا في إدانة هذه الجرائم بل يبرروها فهو جرويتس - أحد ليبراليي القرن السابع عشر ومؤسس القانون الدولي الحديث يتحدث عن الحروب ضد السكان الأصليين للعالم الجديد باعتبارها " الحروب الأكثر عدالة ضد هذه الجرائم الوحشية " وأدم سميت يقول في عام ١٧٧٦ إن الهند الأمريكيين مجرد متوحشين ، وهي نظرة ظلت سائدة في الأوساط الأكاديمية الأوربية والأمريكية إلى أن نمت الصورة الثقافية في الستينيات من القرن الحالي المعبرين على الحقائق .

ويستمر شومسكي ما قاله حتى شاعر من مستوى والت ويتمان عندما خطفت الولايات المتحدة أراضي المكسيك ، ويذكرنا بما قاله ونستون تشرشل في القرن العشرين بأن استخدام الغاز السام كان حلا صحيحا ضد " القبائل غير المتحضرة " . أما لويد جورج رئيس وزراء بريطانيا في الثلاثينيات من القرن الحالي فقد كان فخورا بأن الدبلوماسية البريطانية قد أوقفت مؤتمرا نزع السلاح من اتخاذ قرار بمنع ضرب المدنيين بالقبائل .

ويقول شومسكي : إن الأخطاء الأساسية التي رسخت في الفترة الأولى من الخمسينات سنة بقيت هي في اليوم ، لرونالد ريجان منع النقاتل الجوانتيسالي الجنرال هيكورد جواماجو درجة الزمالة من جامعة هارفارد . وهذا الرجل هو القاتل في حديث مع مجلة أمريكية: " لقد خلقنا استراتيجيات أكثر إنسانية (في جواميسالا) وأقل تكلفة بحيث تتفق مع النظام الديمقراطي. لقد أقمنا أعمالا مدنية (عام ١٩٨٢) نتحقق تنمية لسبعين في المائة من السكان ونقتل الثلاثين في المائة الباقين. ومن قبل كانت الاستراتيجية قتل ١٠٠٪ " .

يشير شومسكي إلى أنه في عام ١٩٩٢ اكتمل ٥٠٠ عام على فتح كولومبوس للعالم الجديد (الأراضي الأمريكية في عام ١٤٩٢ م) . ولذا فنحن في عام ١٩٩٣ نعيش في العام ٥٠١ منذ الفريد الأوربي الأول للأراضي الأمريكية أما العنوان الفرعي (القزوة مازال مستعرا) فهو تعبير عن قناعة المؤلف بما يجري في عالم اليوم.

ومادة هذا الكتاب تدور حول الأحداث التي وقعت خلال الخمسينات سنة هذه ، وكيف أثرت على الأحداث التي تقع اليوم وشومسكي يلجأ دائما في أرائه وتحليله إلى الوثائق التي لا يتوقف عن الاستشهاد بها في كل صفحات الكتاب . والمقابلة بين الصورة التي يقدمها شومسكي في كتابه بالوثائق وبين الصورة الرسمية في الغرب (أوروبا والولايات المتحدة) تشير الدهشة حقا ، حتى عند الذين كانوا يدرسون بعض جرائم أوروبا التي ارتكبت في المستعمرات.

فالفكرة الأساسية في كتاب شومسكي هي أن " أوروبا " خلال هذه السنوات الخمسينات قد أظهرت وحشية غير متصورة في نزاعاتها مع الشعوب التي غزتها ابتداءً مما فعله الأسبان في العرب واليهود في الأندلس منذ منتصف القرن الخامس عشر من قتل ومحاكمات ومصادرة أموال وأراضي كانت هي المصدر الأول في تمويل رحلة كولومبوس إلى العالم الجديد ، كما أن ما فعله الأسبان في المسلمين واليهود كان البروق الأول لما فعلوه مع الهنود الحمر ، سكان أمريكا الأصليين .

ودفعي شومسكي فإن تعبير " أوروبا " هذا يتضمن أيضا الأوربيين الذي استوطنوا العالم الجديد فشكلوا " الولايات المتحدة " وغيرها من الأنظار ، كما يتضمن أيضا اليابانيين الذين نسميهم " Honorary Whites " الأترياء جدا بما مكنتهم من الانضمام إلى نادي أوروبا .

إن التوثيق الذي اعتمد به الكتاب يعود إلى عام ١٤٩٢ ، عام طرد المسلمين من الأندلس وذبحهم ومحاكمتهم أمام محاكم التفتيش ومصادرة أملاكهم ، وكان المسجل الرئيسي لأحداث هذا العصر هو لاس كاس Las Casas ، وكان شاهد عيان لكل ما جرى فكتب في رسبته يقول " إنني أعتقد أنه بسبب الأعمال الوحشية التي وقعت بشكل ظالم وبعري عليهم (يقصد المسلمين واليهود) سوف يصب الله غضبه وعقابه على أسبانيا " . كل أسبانيا تقريبا قد شاركت في سرقة الشرة الدموية التي امتزجت من الآخرين بفعل المذابح والدمار .

ولقد اندهش الهنود الحمر من وحشية الأسبان والبريطانيين في الحرب ، كما اندهش أهلي أندوسيا من وحشية الهولنديين ، في

الزراعة.. والفلاح

مايين رؤية د. والى.. والأصدقاء الأمريكان والإسرائيليين

ورؤية عم عبد الفتاح اسماعيل

وقد انتهت أعمال المؤتمر بالعديد من التوصيات ، لعل أهمها :

١- إزالة المعوقات أمام القطاع الخاص في التصدير والاستيراد .

٢- تخصيص مصر في زراعة عدد قليل من السلع والمحاصيل الزراعية التصديرية ذات الحصة النسبية ، مع تنوع مصادر شراء واردات السلع الغذائية الرئيسية .

٣- اقتصاص دور وزارة الزراعة - في مجال الإنتاج الزراعي واستصلاح الأراضي - على مهام البحوث العلمية ، وترك هذه المجالات للقطاع الخاص الأكثر فعالية .

٤- توسيع القاعدة الضريبية .

٥- توسيع دائرة نشاط بنك التنمية والائتمان الزراعي بتعبئة مخصصات القطاع الريفي الذي يضم قطاع الأسر الريفية الذي تأتى منه معظم مخصصات هذا المجتمع ، مع قيامه بأعمال الوساطة المالية مع المودعين .

ولقد حرص د. والى على أن يطمئنا على مستقبل السياسة الزراعية ، من خلال محورين أساسيين :

* تطلع مصر إلى مزيد من التعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية ، وما ستقدمه من محبة قدرها ٨ مليون دولار سنوياً .

* الخطوات الجادة - من خلال

الاجتماعات والاستقبالات المستمرة -

للزملاء الاسرائيليين والأمريكيين ، لتزريب

الأوضاع لقيام المركز الاقليمي للتدريب

للمشرق الأوسط ، الذي قام سيادته - باسم

القطاع الزراعي المصري - بإبلاغ مؤتمر الدار

البيضاء ، باستعداد مصر لاستضافته وتشد

برنامجها .

مؤتمر السياسات الزراعية

أولاً- سياسة الإصلاح الاقتصادي في

المجال الزراعي ، والمتعلقة في :

* إلغاء انتركيب المعصولي

* إلغاء التبريق التعاوني .

* إلغاء دور الدولة بالنسبة للأسدة وماقى

مستلزمات الإنتاج .

* إلغاء الخطر على صادرات وواردات

القطاع الخاص .

ثانياً: برامج المعونة الأمريكية التي

بلغت حوالى ٣ مليار جنيه فى العقد الأخير

ثالثاً: وضع استراتيجية التسعينات -

في المجال الزراعي - بإشراف البنك الدولي .

رابعاً: حصرية المشروع الثلاثى :

الأمريكي / الإسرائيلي / المصري ، في

الزراعة .

بشظيم مشترك بين كل من : وزارة الزراعة المصرية و البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى و وكالة التنمية الدولية الأمريكية .. عقد فى القاهرة فى المدة من ٢٦ - ٢٨ مارس ١٩٩٥ ، مؤتمر للسياسات الزراعية ، تحت شعار : حصاد ثمانية أعوام من سياسات الإصلاح الاقتصادى للقطاع الزراعى المصرى .

ولقد تطابقت وتكاملت - فى هذا المؤتمر - رؤى ممثلى الجهات الثلاث المنظمة للمؤتمر ، وهم السادة : د. يوسف والى نائب رئيس الوزراء ، وزير الزراعة واستصلاح الأراضي ، د. حسن خضسر رئيس مجلس إدارة بنك التنمية والائتمان الزراعى . ، جون ليريس مدير مكتب الزراعة والأمن الغذائى بهيئة التنمية الدولية الأمريكية براشطن

- بالإضافة إلى السيد / أد سون هيل - القائم بأعمال السفير الأمريكى بالقاهرة ويمكن تلخيص هذه الرؤية المشتركة ، فيما يلى :

النجاح المبهى للسياسة الزراعية المصرية فى الثمانى سنوات الأخيرة ، حيث يشمل حصادها فى الانجازات التالية :

١- زيادة الإنتاج الزراعى فى كافة المحاصيل .

٢- ارتفاع دخل المزارعين وتحسن مستوى الفلاحين .

٣- اتساع الرقعة الزراعية باستصلاح مساحات كبيرة من الأراضي الجديدة .

وأن هذه النتائج الرائعة ترجع إلى الاعتبارات التالية



د. يوسف والي.. في مجلس الشعب

وإذ كان د. والي كان حريصا - بهذه الكلمة المختامية - على أن يطمئنا على مستقبل الزراعة المصرية والفلاحين المصريين في المرحلة المقبلة ، فإن السيد / آدمون هيل - نائب رئيس البعثة الأمريكية في مصر - كان أكثر حرصا على أن يدخل إلى قلوت المريد من الاطمئنان على ضمان ازدهار هذا المستقبل ، طالما كانت قيادته في يد د. والي .

فقد ذكر سيادته - أمام المؤتمر - أنه حينما كان مع الدكتور والي في انتظار مقابلة السيد / آل جود - نائب الرئيس الأمريكي - عند زيارته الأخيرة للقاهرة ، طرح بعض مسئولي السفارة الأمريكية في القاهرة بعض الملاحظات والاعتراضات السياسية التي تعوق الإصلاح الاقتصادي في مصر ، بما دفع أحد موظفي البيت الأبيض - المتواجد آنذاك - إلى أن يصرح - إذن الأمر مستحيل ، ولكن السيد / هيل طمأنه - بما طمأن المؤتمر وطمأننا كلنا - مؤكدا له أن الأمر ليس كذلك ، فنحن نعرف أن الإصلاح ممكن لأن الدكتور يوسف والي قد نجح في تحقيقه في القطاع الزراعي . فقد كان الدكتور والي في طليعة الإصلاحيين الحكوميين عندما تحدث عن تحرير الزراعة في الوقت الذي كان فيه التحكم والتدخل هو السياسة الرسمية ، ومنذ بداية الثمانينيات قام هو ومعاونوه - بدعم من الوكالة الأمريكية للتنمية وغيرها من الجهات المانحة - ببذل جهود مخلص لإصلاح السياسات الزراعية ، وقد نجحوا في ذلك !!!

ولاشك أن هذا المؤتمر - من خلال القوى المنظمة له أو ترجماته وتوصياته - يمثل ظاهرة شديدة الأهمية والخطورة . فهو لا يؤكد فقط الإصرار على السياسة الحكومية في المجال الزراعي ، ولكن أيضا التخطيط - بالتعاضد مع " الزملاء " الأمريكيين والإسرائيليين - رفقا لتعبير د. والي - لتعميق هذه السياسات في المرحلة المقبلة ، أما كانت آثارها على الزراعة المصرية بكل مايعنيه ذلك من أبعاد اجتماعية واقتصادية وسياسية .

فالزراعة في مصر .. هي مايقرب من نصف المصريين ، وحوالي ٣٠٪ من مجموع القوى العاملة ، ومساحة محصولية سنوية

للسألة الفلاحية في مصر تستهدف - في آن واحد - المصالح الوطنية والإنتاج الزراعي وحقوق الفلاحين . أمليين أن يكون ذلك محلا لحوار جاد وتوافق موضوعي بين كل القوى الوطنية والتقدمية والفلاحية في مصر .

نمو الإنتاج الزراعي ورخاء الفلاحين

في ظل الخصخصة

إذا كانت المحاور الأساسية الثلاثة لتقييم الزراعة هي الفلاح والأرض والمياه .. فهناك ثلاثة محاور أخرى لا يمكن بدونها مكتملة أن ينمو ويتطور - أو حتى يستمر أصلا - الإنتاج الزراعي ، وهي :

• الخصاصون الزراعيون وترتيبهم مستلزمات الإنتاج للفلاحين .

• تمويل الزراعة وتقديم القروض المالية اللازمة للزراعيين .

• العلاقة المتوازنة بين ملاك الأرض ومستأجريها العاملين بها .

وإذا كان مؤتمر السياسات الزراعية قد توصل إلى نتيجة أكدها وأعاد بها ، وهي تطور الإنتاج الزراعي وارتفاع دخل الفلاحين في السنوات الأخيرة من خلال سياسة الخصخصة وتحرير الزراعة ، فليس سمع لنا السادة منظروه وموجهه أن نقش معهم صحة هذه النتيجة من خلال هذه المحاور الثلاثة .

تقرب من ١٢ مليون فدان ، كفيلة مع سياسة صحيحة بتوفير الجانب الأكبر من غذاء المصريين ، وملايين الأقدنة التي تتوافر إمكانيات استزراعها - إن توافرت النوايا الحقيقية - قادرة على انتقاذا من مخاطر استيراد احتياجاتنا الأساسية ، بالإضافة إلى أنها تعني ٩٠٪ من التدخل الصناعي الناتج من الصناعات القائمة على الزراعة والمربطة بها . ومن هنا فإن مثل هذا المؤتمر - أيا كان حجم اختلافنا مع مستهدفاته أو نتائجها - لابد أن يعطى منا - ومن كل من يعنيه مستقبل مصر - بالمزيد من الرصد والاهتمام والتقييم ..

وحتى لا يتسرع ماطرحه المؤتمر من قضايا خطيرة ، فنسرح في هذا المقال رؤيتنا لإحدى القضايا الرئيسية التي أثارها ، وهي تأثير مايسمى بسياسات الإصلاح الاقتصادي وتحرير الزراعة على الإنتاج الزراعي وحياة الفلاحين . على أن نفتح - في الأعداد القادمة - ملفات القضايا الهامة التالية :

• استصلاح الأراضي ومدى جدتها .

• المعونات الأمريكية وثأثيرها على الزراعة في مصر .

• الاختراق الإسرائيلي للسياسة الزراعية المصرية .

لنصل في النهاية إلى محاولة تقديم رؤية

أولاً : التعاون الزراعي :

اعتبر النستور المصري الحركة التعاونية إحدى الركائز الأساسية - اجتماعيا واقتصاديا - للسلاخ ونص في صلب المادتين ٢٩ ، ٣١ على ضرورة حماية الدولة للتعاون - ملكية ونشأت - وخص بالاحتكام الجمعيات التعاونية الزراعية التي نص في المادة ٢٨ منه على ضرورة " دعم الدولة لها وفق الأسس العلمية الحديثة " .

وكانت الحركة التعاونية الزراعية حتى منتصف السبعينيات تشكل ٥٠٤٩ جمعية على مختلف مستويات البنيان التعاوني ، تضم في عضويتها ٢ مليون ، ٨٣ ألف للاح ، وتزود دورها تجاه المزارعين بتقديم كافة مستلزمات الإنتاج المدعومة بما يمكنهم من القيام بمهامهم الإنتاجية .

... وبعد التحرير والخصخصة ١١

١- ثم رفع الدعم عن مستلزمات الإنتاج الزراعي وتركزت لاستغلال القطاع الخاص ومائيا السوق السوداء ، مما أدى إلى زيادة أسعارها بنسب جنونية - وخاصة في الثماني السنوات الأخيرة التي احتفى واحتفل بها المزارع .

* الأسمدة زادت بنسبة تقارب بين ٥٠٠ % ، ٨٠٠ % .
* المبيدات ارتفعت أسعارها بمعدل نسبة ٦٠٠ % .
* التقاوى والهدور زادت بمعدل نسبة ٥٠٠ % .
* أجرة الري بالماكينات ارتفعت إلى أكثر من ٦٥٠ % نتيجة ارتفاع سعر الكيروسين .

٢- محاولة تصفية الدور التعاوني في المجتمع بالكامل . ولعل ذلك يتضح بجلاء من المذكرة المقدمة من القطاع التعاوني إلى وزارة الزراعة ورئاسة مجلس الوزراء بشأن خطة هذا القطاع لعام ١٩٩٥/٩٤ والتي نصت على " أن الحكومة لم تنفذ أي مطلب للقطاع التعاوني بالنسبة لخطة ١٩٩٤/٩٣ مما ترتب عليه عدم تمكن هذا القطاع من تنفيذ معظم ماتضمنته تلك الخطة " .

٣- بعد عودة " الاتحاد التعاوني الزراعي المركزي - بعد أن كان الرئيس السادات قد قام بحله تحت دعوى متهاجنة - ذلت وتبدل أشد الضغوط من أجل تفرغه من أي مضمون حقيقي ومن أي دور فاعل للزراعة والفلاحين ، وصلت إلى حد عدم تمكنه من تقديم مشروع قانون جديد للتعاون الزراعي - تادو على حماية الزراعة والتعاون

والفلاحين من مخاطر سياسات هذه المرحلة - تحت دعوى إصدار قانون موحد للتعاون ينظم كل قروعه المختلفة ، بالمخالفة للنستور وللواقع الاجتماعي .

وكان من الطبيعي أن يصارح رئيسه - السيد محمد إدريس - جماهير التعاونيين والفلاحين بالناخ الذي من المفروض من خلاله أن يقوم الاتحاد التعاوني الزراعي المركزي بأداء مهامه وأن يعلن في صحيفة التعاون في ٩٥/٤/٤ إن كل أغراض الاتحاد الزراعي التي نص عليها القانون ١٢٢ لسنة ١٩٨٠ ، هلامية وغير محددة ولو أننا اعتمدنا عليه لكنا جلينا في الاتحاد نلطم خدودنا ولم يكن ينتظر أكثر من ذلك من قانون ولد في الثمانينيات مع مولد القوانين التي عرفت في تاريخ التشريع المصري بالقوانين سيئة السمعة وفي أعقاب ملوحة الحركة التعاونية " .

ثانياً : التصول ، والإلتصان الزراعي

استفاد الفلاح المصري - واستفاد بالتالي الإنتاج الزراعي - من التيسيرات الائتمانية التي استمرت منذ بدايات الخمسينيات وحتى منتصف السبعينيات ، والتي تمثل أهمها فيما يلي :

* تقديم القروض المالية للمزارع بضمان المحصول وليس بضمان الأرض .

* سهولة استلام الفلاح لها من الجمعية الزراعية بقرضه وليس من البنك مباشرة .

* لم تتجاوز فوائد هذه القروض - طوال هذه المرحلة - ٦ % ، وأصبحت بعد عام ١٩٦١ مجرد فوائد رمزية .

... وبعد التحرير والخصخصة ١١

لم يكتف المسئولون من السياسة الزراعية ، بالانتكاسة التي أحدثها صدور القانون ١١٧ لسنة ١٩٧٦ - المنشئ لما يسمى ببنوك القرى - في مجال الإلتصان الزراعي ، سواء بصورة أغلب القروض بضمان الأرض ، وتخليط القروض الاستثمارية - حقيقية كانت أو وهمية - على القروض الزراعية ، ويرفع الفوائد المتوالي حتى وصلت إلى أكثر من ٢٠ % وبالحسابات الربوية المركبة .

لم يكتفوا بكل ذلك ، بل وقاموا - خلال السنوات الأخيرة التي احتفى واحتفل بها

المؤتمر - بالإجراءات التالية :

١- تحسير سمر الفائدة على القروض - بمختلف آجالها - من بنك التنمية والائتمان الزراعي .

٢- تخلي بنوك التنمية والائتمان عن التعامل في كافة أنشطة الاستثمار الزراعي وتركها للقطاع الخاص .

٣- التوسع في الاقتراض من البنوك الأجنبية بما أوصل مديونيته إلى أكثر من نصف مليار جنيه

٤- تهديد من تبقى من المتعاملين معه من المزارعين - وخاصة صغارهم - بالسجن والمجبر على أراضيهم للإسراع بسداد مديونياتهم .

وقد أدى كل ذلك إلى تدهور الوضع المالي لبنك التنمية والائتمان ، والأخطر من ذلك تدهور سياسة الائتمان الزراعي بكل مايعنيه ذلك من معاناة للفلاحين ومن ترد للزراعة المصرية .

والأكثر خطورة هو إعاقة ورفض أي محاولات جادة للتعرض بالائتمان الزراعي وإنقاذ الزراعة المصرية .

* فالمشروع المقدم من حزب العجم بتحويل بنك التنمية والإلتصان إلى بنك تعاوني مازال يتعثر وليس هناك من بوادر تبشر بالأخذ به .

* والمحاولة الجديدة - من جانب الاتحاد التعاوني الزراعي المركزي - لإنشاء بنك للتعاون من مدخرات التعاونيين ووفقا لقانون التعاون ، ثم ضربها - من خلال الاتحاد العام للتعاون - بتقديم مشروع بديل لإنشاء بنك تعاوني عام في نفس الوقت الذي يوجد فيه بنك خاص لكل فرع من فروع التعاون ماعدا الزراعة .

وكانت النتيجة المستهدفة - والمعرفة مسبقا - هي رفض الحكومة لمشروع الاتحاد الزراعي .

ثالثاً : الملائقة الإيجارية

يتضح من الأرقام التالية ، مدى خطورة قضية الملائقة الإيجارية والأثار الاجتماعية والاقتصادية الناجمة من توازنها أو اختلالها .

* المساحات المزجسة بالنقود تبلغ ١٢٣ و ٤٦٩ ألف فدان ، قتل حوالي ٢٤ % من إجمالي المساحة المزجسة ، بخلاف مساحات الإيجار بالمزراعة .

* عدد عقود الإيجار ١٨٨ و ٧٢٣ ألفا عقدا .

* عدد المستأجرين - نقدا ومزارعة -

يبلغ ٩٩.٩٩ر ١٩٩٧ر مستأجر. وقد حظيت هذه العلاقة - من خلال قانون الإصلاح الزراعي - . بقدر كبير من التوازن الذي ساعد على الاستقرار النسبي في القرية المصرية بماله من آثار إيجابية على حياة الفلاحين ، وعلى الإنتاج الزراعي .

... وبعد التحرير والخصخصة ؟
في الوقت الذي كان من المفيد فيه موضوعيا إعادة النظر في هذه العلاقة ، بما يكفل التوازن بين أطرافها الثلاثة : حقوق المستأجرين ومصالح الملاك وقائدة الإنتاج الزراعي ، أصدر المسئولون عن السياسات الزراعية على إصدار القانون ٩٦ لسنة ١٩٩٢ - أي خلال السنوات التي احتفى واحتفل بها المؤتمر - والذي لم يكتف برفع القيمة الإيجارية - دفعة واحدة - بنسبة أكبر من ٣٠٪ ، بل وأباح للمالك - بإرادته المنفردة وقوة القانون وبدون أي إخلال من جانب المستأجر بالاتزامات العقدية أو القانونية - أن يطرد المستأجر من الأرض ، بكل ما يمتد ذلك ويؤدى إليه ليس من إهدار فقط لمصالح وحياة الملايين من المستأجرين وأسرهم الذين لا يملكون أي عمل ولا يحصلون على أي دخل سوى من عملهم الزراعي ، ولكن أيضا لصغار الملاك ولإنتاج الزراعي وبالتالي للاقتصاد القومي .

المحصلة المأساة لسنوات التحرير والخصخصة:

١- الانخفاض العام في الناتج الزراعي ، نرفقا للأرقام المتوافرة من العام الزراعي ١٩٩٣/٩٢ يتبين ذلك بالنسبة لبعض المحاصيل الرئيسية:

* القطن : انخفض من مليون ٢٢١ ألف قنطار إلى ٨١٣ ألف قنطار (رسيترالى انخفاضه لعدم توازن السعر مع التكاليف ولسوء الهدور)

* قصب السكر : وصلت النجزة بين إنتاج السكر والاحتياج الاستهلاكي إلى أكثر من ٧٥٠ ألف طن.

× النول: انخفض من ٤.٥ ألف طن ، إلى ٣٩٣ ألف طن .

٢- بعض المحاصيل التي ارتفع إنتاجها نسبيا عام ١٩٩٤/٩٣ من المنتظر انخفاضه هذا العام ، كما يلي:

• الأرز : سينخفض إنتاجه بنسبة



محمد الشريف

كبيرة ليس فقط بسبب مشاكل الزراعة بالنسبة للمقتنات المائية ، ولكن لسيطرة مافيا السوق على تصديره وتصديره.

* القمح : مع الارتفاع النسبي المحدود - ونفقا للواقع الحقيقي وليس الأرقام الإعلامية - نتيجة الحملة القومية التي قادها د. محمود شريف ، إلا أنه سيعود للانخفاض للارتفاع الكبير في التكاليف والزيادة الطفيفة في السعر (خمسة جنيهات).

٣- سيطرة السوق السوداء والمافيا الاقتصادية على مقدرات العملية الزراعية : بدءا من مستلزمات الإنتاج حتى التصدير والاستيراد مروراً بالتحكم في السوق الداخلي ، ولعل أزمة محصول الأرز والسكر - بالنسبة للمستهلك المحلي - تؤكد هذا الواقع .

٤- تدهور الواقع الاقتصادي والاجتماعي للفلاحين - وليس صغارهم فقط - ووصول نسبة من يعيشون تحت خط الفقر في الريف - وفقا للإحصاءات الرسمية المحلية والدولية - إلى حوالي ٤٥٪ ، وارتفاع عدد العاملين في ريف مصر إلى أكثر من ٢ مليون مواطن بكل ما يمتد ذلك وما يمتد من مخاطر على كافة المشريات .

٥- الانخفاض المتوالي لمعدلات الاستثمار في القطاع الزراعي . بعد أن كانت نسبة الاستثمار في القطاع الزراعي تقل ٢٢٪ من جلة الاستثمارات القومية في الفترة من ٦٠ - ١٩٦٥ وصلت خلال الخطة الخمسية ٨٢ - ١٩٨٧ - وفق ماورد بتقرير مجلس الشورى عام ١٩٩٢ -

إلى ٩٠ من جلة هذه الاستثمارات .
.. يوافقون على " تحرير الزراعة ولكن ..

* " إننى أنضم إلى آراء الفلاحين في رفض غياب الدولة في الزراعة وترك الفلاح وحده يلهث وراء آليات سوق غير مضمونة وغير مأمونة"

د. محمد عبد اللاه
* " إن ارتفاع سعر السكر بهذه الصورة لا يتفق مع الاقتصاد الحر ، ولكنه تعبير عن حالة احتكار .

د. أحمد جويلى
* " إن القول بالتعاونيات كفضل صور التنظيم الشعبي - غير الحكومي - للزراعة المصرية ، يتطلب تبني الدولة لسياسات واضحة المعالم تجاه هذه التعاونيات بما يسهم في فاعلية دورها في تنظيم الزراعة المصرية .

مجلس الشورى
* " أصبح من الضروري وضع نظام لحماية الفلاحين من الأخطار التي تواجههم بعد إلغاء الدعم عن مستلزمات الإنتاج وتحرير الإيجارات الزراعية"

صفحة " مصر الخضراء " بجريدة الأهرام

وإذا كانت هذه هي بعض فقرات من رؤى جادة لعدد من المسئولين التنفسيين والسياسيين والبرلمانيين ، رغم تأييدهم العام لسياسة " التحرير الزراعي " ، وإذا كان مؤثر السياسات الزراعية قد رأى - بخلاف ذلك - أنه ليس بالإمكان أعظم مما كان - وفق سياسات الخصخصة والتحرير - للزراعة وللنجاح ، فإن الفلاح المصري ، مثلاً في عم عبد الفتاح اسماعيل الفلاح التعاوني المخضرم وعضو اتحاد الفلاحين والذي تجاوز عمره السبعين عاماً ، له رؤيته الخاصة في الموضوع ..

" أنا مالبش صالح بكلامكم ده ، أنا راجل مالك لنص فدان ومستأجر فدان . خللوا الجمعية التعاونية توفر لي التقاوى والكيماوى بسعر متهاود والسلف بقايدة معقولة ، وتستلم مني المحصول بشن يطفى تسمى أنا وولادى ويمكننا من المعيشة طول السنة ، واضمنوا لى مانتردش من الأرض طول ما بادفع الإيجار .

بعد كده .. صموها خصخصة والا تحرير والا زى ما أنتم عايزين ، ما بهنيش ! " ما رأى السادة المظنون والموجهون لمؤتمر السياسات الزراعية في رؤية عم " عبد الفتاح " !

نهاية عصر الدفعة في النقابات المهنية

مصباح قطب

نقابتهم (كنت قد تناولت معهم) وقفوا عاجزين في آخر اجتماع للجمعية العمومية للنقابة ، كان من بين جدول أعماله مناقشة مراره النقابة ، وقفوا عاجزين عن طرح وجهة نظرهم وسط التسيار الهادر المطالب بزيادة الموارد بصرف النظر عن الكيفية ومشروعيتها . وقد أوصت الجمعية بتعديل القانون بما يتيح فرض دمغات " لأنه لو لم يصدر في ظل كون النقيب د. حلمي عمر هو رئيس لجنة الخطة والموازنة بالبرلمان فلن يصدر بعد ذلك على كافة أوراق التعامل التجاري لصالح النقابة وقد صدر القانون بالفعل وحرك صدره أجواء غريبة في بعض النقابات المنحوسة ، المحرومة من مثل هذه الدمغات ، وراحت كل نقابة منها تسعى لأن تحصل على تقييد يكون (عضوة جامدة) في الدولة ، ليمدل قانونها في هذا الاتجاه .

وانتقلت العدوى إلى اتحاد العمال نفسه فأعد مشروعاً لتحصيل دمغات على كافة التعاملات الحكومية والمحلية لصالح الاتحاد والنقابات العامة (فقط) لكن المشروع لم ير النور أساساً لتدهور قيمة الاتحاد في البلد وليس نتيجة للرعي بأهمية أن تكون النقابات العمالية منتجا لقيم العدل والتكافؤ ، التي تتعارض معها مثل هذه الإجراءات ، حيث تميز مواطناً عن آخر بلا مقتضى جديقي . وبأهمية أن تقدم النقابات العمالية دوراً في كيفية انتزاع الحقوق في إطارها السليم . كما لضغط لزيادة الأجور والمزايا وتحسين الخدمات التي تقدمها جهات العمل في المرافق

موضوع " الموظف السوسنة في دواوين الحكومة " ، وهو دراسة للمحرر ، عن أوضاع التمايز بين العسالة في الدولة المصرية ، إلى قضية دمغات النقابات (ومثلها طوايح الشرطة) وما يحولها من شركاء بعدم المستورية مع إشارة إلى أن هذه السياسة ، هي محصلة لسياسة تأميم استقلالية النقابات المصرية بمنحها جزءاً من سلطة الدولة يتمثل في حيابة " ضرائب خاصة " لصالح أعضائها مقابل ضمان ولاء النقابات للحكومة ، وقد أشرت في هذا الموضوع إلى أنه حتى الأعضاء الليبراليين والبساريين في نقابة التجار ، الذين يؤمنون بعدم عدالة فرض دمغات لصالح

أصدرت المحكمة الدستورية العليا ، في جلستها العلنية المنعقدة يوم السبت ١٩٩٥/٤/٨ ، حكماً خطيراً ، يقضي بعدم دستورية ماورد في قانون نقابة المعلمين ، بشأن فرض دفعة قدرها قرش صاع واحد عن كل برميل يتروى ، لصالح النقابة ، نشر الحكم كخبر مقتضب في الصحف اليومية ، وبعد صدقت تام ، صحت بلغ من الكيفافة حد أن أحد القانونيين ذوي الصلة بإحدى الهيئات العلمية ، والنقابة في نفس الوقت ، استعلنني بكل غال ولين ألا أتى إلى سيرة هذا الحكم ، وألا أفتح القضية ، لأن تداعياتها من الخطورة بكان . المهم أنني حصلت على الجيشتات يوم ١٨ ، وعلمت أنها ستعشر في الجريدة الرسمية يوم ١٩ ابريل . وقلت لعل النشر يحفز شهية أولى الأمر لفتح النقاش حول مستقبل العمل في النقابات المهنية والمستقبل التمرلي للنقابات ، بدلا من الصمت ، صادمت كل نقابة قد فتحت شهية أعضائها لخدمات بعضها ، لم يكن يتصور في ظل عمل نقابي سليم أن تتطلب منها أصلاً ، وماذات كل نقابة قد شكلت لجنة لتنمية الموارد ، أصبحت توصياتها الدائمة (أي اللجان تلك) إما تعديل قانون النقابة ليمسح بفرض دمغات جديدة لصالح أعضائها ، أو تعديل القانون لزيادة فئات الدمغات المفروضة .

أول الأعداد

ومن المصادفات الضريبة ، أن تشير الجيسار في أول أعدادها ، وتحديداً في

والضغط لتحسين الأداء الدولي ذاته في مجالات الخدمات الاجتماعية وأعمال قيمة العمل ، لا لم يتوقف المشروع لهذه الأسباب وإنما لأنه لم يجد " العضمة الجامدة التي ترعاه .

وحتى لو تم إقرار هذا المشروع ، لتقليل اتحاد العمال إلى حد ما ، فإن يوسع المرء أن يتوكل إليه من صانع المستحبات أن تسمح الدولة في مصر بقيام اتحاد لعمال الفلاحة والزراعة ، وتخزن أيضا ذات الحقن فرض تعريفه مثلا على كل كيلو خضار أو فاكهة أو عبوة جوب أو ما شابه . مع الإشارة إلى أن الدولة حين تتصاح حيال عملية كهذه فإنها تعلم أن عائداتها الأساسي يعود إلى البيروقراطية النقابية - باستثناءات - لا إلى جموع أعضاء النقابة ، لكن - وحتى الحال كذلك - فلا أنصروا أن يتم تنظيم كل فئات الشعب المصرية العاملة ، وأن يسمح لها بحق كذلك (حتى يكون شرعيا مادام للجانب ونفس الأسس) .

وكانت المصادفة الثانية هي إشارة اليسار في عددها الأخير - عدد أول إبريل - إلى تلك القضية مرة أخرى ، في معرض موضوع عن نقابة المهندسين ، حيث أشير إلى أن الإعانة التي تقدمها الدولة للنقابة تبلغ ٩ آلاف جنيه وأن الدفوعات الهندسية التي تحصلها النقابة على منتجات الحديد والألمنيوم ، وصل عائداتها إلى ٧٨ مليون جنيه ، بينما وصل عائد الدفوعات على الأعمال التي تقوم بها النقابة بنفسها ، وهذه لا مضمن عليها إلى حوالي ١٣ مليون جنيه . وقلنا أن المحلل الرئيسي في النقابات المهنية كامن في أن الدولة تصورت أن لها الحق إلى الأبد في مصادرة استقلالية النقابات مادامت تركت لها فرصة ممارسة عمل من أعمال السيادة ، وحرر تحصيل ضريبة لأعضائها ، ولم يكن يخطر في بال الحكومة أن يأتي بيسار سياسي وسيطر على النقابة ، في ظل هدف ثابت هو السعي إلى السلطة ، وليس مجرد السيطرة على نقابة ، أي بصرف النظر عن التنازل الذي قدمته الدولة للسوق النقابي ، فهو معارض معارض .

نعم إلى الحكم

والآن جاء حكم المحكمة الدستورية وأصبحت الدفوعات التي تحصلها نقابات كالمزارعيين والمهندسين والتجارين ونواحي ضباط الشرطة (مثلا طابع شرطة بجنيه على طلبات زيارة المعتقلين الذين يمانون الأمرين من ضباط الشرطة [١]) .

وربما أيضا شمل الأمر نقابة الصحفيين (دفعة الإعلانات) ونقابة الأطباء وغيرهما فليست موهلا قاصريا ليس أي من تلك الدفوعات يقع في موقع الدفعة التي حكمت المحكمة الدستورية بطلانها . بيد أن الشيء الرئيسي في كل حال هو أن هذا المرء هو أهم موارد النقابات المهنية ، على الإطلاق وقد بيئت قسمته في نقابة المهندسين ، وهكم مثلا آخر في نقابة المهندسين : بلغت اشتراكات النقابة ٥٦٠ ألف جنيه عام ١٩٩٤ وهي اشتراكات كانت صوغت بقرار من الجمعية العمومية عام ١٩٩١ . وبلغت قيمة تحصيلات الدفوعات القانونية (وهي الدفوعات المفروضة) بمقتضى قانون النقابة على منتجات كيميائية (الصودا والسماد ٨٠٠ ألف جنيه . أي أن إجمالي متحصلات النقابة ١٣٦ مليون جنيه ، بينما المعاشات ١٢ مليون جنيه في عام ١٩٩٤ ، وكانت ٤٠ ألف جنيه فقط عام ١٩٨٨ . وبينما مبلغ الدم الذي تقدمه الدولة للنقابة عدد أعضائها ٤٢ ألفا هو ٢٠ ألف جنيه .

هذا مع العلم بأن قيمة المعاش ٥ جنيهات شهريا فقط ، وهي قيمة " أقل بكثير من قيمة معاشات نقابات أخرى كثيرة وهو ما يجعل الأعضاء يلحون على زيادة قيمة المعاش " حسب تعبير النقابة ذاتها في أحد أوراقها . المهم أن متأخرات دفعة قرش على كل برميل بشمول وحده والتي رفضت الشركات تنفيذها ، بلغت بنهاية عام ١٩٩٤ نحو ٢٧ مليون جنيه وكانت المتأخرات ١٣٢ مليون جنيه حتى ١٩٨٨ ، وهو العام الذي أقامت فيه النقابة الدعوى رقم ١٢٦١٤ لسنة ١٩٨٨ بتاريخ ٩/٢٩ أمام محكمة جنوب القاهرة الابتدائية (الدائرة ١٥ مدني) وهي الدعوى التي أقيمت ضد هيئة البترول وشركاتها ، وقد طعنت الأخيرة بعدم الدستورية ، وارتأت المحكمة جدية في الدفع فأحالته القضية إلى المحكمة الدستورية وأصدرت الأخيرة حكما بعدم دستورية الفقرة (د) من ليد (٤) من المادة ٧٩ من القانون رقم ٨ لسنة ١٩٦٩ بشأن نقابة المهنة العلمية المعدل بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٨٣ . وهي الفقرة التي تقضي بأن تشمل إيرادات النقابة مبلغ قرش عن كل برميل بشمول من وإلى من لمنتجات البترولية المصنعة وعلى أساس أن يكون القرش ضمن عناصر التكلفة ، أي يتحملها المستهلك ، وأن تدفعه الدولة لربيع المنتجات بأقل من سعر التكلفة .

وقالت المحكمة

ورأت المحكمة الدستورية أن الدفعة

المفروضة هي ضريبة لا يجوز لها إلا أن تنقها طبقا للدستور بما يحقق المصالح العامة . وقالت أيضا إنه يجوز للدولة أن تحول بعض مواردها إلى جهات تراها بعينها للتعرض لنسبهايتها وتطوير نشاطها ، بشرطين : أن تكون الأضرار التي تقوم عليها هذه الجهة وفقا لقانون انشائها وثيقة الاتصال بمصالح المواطنين في مجملهم ، أولها آثارها على قطاع عريض من بينهم ، مما يجعل دورها في الشؤون التي تعنيهم حيويا . وثانيا أن يكون دعم هذه الجهة ماليا ، مطلقا لتحقيق أهدافها على أن يتم ذلك ، لا عن طريق الضريبة التي تفرضها السلطة التشريعية ابتداء لصالحها لتعود إليها مباشرة غلتها ، بل من خلال رصد ما يكفيها بقانون الموازنة العامة وفقا للقواعد التي نص عليها الدستور وفي إطار الأسس الرضوخية التي يتحدد مقدار هذا الدعم على ضوئها ٢١ .

هذا هو الأساس أن تقدم الدولة من الخزانة العامة الدعم المناسب للنقابة لتقوم بدور هام أو بمعنى أدق - من وجهة نظر المحرر - بالدور الذي كان يفترض أن تقوم به أصلا مجال العضو مثلما حيال أي مواطن ، كترتيب الرعاية الصحية مثلا .

والمهم أن المطلوب الآن ألا تفسر في الصمت . أو الخزن (وهو مخيم على البعض بالتفصيل والمرء يتصور السبب) المطلوب أن تتحرك في اتجاه خلق عمل نقابي حر وتطوع وعصري ومستند على قاعدة العمل على تحسين شروط وظروف العمل والتعاقد والأجور والضمانات والمعاشات قبل أي خدمات أخرى ، وباستخدام وسائل العمل الليبرالية الممكنة والمعروفة في العالم أجمع .

النقابة ليست سلطة

النقابة ليست إكراها (عضوية بالغاية) النقابة الحرة عسود هام في المجتمع المدني الحر الغربي .

الخدمات يمكن أن يؤدي الكثير منها جمعيات

من الصعب أن تقتل المجتمع المدني منظمات المجتمع المدني مثل النقابات التي تقوم بأدوار شمولية تحول دون تعدد المنظمات التي يعمل أعضاؤها في إطارها . النقابات الشمولية التي تمثل كدولة وكحزب وكمرع نقابة وجمعية وكأب ، ولا تترك الفرصة لمائة زهرة تنظيمية تتفتح .. وتقضي على نفسها في النهاية ، هذا هو الطريق .

صحيح أن الحكم لا ينطبق إلا على العلميين ، لكن المسؤولية تقع على الجميع .

التهرب الضريبي مشكلة نظام

"ضريبة مباني" على مكان المقابر وثقة في القاهرة تهنئها مليون جنبي!!

الضرائب على الدخل رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ (١٩٩١م) إن إحالة الجرائم الضريبية (وأهمها بالطبع التهرب الضريبي) إلى النيابة العامة لا تكون إلا بقرار من وزير المالية ولا ترفع الدعوى العمومية عنها إلا بطلب منه" ويصح هنا التساؤل ، لماذا يتم تقييد سلطة النيابة العامة في تحريكها لدعوى عامة تتعلق بجرائم مخلة بالشرف ويؤدي انتشارها إلى إهدار أموال الدولة على نطاق واسع ؟ كما يجيز نفس القانون لوزير المالية أو من ينوبه ، الصلح مع الممول بعد رفع الدعوى العمومية وإلى أن يصدر حكم نهائي فيها وتنقضي الدعوى بإقام هذا الصلح ، إن مثل هذه التشريعات المانعة تلقى وتبيع التهرب الضريبي ، ولا يمكن ، في وجودها محاكمة كبار المتهربين ، أصحاب الثروة والسلطة معا . وهذا الأمر لا يتصلق فقط بالقوانين الضريبية ، وإنما كذلك بهجمل الأوضاع والقوانين السارية في المجتمع ، لقانون سرية الحسابات بالبنوك يحمي ماليا التهرب الضريبي ، ومع وجوده لا يمكن مراقبة حسابات كبار المتهربين والتحرى عن مصادر أموالهم ومشروعيتها ، فقد استجبت هذا القانون إجراءات معتدة وطويلة للاطلاع على حسابات عملاء البنوك ، واستنادا إلى هذا القانون يتم تهريب مئات الملايين من الدولارات إلى الخارج بعيدا عن أمين الجهاز الضريبي ، كما استطاع تجار المخدرات الاستفادة من هذه الثغرة واختفاء المشروعية على أموالهم ، واعتمدت الجماعات

أحمد صالح أحمد

د. محمد الرزاز
التهرب الضريبي



لا خلاف على أن ظاهرة التهرب الضريبي توجد في كل دول العالم بلا استثناء ، المتقدمة منها والمتخلفة ، إلا أن أثرها بالغ الخطورة على الدول المتخلفة نظرا لمحدودية مواردها وضعف جهاز الدولة ، فضلا عن انتشار الفساد وسيطرة الشرائع الطبقية ، الأمر الذي يؤدي إلى انتشار هذه الظاهرة على نطاق أوسع وأقوى ، حيث لا توجد رغبة جديفة في مكافحة هذه الجريمة .

بل إن الدولة كثيرا ماتقوم بالاحتياز صراحة للمتهربين ، مثال ذلك ، ماينص عليه قانون ضريبة الأيلولة رقم ٢٢٨ لسنة ١٩٨٩ (في المادة الثالثة من مراد إصداره) من أنه " يتجاوز في جميع الأحوال عما لم يسدد من ضريبة الشركات المفروضة بالمرسوم بقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٢ " ويعني هذا النص أن أي مول لم يدفع ضريبة الشركات المستحقة عليه قبل ٢١ يوليو ١٩٨٩ يعتبر غير ملزم بسدادها أو بتسعين النص يتجاوز عما لم يسدده !! .. والحق إن هذا التنازل غير المجرد عن حقوق المجتمع لا يملكه أحد ، فضلا عن كونه مجافيا لروح العدالة ، إذ يعاقب الممول الشريف على التزامه ، ويمنح المكافأة بسخاء للمتهربين ، فيقوم بالتجاوز عما لم يسدده من ضرائب .

إن عدم الجديفة في مكافحة التهرب الضريبي من السمات المميزة للدول المتخلفة ، إذ تصطدم مكافحة هذا التهرب بطبيعة المصالح المسطرة ، وسلوك الشريعة الحاكمة ، والتي تستنبت في الدفاع عن مواقعها ، فتصدر من القوانين ما يحمي به نفسها ، ويمنع من امتناع أمرها ، فمثلا بقرور قانون

الارهابية ، في تدبير مرادها المالية ، على هذا القانون ، فتأتى النقود من الخارج ولا يمكن للدولة مراقبة هذه الحسابات .

أن سوء صياغة القوانين (سواء كان مقصودا أم غير مقصود) ، ووجود العديد من الثغرات والأحكام القاسية في التشريعات الضريبية يساعد على ازدياد التهرب الضريبي .

ويزيد من فرص هذا التهرب تخلف الأجهزة القائمة على الحصر وتحصيل الضريبة ، إذ أن انخفاض كفاءة التحصيل يقلله زيادة في معدل التهرب . وعندما تفشل الإدارة الضريبية في كشف حيل مافيا التهرب ويتصادى أصحاب الملايين في استنباط الطرق للإكالات من الضريبة ، فإن العبء الضريبي يقع على الممول الشريف ، ومع مرور الوقت تفرض الحكومة ضرائب جديدة ، فعند أعناء من يدفع الضريبة من قبل ، بينما يروج الأثافيون بأسوالهم ولا يطولهم سيف الضريبة .

د. عاطف مبد

السداد واحتكار السلع



وما يؤكد الحاجة إلى إعادة النظر في الأسس التي يقوم عليها نظاما الضريبي ، مانراه جميعا من مظاهر البذخ الشديد والسقة غير المحدودة ، التي أصبحت تدل على شريحة بقائها تفلك ثروات بلا حدود ، وتعمل على استثمار حتى الاستهلاك في المجتمع ، ولا تسهم بأدنى قدر في التنمية ، وبينما يتنامى ثبات الأثافي من المواطنين في المتأخر (١) يل ويدفعون ضريبة سباني على سكنتهم فيها) وعلى الأرصفة وفي الحيام ، تذكر مجلة الأهرام الاقتصادي (بتاريخ ١٠/٣/١٩٩٤) أنه توجد عمارة في القاهرة تقع بين النيل وشارع الجيزة أمام حديقة الحيوان يصل سعر الشقة فيها ٥٠٠.٠٠٠ ر. ٥٤ أربعة وخمسين مليون جنيه ونصف المليون جنيه ، فكيف أفلحت هذه الثروات من القانون الضريبي ؟ أن عشرات الأثافي من أصحاب الملايين والمليارات التي ظهرت فجأة ، يقف المواطن العادي أمامهم فكثرت اليدين حائرا ، ويتساءل : من يحسم هذه الشقة التي راحت ثرواتها تتحدى الناس ؟ وكيف تكسب أي حكومة ثقة الشعب وهي تحسم حصة من المقاسرين والأثافين الذين تتراكم لديهم الملايين بلا جهد ولا عرق ولا إنتاج ، لا ريب أن رؤوس القصاد قد أصبحت كبيرة ، وأنها قد أينعت وحان قطافها .

أن هذه الثروات الفاحشة ، والتي تتحدى قدرة جهازنا الضريبي على الاقتراب منها ، تزداد بانتشار الأنشطة الطبقية في المجتمع حتى النخاع ، وهي أنشطة تتميز بسعيها إلى الربح السريع بكل الطرق ، مشروعة وغير مشروعة ، وقد نجح أصحابها في جمع أموال طائلة خلال مدة وجيزة ، عن طريق لمرض العمليات وعمليات التهريب واحتكار موائد التوزيع ، واستغلال القوة لدى المسئولين بالدولة ، وفرض الاتاوات والمضاربات المقاربة ، والاستغلال بالوساطة والسمسة وتهريب الآثار المصرية والنصب على البنوك واستيراد الأغذية القاسية . لقد أصبحت العناصر الطفيلية جزءا من نسج النظام الحاكم ، لذا فمن الطبيعي ألا يستطيع الجهاز الضريبي القائم الاقتراب من مصالحتها . وعليه يشعن القول أن التهرب الضريبي أكبر من أن يكون مشكلة إدارة ضريبية ، وإنما يرتبط وجوده بطبيعة المصالح المسيطرة فعلى الرغم من وجود الضرائب التصاعدية على الدخل ، إلا أنها تصبح في معظمها مجرد حبر على ورق حيث يتعلق الأمر بكيار الثروة والنقود ،

فهؤلاء يحكم سيظرتهم على النظام الحاكم وشغل مناصبه من النعمة إلى القناع لا يجدون مشقة في التهرب .

ومن الممارقات الغريبة ، والتي يلاحظها كثير من الدارسين ، أنه في مقابل طوفان من الإعفاءات الضريبية للدخول شديدة الشراء ، يزداد حجم تهربها من الضريبة سة بعد أخرى . وهذا التهرب يضطر الدولة إلى مزيد من فرض الضرائب غير المباشرة (كضرائب الدمغة والمبيعات ...) ، وهي ضرائب تصيب كل الدخل بلا تمييز ، وبالتالي تتجه إلى أصحاب الدخل المنخفضة ، وهم الأغلبية ، على نحو لا يتناسب مع مقدراتهم التكليفية . ومن المعلوم أن إمكانية التهرب تزيد مع ارتفاع المركز المالي للمول ، ويتحدث جاسقون جهنم عن قانون مؤدا " أن القنات الاجتماعية التي بيدها القوة السياسية تميل إلى التهرب الضريبي " وهذه القنات في الدول المختلفة ، تقفل القناتين معا . السياسية والمالية ، وبالتالي يمكن الإقنات من الضريبة ، خاصة وأن السلطات الضريبية لا تملك الموارد الكفيلة بتعقب كبار المتهربين ، وعلى العكس من ذلك الضرائب المفروضة على دخل العاملين بالحكومة أو القطاع العام يتم خصها من النبع ، أي قبل الحصول على المرتب ، وبالتالي نزل الصعوبة التهرب منها .

ويرتبط التهرب الضريبي بانتشار ما يعرف بالاقتصاد الخفي (أو الموازي أو السري) في المجتمع . وهذا الاقتصاد لا يقتصر بالضرورة بكل ما هو فاسد أو غير مشروع ، وإنما يشمل كذلك المشروعات التي تزاوئ نشاطها بدون الحصول على تصريح ، فهي مشروعات غير مسجلة ، لا يمكن لسياسات الدولة الاقتصادية ترجيبها أو التأثير فيها . ويقدر البعض حجم الاقتصاد الخفي في مصر بأنه لا يقل عن نصف الناتج القومي . ومن المعروف أنه كلما زاد الاقتصاد الخفي كبر حجم التهرب الضريبي والعكس صحيح . وخطورة هذه الظاهرة لا تنحصر في نقص الإيرادات الضريبية فحسب ، وإنما أيضا إهدار مبدأ تخصيص الموارد الاقتصادية ، حيث تتحول المشروعات والأنشطة من القطاع الخاضع للضريبة إلى القطاع المتهرب منها . وتتعدد مكرنات هذا الاقتصاد في مصر ومنها ، سرقات ورشاي الموفنين والعاملين بالحكومة وقطاع الأعمال وأرباح تجارة المخدرات ، وأنشطة

الدعارة ، وتجارة الآثار وتهريبها . وأرباح المضاربات العقارية والصناعات والسمرة .. الخ ويعود ازدهار الانتعاش الخفي في مصر إلى النظام الضريبي غير العادل وسوء توزيع الدخل القرم ، وتعدد الأجهزة الرقابية الصخر ببناء إدارى شديدة الإدارة وتوجيه الديمقراطية .

أو اتساع نطاق التهريب الضريبي في مصر يقف وراءه نساد كبير تركم واتحت الأثري ، ونستطيع ضرب العديد من الأمثلة على هذا التحالف غير المقدس بين النساد الإداري والتهريب فمثلا نظام "الدورباك" الذي تطبقه الجمارك ، يسمح باستمرار بعض الخانات ومستلزمات الإنتاج ، لتصبغها في مصر وإعادة تصديرها ، ولأن هذا النظام نشأ لتشجيع الصناعات التصديرية فإنه يتم إعفاء خدمات ومستلزمات انتاجها من الضرائب الجمركية وضريبة المبيعات ، وقد قامت مافيا التهريب الضريبي بمساعدة كبار المسئولين بالتلاعب في إجراءات هذا النظام وتحديث أرباح طائلة ، وذلك عن طريق استيراد بعض السلع تحت نظام "الدورباك" وبالتالي التمتع بالإعفاءات المذكورة ، وبدلا من إعادة تصدير هذه السلع في صورة مصنوعات ، كما يهدف هذا النظام ، تم بيع تلك السلع في السوق المصرية مما تسبب في ضياع ملايين الجنيهات من الأموال العامة في صورة رسوم وضرائب ثم التهريب من سدادها . وقد ركزت عصابات التهريب في هذا المجال على السلع المحظورة استيرادها كالأقمشة الأجنبية ، وبدلا من إعادة تصديرها في صورة ملابس جاهزة ، تم بيع هذه الأقمشة في الداخل عن طريق تواطؤ بعض مسئولى الجمارك ، وحققت هذه العصابات أرباحا طائلة على حساب الخزنة العامة ، فمن يحاكم هؤلاء المفسدين ؟

والتمتع لأحوال السوق في مصر بعد كميات كبيرة جدا ومتنوعة من السلع المستوردة (وخاصة الأجهزة الكهربائية كالتلفزيونات والفيديوهات ..) التي دخلت الحدود المصرية عن طريق التهريب ، ولم يستد أصحابها للدولة أى رسوم أو ضرائب . ولا شك أن إغراق السوق بثل هذه السلع فيه تدمير لصناعات المصرية المماثلة ، فضلا عن أنها غالبا ما تكون غير مطابقة للمواصفات فتعرض مستخدميها للخطر (كالسخانات) ، وللمعد من هذه الظاهرة يجب تشديد الرقابة على المنافذ الجمركية ، مع التطبيق الحازم لقرار حظر تداول السلع مجهولة المصدر ، ذلك التمر الذي عارضت بشدة مافيا التهريب

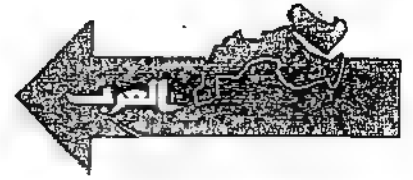
إن مملكة الفساد في مصر تكبر يوما بعد الآخر ، ولا يمكن أن تفصل بين الفساد والتهريب الضريبي ، فاتفاق الماكنين لجزء كبير من أموال الدولة على أغراضهم الشخصية وشهواتهم والسفوف والتبذير في إنفاق المال العام على مظاهر الحكم بغير مراعاة لصالح السواد الأعظم من الشعب ، وهم ذرو الدخل المنخفض والمحدود (متوسط دخل الفرد في مصر ٦٠٠ دولار سنويا وهو أقل متوسط للدخل بين الدول العربية باستثناء السودان والصومال وموريتانيا) وانسحاب الدولة من النشاط الاقتصادي ، ورفع الدعم عن كافة السلع والخدمات الضرورية ، كل هذا يزيد من إحساس المواطن العادي بالظلم ، فيحاول التهريب من الضرائب ، خاصة وأن النخبة بقيسها الزائفة قد سمحت المناخ الاجتماعي وأفسدت قيمة العمل والإنتاج لصالح مبدأ " الزبح السريع وبأى وسيلة " فتتعدد أمثلة الفساد ، وتظهرنا الصحف الأمريكية عن عضوة مجلس الشعب التي حصلت من شركة لوكهيد الأمريكية على مليون جنيه رشوة مقابل حصول الشركة على عقد تزويد طائرات في مصر وتطالنا الصحف البريطانية منذ أيام بختير القبض على عصابة دولية (تتكون من مصريين وأجانب) تعمل منذ أكثر من ٩ سنوات في تهريب وبيع آثارنا المصرية ، وأنها حصلت على أرباح تقدر بمئات الملايين من الدولارات من هذه التجارة ..

إذن لا يمكن بأي حال ، التفكير في مكافحة التهريب الضريبي دون إعلان مسبق للحرب على الفساد . فالأسمنت مثلا سلعة استراتيجية هامة ، وقد احتكر تجارها عدد صغير من التجار على مستوى الجمهورية (حده د . عاطف عبيد عددهم ب ٣٩ قاجرا) . ومن وقت إلى آخر كانوا يقومون بتخزين الأسمنت فيرتفع ثمنه ، ويكسبون عشرات الملايين . هذا الاحتكار مقصود ومخطط له . فشركات الأسمنت (في قطاع الأعمال العام) تشترط لمن يريد دخول الأسمنت كركيل أن يدفع تأمينا لا يقل عن مليون جنيه ، فتتخسر المنافسة بين الكبار ، ويقوم هؤلاء برد الجميل إلى مسئولى شركات الأسمنت (اكراصيات ، وشاوي ، إتاوات .. الخ) فهل تمكن الجهاز الضريبي من محاسبة أباطرة الأسمنت عن الملايين التي ربحها ؟! ويتبقى القول أن مصلحة الضرائب

تتعامل مع حوالي ٤٠ مليون مول ، ومن الواجب استبعاد صفار الموليين وحفظ ملفاتهم من أجل التفرغ لمعالجة كبار الموليين حتى يمكن الكشف عن دخولهم التي أفلتت من الخضوع للضريبة ، وحتى تتمكن المصلحة من تحصيل ملايين الجنيهات من المتأخرات الضريبية والتي تقل قوتها الشرائية مرور الوقت مما يمثل إهدارا للمال العام .

وفقا لبيانات وزارة المالية ، قام العاملون بمصلحة الضرائب بفحص ٣ مليون ملف عام ١٩٩٣ مقابل مليون ملف عام ١٩٨٦ ، أى زيادة بنسبة ٣٠٠٪ ، كما تم إجراء ٩٧٠ ألف لجنة مقابل ٢٩٦ ألف لجنة عام ١٩٨٦ ، كما أنجزت لجان الطعن ١٣٦ ألف ملف خلال عام ١٩٩٣ مقابل ٤٥ ألف ملف عام ١٩٨٦ . وهذا يدل على حجم العمل الذي أنجزه هؤلاء العاملون في ضوء الامكانيات المتاحة لهم وطبقا للحدود المسموح بها . والواقع أن مأموري الضرائب يتم أرواقهم بمعدلات لأداء العمل فوق كل طرفة ، ويعمل الواحد منهم في مكتبه بالمصلحة وفي المنزل ليتمكن تقديم كشف في نهاية كل شهر بعدد الملفات التي أنجزها ، وإذا قلت عن العدد المحدد له حرم من اثابته التي تعادل مرتبه الهزيل مرتين . وفوق ذلك تتلاشى يوما بعد الآخر الخدمات الصحية التي كان يقدمها لهم صندوق الرعاية الاجتماعية بالمصلحة . وينبغي معارضة ما يتم من تحجيم واضعاف للدور الذي يقوم به مأموري الضرائب ، فمن اللازم توفير مقومات الحياة الكريمة له ولأسرته حتى لا يسهل اغراؤه فتضيع حقوق الدولة ، أو يتجه للبحث عن عمل إضافي فلا يتفرغ لعمله ، كما يجب إضفاء بعض الحصانة على العمل اللني للأساور فكته من ملاحقة كبار المتهربين دون خشية أى تنكيل به من جانب مليونيرات هذا العصر أصحاب الثروة والسلطة والنفوذ .

نخلص مما سبق ، أن زيادة التهريب الضريبي في مصر لا تعتبر من مشكلات الإدارة الضريبية فحسب ، وإنما هي في الأساس ، مشكلة نظام اقتصادي واقتصادي ، وإذا قلنا أن النظام الضريبي يحتاج إلى تطوير شامل حتى يكون عادلا ، فإن هذا التطوير يتطلب تغييرات تقع فيصا رواء النظام الضريبي نفسه ، وذلك بتعديل أسس النظام الاقتصادي والاجتماعي السائد ، لأن أى إصلاحات جزئية ، في هذا الصدد ، ستكون محدودة الفائدة



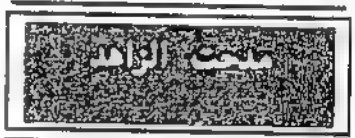
مظاهرات الخبز في اليمن

- تحالف المشايخ والعسكر والأصوليين -

يواجه عاصفة

- السعودية والخليجيون يؤيدون

التحالف الثلاثي



على عبد الله صالح



مظاهر التوتّر

ولم تكن باقى عناصر روشتة لخصخصة
فى حاجة لوسيط دولى لأن الحكومة اليمنية ،
ألغت بعد الحرب ، قوانين الإسكان والأرض
فى المحافظات الجنوبية ، ومهدت التربة لعودة
نفوذ السلاطين وأحياء القرى الاجتماعية
القديمة كتعاقد اجتماعيه بديلة للحزب
الإشتراكي وأنصاره .

ومظاهرات الخبز ليست المظهر الوحيد
لتوتر الأوضاع فى اليمن ، على الأخص فى
محافظات الجنوب ، التى دمرت فيها الحرب
شبكة المياه والكهرباء ، ولم تقف من " حار
السلام " سوى إصلاح جزئى لبعض الأعطاب
، وإعلان عدن عاصمة شعبية للجمهورية
وتشجير الميادين التى تحيط بقصر الرئيس .
فقبل ذلك جرت فى عدن وأبين مصادمات
عنفية بعد اعتداء الميلشيات التكفيرية على
أضرحة الأولياء ، ودور السينما والنساء غمر
المحجبات فى الشوارع والأسواق ، وطارد
الأهالى قتل الميلشيات واشتبكوا معهم فى
مصادمات بالأسلحة .

معارك الحجاب

بعدما خرجت فى عدن مظاهرات ، أثناء
زيارة للرئيس على عبدالله صالح ،
عندما جرت محاولة لقرض صانع جديدة
لتعليم - وضعها حزب الإصلاح - فضلا عن
إجبار الطالبات والمنرسات فى عدن على
ارتداء الحجاب ، واستجابت السلطات بسرعة
وعاد نظام التعليم إلى سابق عهده قبل أنزع
حزب الإصلاح لوزارة التعليم فى عملية
توزيع الحصص بينه وبين المؤتمر فى أعقاب
هزيمة الاشتراكي وغروجه من ائتلاف الحكم .

خلاف على الأوسمة

وحتى العلاقة بين المؤتمر والإصلاح لم
تخل من توترات سواء أثناء توزيع النياشين
والأوسمة على " أبطال " الحرب المجترنة ، حتى
اعتذر بعض القادة العسكريين من الإصلاح
على قبول أوسمة من درجات أدنى بعد أن
بلوروا للحرب خطها الدعائى التكفيرى ضد
كفار عدن " تحت شعار " الجهاد " ، وجسروا
لنشوات المدافع " طلائع الفتح " من
المساجد ، دفاعا عن دولة الوحدة ، رغم إنهم
كانوا أشد أعداء الوحدة حتى قبل أيام من
ساعة السفر ولعبوا دور الجلاء لكوادر
الحزب الإشتراكي الذين اغتيل منهم ١٥٦
قبل اندلاع الحرب ، التى بدأت بتدمير اللواء
الجنوبى الثالث المدرع فى ٢٧ إبريل عام ٩٤ .
ولم بعد الإعلام بيعت الآن نيا احتساب
على سالم البيض ، نائب الرئيس ، فى

اندلعت المظاهرات فى اليمن بعد
أن استجابت الحكومة لمطالب البنك
والصندوق وألغت دعم رغيف الخبز (التلمح والدقيق) ورفعت أسعار
الخبز بنسبة ١٠٠ ٪ ، بكل ما
تنطرى عليه هذه الزيادة فى أسعار
الطاقة على أسعار باقى السلع التى
تنقل فى الأسواق عبر وسائل النقل .
والأسعار فى اليمن كانت من
الأصل منخفضة ، لبعض السلع
ارتفعت أسعارها بعد الحرب ما بين
١٠٠ ٪ إلى ٣٠٠ ٪ بينما واصل
الريال تدهوره فى سراجبه الدولار
حتى بلغت قيمة الدولار ١٤٧ ريال
منذ أسابيع ، بينما لم تتجاوز ٥٦
ريالا قبل الحرب ، وارتفع عجز
الموازنة إلى ٦٠ مليار ريال يمنى ،
وبلغ الوضع الاقتصادى درجة لن
التمنى حتى أشارت تقارير معايده
الى أن بعض سكان المحافظات
الجنوبية بدأوا يبحثون عن غذاء لهم
فى صناديق القمامة .

رغم ذلك لم ترجم مؤسسات
التصويل الدولى اليمن بل طالبت ،
كشرط لتقديم القروض ، تصفيه
ثلثى القطاع المدنى وتخفيض نسبة
الريال وإلغاء الدعم .

محافظه عدن بسبب تدهور الأوضاع الأمنية في صنعاء ، بل احتجاج الشيخ " عبدالله بن حسين الأحمر " رئيس مجلس النواب وشيخ مشايخ قبائل حاشد ، في جولة أوروبية تستغرق شهرا يختتمها بزيارة للسعودية يستعيد فيها حصص مشايخ القبائل من صندوق الزكاة ، حتى اصطقروا جميعها لاستقباله على سلم الطائرة ، وغم تيرم الرئيس

تنص

ولا يعني ذلك أن التحالف بين المؤتمر والإصلاح يسعى لورثة وذر الاشتراكي وحصة في الحكم ، والاستئثار لنفسه بنصيب الأسد ، وتحصيل المؤتمر أعباء الأزمات الراحة منفردا ، وقطف ثمرة السلطة كاملة عندما تصبح الظروف مواتية .

وقد سمعت من قيادات في حزب المؤتمر زارت القاهرة مؤخرا تعبيرا " قتلت يوم قتل السعود الأبيض " !! في وصف حال المؤتمر بعد هزيمة الاشتراكي ، الذي كان يلعب دور " رمانة الميزان " بين المؤتمر والإصلاح .

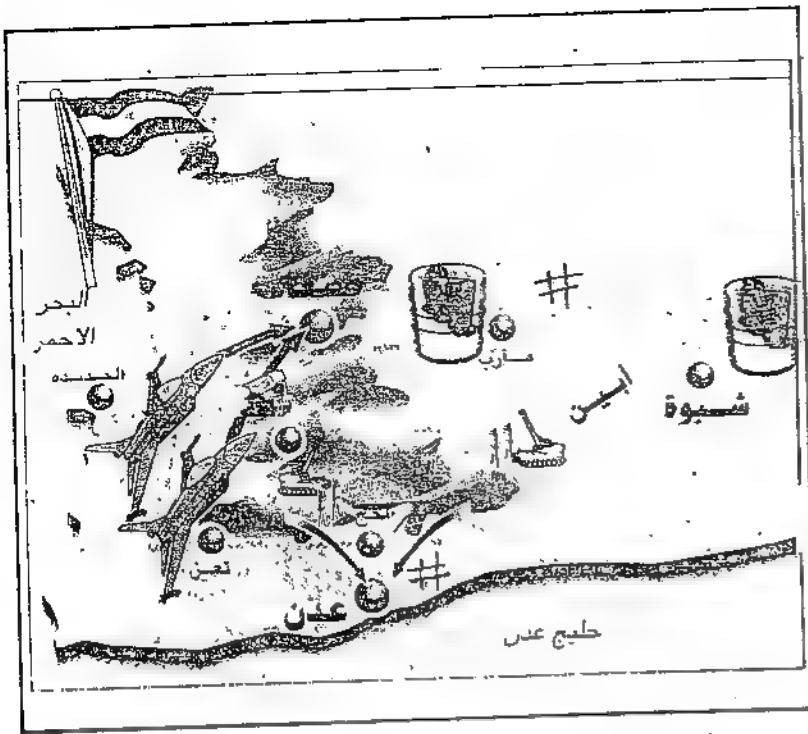
رمانة الميزان

ووفقا لروايات مصادر عليمة فإن بعض حكام اليمن نصحوا الرئيس بإتاحة فرصة أوسع لنشاط الاشتراكي ، لموازنة اثر الإصلاح ولكن رغبة الرئيس في " اشتراكي " هزيل ، مكسور الجناح ، منقسم على نفسه كغلا وأجنحة وتيارات لم تتح لعناصر هذه المعادلة أن تختار ، غير ما ظفر به الاشتراكي لنفسه . وعلى العموم فإن قيادة الاشتراكي في الداخل والتي أدانت محاولات الحاق " موج " (جبهة المعارضه في الخارج) بالمشاريع الرجعية لدول الخليج ، لازالت طرفا في معادلة اليمن ، على الأخص في المحافظات الجنوبية التي يتم فيها الارتداد عن كل المكاسب الاجتماعية للشعب في السكن والتعليم والصحة والأرض والحيز .

ورغم عنفوان حملات الدعاية ضد الاشتراكي إلا أن تحالف المؤتمر والإصلاح لم يقدم مبدلا عن عيوب الاشتراكي فيما يتعلق بالتمديد والديمقراطية ، ولم يحافظ على ما حققه الاشتراكي من مكاسب اجتماعية حتى تحولت ناز " الاشتراكي " في حين قطاع كبير من أهالي الجنوب أرحم من جنات أطراف الائتلاف الجديد .

اضطهاد مناطق

وربما يصاعف من هذه المرارة انخفاض



مناطق حقول النفط

مصافي التكرير

درجة مدير عموم .. إلى تجميد رواتب آلا من الكوادر العسكرية والدينية .. إلى تعرض بعض المحافظات لأكبر عملية نهب تشهدها في تاريخها شملت الآلات والملابس والسيارات والمساكن .

ولا تتصل أزمة الحكم في اليمن بهذه الخطوط وحدها ، فالدعاية التي استمرت للفترة بعد الحرب حول تحصيل الانفصاليين وذر كل سلبيات الوضع في اليمن ، لم تمتد تنطوي على أي جاذبيه ، بعد هزيمة الانفصاليين " في الحرب ، وإدانة قيادة الاشتراكي لوار الحرب والانفصال وخروج الحزب من ائتلاف الحكم ، ولم بعد بوسع المؤتمر أن يمسح هيئته عبر عملية نقد الماضي وأن يداوى جراح " اليوم " بأخطاء الأسس .

تنازلات

وأكثر من ذلك فإن الهجوم الناجع الذي شنه المؤتمر على قيادات الاشتراكي التي ارتبطت بمشاريع الخليج قد تبدد أثره بعد تجديد اتفاق الطائف الذي أبرم عام ٢٤ بين الإمام يحيى والمملك عبدالعزیز والتي استمرت فيه السعودية في السيطرة على الأراضي اليمنية في جيزان ولحمران

حصص الجنوب في كل شيء ، من المناصب السيادية في الوزارة (نائب الرئيس ورئيس الحكومة ووزير الدفاع) التي انتفاض الحقاتب الوزارة من ١٠ وزراء جنوبيين إلى ست فقط .. إلى تخفيض وكلاء الوزارة في عدن إلى

على سالم البيض



السعودية لم يكن مصدره القوي انضاضه الأخرى (موج والإصلاح) فقط ، بل الشعور العام بالضعف ومحاولة كسر حواجز العزلة وتطبيع الأرض مع منطقة ساورتها المخاوف من أن يكون على عبدالله صالح مجرد صنام حين صفر .

غير أن للسعودية في اليمن أهدافا أخرى إذا استجابت لها اليمن أصبحت مؤهلة لعضوية مجلس التعاون الخليجي ، فاليمن لا يمكن أن تكون نشارا في وسط الخليج ، وليس من المسموح أن تكون قوة إقليمية منافسة للقوة السعودية أو تقدم نموذجاً مختلفاً عن النموذج السعودي والخليجي العام

اتحاد مشايخي

وتؤكد مصادر عديدة أن هناك مخططاً سعودياً لتحريك مجلس النواب إلى ما يشبه مجلس قومي يعتمد على القوى المحافظة من مشايخ القبائل والسلاطين وتهميش

اليمنيين خارج الأراضي السعودية وحرمانهم من حق التملك ، ورغم تجديد اتفاق الطائف ، لا يتوقع المراقبون ، أن يستعيد اليمنيين نفس الزايا السابقة ، بسبب الخط الانتكاسي في توجهات السياسة الاقتصادية للسعودية .

كسر العزلة

وإذا كان الشيخ الأحمر صاحب الصلات الوثيقة بالسعودية ، قد ضغط من أجل تجديد اتفاق الطائف ، إلا أن الرئيس علي عبدالله صالح لم يكن أقل عزماً عن إصلاح علاقته بالسعودية لأكثر من سبب فبينما يواجه نظامه أزمة في الداخل لا يمكن أن يعيش في عزلة عن وسطه الإقليمي ، والسعودية هي المفتاح للخليج ، والسعودية هي الممول لجبهة (موج) ، وصاحبة نفوذ لدى قبائل عديدة في الشمال ، كما أن أسواق السعودية بما توفره من فرص عمل ، ولو أقل ، قد تلعب دوراً في تخفيف حدة الأزمة في اليمن .

باختصار فإن زهران الرئيس على

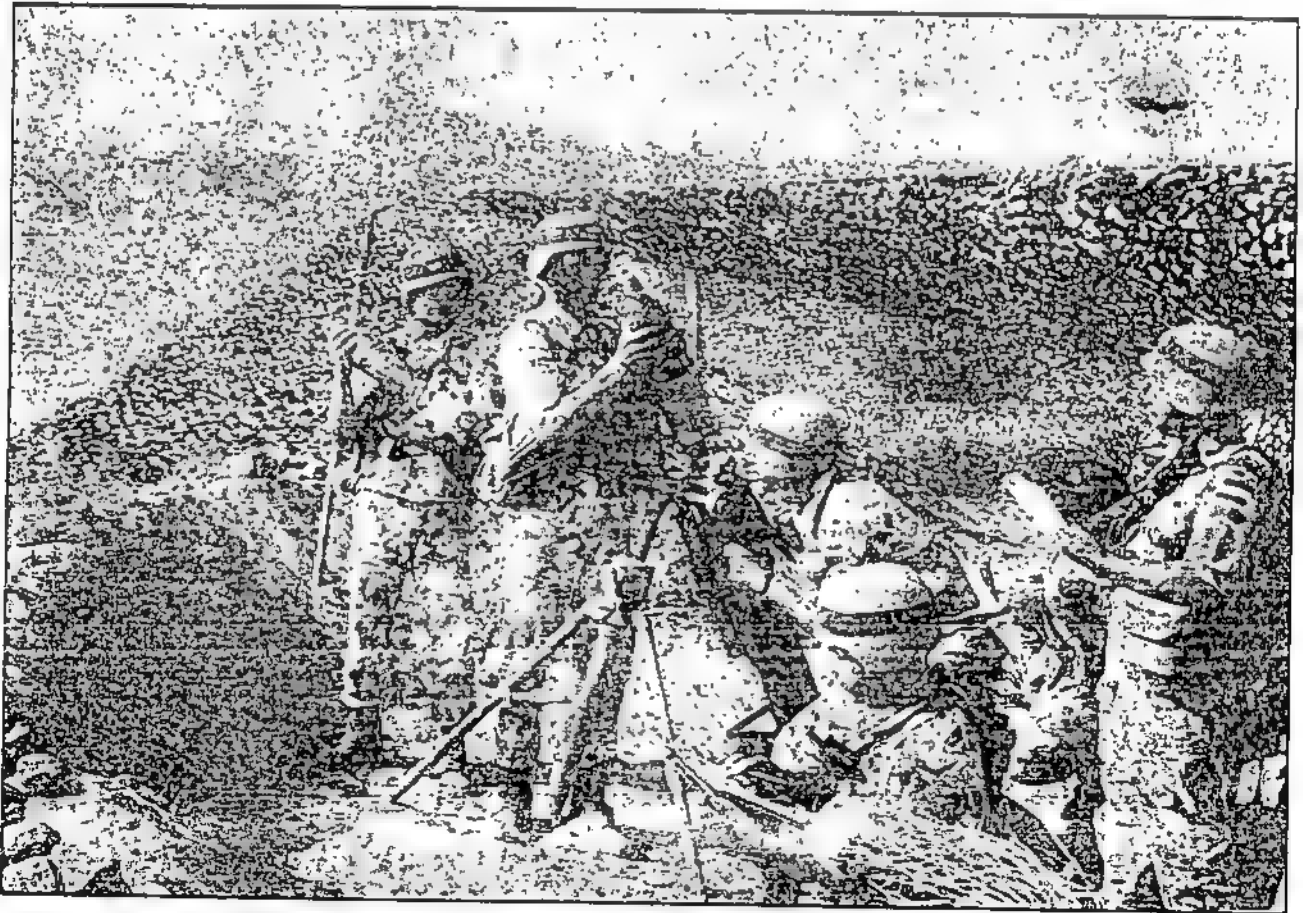
رئيسه ، ثم استولت بعد ذلك على جزيرة صيدى وتهامة فضلاً عن مناطق الوديعة والشريد ، وهي وإن كانت مناطق جيرية ، إلا أنها دخلت مفاوضات ترسيم الحدود بعد إعلان دولة الرحلة .

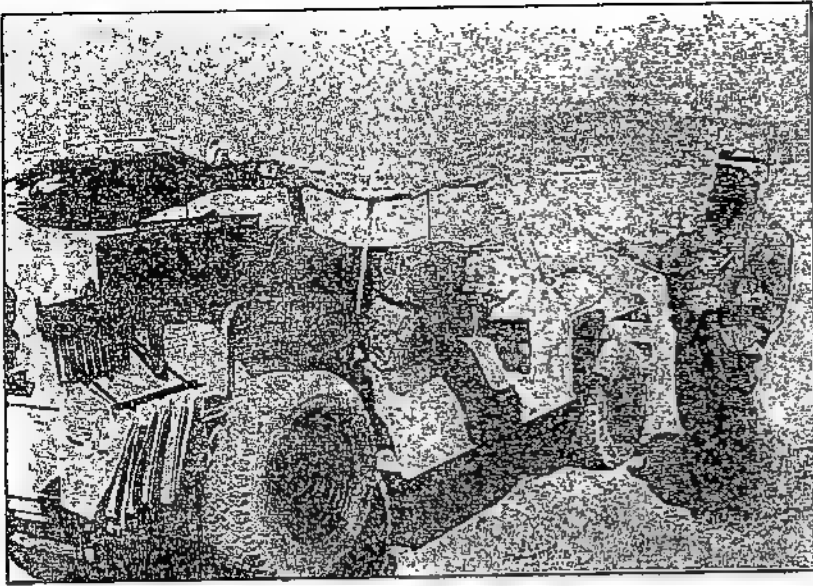
ولقد جلدت الحكومة اليمنية اتفاق الطائف الذي يعتبره معظم اليمنيين نوعاً من القصب والعدوان السعودي للأراضي اليمنية حتى إن اليمنيين اشتعلوا كل المشغول الذين جددوا هذا الاتفاق عام ١٩٧٤ و٥٤ .

رغم هذا كان مختلف من آثار هذا الاتفاق المعاملة التمييزية - المتبادلة - التي كان يتمتع بها المواطن اليمني في السعودية ، من حيث حرية التنقل والتملك والإعفاء من شرط الكفيل وإمكانية الحصول على الجنسية السعودية .

وبعد حرب الخليج ، وتأيد الرئيس اليمني للرئيس العراقي في عملية غزو الكويت في أغسطس ٩٠ ثم انهيار هذه المعاملة التمييزية وطرد مئات الآلاف من

تسبب على استخدام منافع الهاد





تدريب على وسائل تطهير المدن من الحرب الكيميائية

الدفاع عن الدين والوطن واجب مقدس وأضيف للمادة ٤٦ (لا جرمه إلا بئ) على نص شرعي) ، كما أضيفت عبارة (في حدود القوانين) إلى أحكام قاطعة في الدستور ، فالتعديلات الدستورية والقانونية التالية للحرب وفقا للبيانات الصادرة عن المنظمة أجنبية للدفاع عن حقوق الإنسان والحريات ، لم تسفر إلا عن تعزيز نفوذ تحالف القبائل والعسكر والأصوليين ، وفتح الطريق لحاكم التنقيش

أزمة الحكم

والحكم في اليمن يواجه أزمة بالتضييق على الحريات ، ولكن هذا التوجه يحدث في وضع مأزوم يعاني فيه الناس من نقص الحيز والحرية بينما يتداول الناس روايات عن الفساد تفجأ كل حد . والأزمة شاملة لأوضاع الاقتصاد والسياسة والعلاقات الاجتماعية وبشكل الدولة والوضع في المحافظات بما ينتج الباب لاحتمالات التغيير .

للازوال بين القوى السياسية في اليمن لم يمد مستمقا بضغوطات التغيير ، بل شكله ، وحكام اليمن لهم رأي ، والقوى الإقليمية والدولية المعنية بشئون الخليج لها رأي . ولكن الجديد الآن أن الشارع اليمني قد دخل من جديد طرفا في المعادلات السياسية .

ومظاهرات الحيز في اليمن .. هي الأولى ، على هذا النطاق الواسع ، ولكنها بالتأكيد لن تكون الأخيرة .

وسائل الهيمنة على الخليج . بهدف تعميق تبعية أطرافه الثرية من خلال أطرافه المشاغبة .

وبالطبع لم يكن كل ذلك متاحا لولا المشاكل الأصلية في الوضع اليمني ، والتي جرى التفرغ عليها من خلال صحيفة " الاندماج " ، وكأنها الصورة الوحيدة للوحدة ، مع أن الفيدرالية أو الكنفدرالية كان يمكن أن تقع الباب في اليمن للنفوذ الديمقراطي وبناء الدولة الحديثة ، في حين أن الاندماج لم يبلغ لا مشاعر ولا وقائع التشطير وفتح الأبواب للحرب ولصعده دولة شمولية تعتمد على تحالف القبائل والعسكر والأصوليين .

محاكم التنقيش

وتكفي نظرة واحدة لما جرى في اليمن بعد الحرب لاستخلاص هذه النتيجة ، فقد جرت تعديلات دستورية تم بقتضاها إلغاء مجلس الرئاسة وانتخاب الرئيس في انتخابات تنافسية عامة ، حيث حل محلها مبدأ الاستفتاء ، ووضعت قيودا جديدة على حرية تكوين الأحزاب وأصدار الصحف ، وانعكس إثر صعود الإصلاح على باقي التعديلات الدستورية فالمراد الخاصة بشروط التشريع لمضوية مجلس النواب أضيف إليها " أن يكون مستقيم الخلق والسلوك مؤدبا للقرائن الدينية " ، وأضيف لقانون العقوبات إعدام المرتد عن الإسلام ، وجلد الزاني ، وصلب قاطع الطريق وجلد شاروب الحمر وقطع يد الصارق ، وأضيف للمادة ٥٩ من الدستور

تجريم التعددية الحزبية ، وتفضية نزعات التقسيم الناطقي للوصول إلى نوع من الاتحاد المشايخي . بين زعماء القبائل وأبناء وأحفاد سلاطين الجنوب البائدين .

وتضيف المصادر أن بريطانيا تدعم هذا التوجه السعودي ، خلافا للخط الأمريكي الذي بات واضحا في الحرب من خلال إجهاض كل مشاريع تدويل أو تعريب الأزمة وتطويع اللحقات الحرجة للحرب إلى حصار الشواطئ وتفتيش السفن المتجهة لعدن أو المكلا لمنع وصول الأسلحة والذخائر للقوات الحزب الاشتراكي التي لم تسحب من مواقع استراتيجية هامة (كقاعدة العند) إلا بعد النفاد الكامل للذخيرة .

الرهان الخامس

وتشير مصادر في الحزب الاشتراكي إلى أن أحد أخطاء " على سالم البيض " ، الأمين العام السابق للحزب ، إنه لم يلتقط حقيقة التوجه الأمريكي ، أثناء الأزمة وراهن على تعهدات أمريكية بوقف الحرب وعدم اقتحام عدن .

وفقا لهذه المصادر فإن تصفية الحزب الاشتراكي أخير " مخلصات " المعسكر الاشتراكي في منطقة حساسة كالخليج فإن أحد أهداف السياسة الأمريكية ، التي جرى التنسيق بشأنها مع قيادات " الشالية " ، وإن قرار تصفية الاشتراكي قد وادى قرار إعلان الوحدة " ، وذلك على ذلك بعدة شراهد منها طريقة توزيع القوات التي سحبت القوة الضاربة الجنوبية في مواقع بعيدة ، وغير استراتيجية ، بينما حشدت القوة الضاربة الشالية في المحافظات الجنوبية قرب عدن ، ومنها القيام بمسليات الإحلال والتجديد في الأفراد والأسلحة للأكوية الشالية " فقط ، ومنها إصرار الرئيس على عهد الله صالح على استبعاد القوات التابعة للرئيس السابق على ناصر ، والتي لجأت لصنعاء عام ٨٦ ، من المصالحة بين شطري اليمن ، والتي تمت بإعلان الوحدة ، ويجدر الذكر أن قوات " على ناصر " مع ميلشيات الإصلاح هي التي اقتنحت عدن بعد الدمار شبه الكامل للقوات " الشالية " و " الجنوبية " التي شاركت في القتال .

أهداف أمريكية

وتؤكد مصادر الاشتراكي أن السياسة الأمريكية مثلت نزعا من التراميل على الأهداف السعودية أثناء اندلاع الأزمة ، وإن أمريكا وحدث لنفسها مصلحة في تعدد

المسلحة في "عين الدفلى" - استغلتها السلطة إعلاميا في إطار حربها النفسية ضد الجماعات - قامت الجماعات باغتيال محمد عهد الرحمن مدير صحيفة "المجاهد" الحكومية الصادرة باللغة الفرنسية - كرد على السلطة

كما أكدت جبهة "الانتفاذ" في آخر عدد من نشرتها "الرباط" أن المواجهة دخلت مرحلة جديدة استعملت فيها كل الأسلحة وخاصة السلاح الجوي واتهمت السلطة بقتل آلاف المدنيين في المواجهات الأخيرة في الشمال باستخدام القصف العشوائي الذي يصيب المدنيين في المناطق التي تحتلها السلطة أن بها معسكرات للمسلحين.

كما اضطرت السلطات الجزائرية إلى حماية مناطق البترول والغاز بجمعها مناطق مغلقة لأول مرة ضد اشتداد الصراع الداخلي على السلطة الذي بدأ بالغاء انتخابات سنة ١٩٩١ التي كانت أن تؤجل فيها "الانتفاذ".

حيث أصدرت وزارة الداخلية الجزائرية في الرابع من أبريل الماضي قرارا يجعل أربع مناطق صحراوية أراض محظورة ومنعت دخولها إلا للذين يحملون تصاريح خاصة وتشكل المناطق الأربع وهي الوادي واليزي والأغواط وورقلة ، العصور الفكري للاقتصاد الجزائري ويقع حاس مسعود أكبر حقول النفط الجزائري في إحداها "منطقة ورقلة".

وبعكس هذا الأمر شدة الصراع الداخلي وليس اتجاهه لنهايته حسبما صرح دميري خاصة وأن رؤية أغلب المراقبين تنصرف إلى عدم نية الإسلاميين الذين خطفوا طائرات ونسفوا مصانع ومدارس ودمروا أعمدة كهرباء "شن هجمات على منشآت النفط أو الغاز ، لأحد من الغيا السياسي تدمير مصدر ٩٥٪ من إقتصاد البلاد التي يبقون الاستيلاء على سلفتها.

تسليح الشعب .. علام يدل؟

رشة مؤثر آخر على تأزم أوضاع الحالة الجزائرية وهو يتعلق بالقرار الذي أصدره وزير الداخلية عهد الرحمن ميزان الشريف وصرح به لصحيفة "ذي إندي بندينت" اللندنية في ١٢ مارس الماضي والذي حارل فيها بعد التغطية عليه في الصحف المحلية هذا القرار كان تسليح أفراد من الشعب الجزائري أو تفتين المقاومة المسلحة للتصدي للمجموعات الإسلامية المسلحة في القرى والمناطق المعزولة التي لا تستفيد من تغطية

خطوة للحوار .. خطوتان للعنف

الجزائر تختبر للسياسة والعنف والحوار

سلاح حارب

بهذه الأفكار والتي يعد قبولها تنازلا أمام جبهة الانتفاذ السلمية ، أحد كبار الأحزاب الموقعة على "العقد الوطني" والتي ترفض السلطة الحوار معها ، خوفا من عصب الاستصاليين في الجيش مثل اللواء محمد العماري رئيس الأركان أو الاستصاليين من القوى السياسية الأخرى الراضية للحوار مع "الانتفاذ" مثل حزب "التعدي" - الشيوعي سابقا وبين رفض هذه الأفكار وبالتالي رفض قوى سياسية هامة لها وجودها الأقوى في الشارع الجزائري وهي "كتلة روما".

والأمر لا يبدو بسيطا حتى يقترب الرئيس زروال من طرف على حساب آخر إذا أن هناك تقويا ليست ضيقة في كل طرف تزيد من صعوبة التوصل لاختيار. فالاعتصاب من معسكر روما مثلا لا يعني انتهاء العنف ، فالعنف يقوم به إلى جانب "جيش الانتفاذ الإسلامي" الجناح العسكري لجبهة الانتفاذ الإسلامية ، وجماعات أخرى بعضها ينتمي للإنتفاذ ولا ينتمي لأمر جناحها العسكري ، وجماعات أخرى تقاوم العنف ضد السلطة والمواطنين والأجانب وتقاتل الإنتفاذيين ولا تنتمي لأطروم الفكرية أو التنظيمية وهي الجماعة الإسلامية المسلحة.

وبالتالي فرغم هذه النخبة المتنافسة التي تحدث بها دميري في مؤتمره الصحفي بلندن فهناك عملية هتف مستمرة بين مختلف القوى في الجزائر لم تقل وتبهرتها عما مضى . فإثر عملية عسكرية قادها العميد المعيداي قائد الناحية الأولى ضد الجماعات الإسلامية

في المؤتمر الصحفي الذي عقده وزير الخارجية الجزائري محمد صالح دميري في لندن في السابع من أشهر الماضي أكد على أن الانتخابات الرئاسية التي وعد بها الرئيس الجزائري الأسبق زروال - كمحاولة للخروج من الأزمة السياسية للبلاد - ستجرى في سرعه المقرر في نهاية هذه السنة ، وأن الحوار متواصل مع كافة الأطراف ومن بينها الأحزاب التي اجتمعت في روما . كما أكد دميري أن حوادث العنف أصبحت تحت السيطرة وهي أصلا من مسئولية السلطات ، وأكد أن الأزمة الجزائرية يمكن القول أنها في نهايتها ولذا فالدولة توجهت للاقتضاء فأخرجت خطة ثلاثية على مدار السنوات الثلاث الآتية بحيث ينفق عليها ما قيمته أكثر من ٢٢ مليار دولار. ولكن مؤشرات الأحداث في الجزائر وحوارات الأحزاب والقوى السياسية فيما بينها أو مع السلطة ، المتفاوتة بين لغة الكلام ولغة الرصاص والدم تؤكد على عكس هذا الحديث المتداول للوزير الجزائري.

فحوارات الرئيس مع القوى السياسية حول انتخابات الرئاسة لم تؤد إلى الاتفاق فيما بينهم ، ولا يتنصر الأمر هنا على كتلة روما التي قبل بعضها بالتشاور مع الرئيس زروال انطلاقا من "العقد الوطني" الذي اتفقت عليه هذه الكتلة في سائت إيجيدير بروما ، وإنما يتخطاه إلى الأحزاب الصغيرة والهاشمية الأخرى التي تقدم بعضها خلال هذه المشاورات إقتراحات تقرب في مضمونها من "العقد الوطني" ، وحتى جنرالات الجيش السابقين والأعضاء في جبهة التحرير الوطني ومنظمة المجاهدين والذين يعدون من أهم أحزاء النخبة السياسية في الجزائر ، فهؤلاء أيضا قدموا إقتراحات تدور في مضمونها حول "العقد الوطني".

وبالتالي فالرئاسة واقعة بين سندان القبول

أمنية كافية.

وقد صاحب هذه الخطورة تباین في رؤى القوى السياسية الجزائرية لها بحسب تباین مراقبهم في مواقع المعارضة - المتباينة أساسا - أو مواقع السلطة . حيث اعتبرت صحيفة " لو مانتان " شيعية استثنائية (أن رهان السلطة على الشعب لتقاومة التطرف وهان رابع وأن تصميم تجربة الميليشيات المسلحة سيؤدي إلى خنق الجماعات الإسلامية . وبالتالي أبعد الفكرة كل من حزب التحدي - الشيوعي سابقا - وحزب سعيد سعدى (التجمع من أجل الشكالة والديمقراطية) ، وحزب بوكسروج (التجديد) بينما رفض حسين آيت أحمد رئيس جبهة القوى الاشتراكية وحزب من المراقب الوخيمة لسوء استخدام السلاح من قبل المواطنين ومن احتمال انفلات الوضع كلفة من قبضة السلطة .

ومن داخل نفس المعسكر (كتلة روما) أكد عبد الحميد مهري الأمين العام لجبهة التحرير الوطني أن قرار وزير الداخلية بعد وصفا لواقع فعلي وعليه فالأمر الحالي خطير وتفتينه أخطر وأن ذلك يدفع البلاد إلى حرب أهلية حقيقية ويؤكد في ذات الوقت عجز أجهزة الدولة .

وجبهة التحرير وجبهة القوى الاشتراكية هما التوتان الوحيدتان الحاصلتان على مقاعد مع جبهة الإنقاذ في الانتخابات التي تم إلغاؤها .

ويؤكد معظم المراقبين في العاصمة الجزائرية بأن تصميم " الدفاع المدني " في ظل الأوضاع الراهنة يمكن أن ينحرف عن مقاصده الأصلية ليتحول إلى مصدر إضافي لإمداد الجماعات الإسلامية بالأسلحة التي هي في أمس الحاجة إليها ، وأن الحكومة تسمى لتسوية المواطنين برأطة التسليح في محاولة للتعرض عن عدم نجاح الحلول التي تترجها للأزمة السياسية المستفحلة .

الحل * الانتخابات الرئاسية وأجل

لأن السلطة الجزائرية تسير في غابة جديدة في مسألة الانتخابات الرئاسية كحل للأزمة السياسية وذات في إرسال الدعوات للأحزاب من أجل التشاور مع الرئيس زروال حول هذه القضية إضافة إلى 50 شخصية وطنية تشاور زروال مع معظمهم وقدم 27 منهم بيانا حول اقتراحاتهم التي دارت حول عقد مؤتمر وطني للمصالحة يجمع بين أروحية " ندوة الوفاق " و " العقد الوطني " واتخاذ إجراءات سياسية تسبب الانتخابات منها تنشيط الحياة

الإعلامية والسياسية ورفع حالة الطوارئ وإطلاق سراح المعتقلين إداريا والبالغ عددهم 647 معتقلا .

وأمام هذه الجدية من السلطة أصبح يطرح أكثر من تساؤل حول من من الأحزاب سيقترح من أطروحات السلطة حول هذه الانتخابات ومن منها سيقترح من أطروحات أخرى مغايرة ؟ وهل يعني قبول أحزاب من كتلة روما بالتشاور مع الرئيس زروال حول الانتخابات تخليا عن " العقد الوطني " أم لا ؟

المؤشرات تشير إلى ثلاثة اتجاهات:

الأول: يتمثل في " كتلة روما " والتي قبل بعض أحزابها بالتشاور مع الأمين زروال حول انتخابات الرئاسة انطلاقا من مبادئ " العقد الوطني " ودرن الخروج عليه وبعضها الآخر رفض الاستجابة لدعوة زروال بالتشاور معه وكلا الطرفين أكدا رفضهما الانتخابات الرئاسية التي دعا إليها الرئيس زروال وأكدا على أهمية إيجاد " تسوية شاملة في الجزائر أي الجمع بين كل القوى السياسية الرئيسية بما في ذلك جبهة الإنقاذ " .

وكان آخر هذه الأحزاب " الحركة من أجل الديمقراطية في الجزائر " بزعامة الرئيس الجزائري الأسبق أحمد بن بيلال الذي رفض في البداية الاجتماع مع زروال ثم عدل رفضه بعد أن تضمن جدول الأعمال مناقشة سبل إنهاء العنف في الجزائر ، ثم خرج ببيان أكد فيه رفضه للانتخابات وتسمكه " بالعقد الوطني " .

الثاني : وهو يتمثل في الأحزاب الصغرى التي سمت لتشكيل جبهات فيما بينها استنادا إلى الفراغ الذي شتركه " كتلة روما " في الانتخابات الرئاسية إذا مارفت المشاركة فيها ومن هؤلاء :

* رضا مالك رئيس الحكومة السابق الذي شرع في الصباغة النهائية للبيان الذي سيعلن فيه عن تشكيل كتلة سياسي يضم وزراء من حكومته السابقة ويتشاور حول مأساه " القطب الجمهوري الديمقراطي " الذي يلتقي في أطروحاته مع كل من سعيد سعدى (التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية) ، والهاشمي شريف (التحدي) ، الحزب الشيوعي سابقا - وبعد من أكبر معارضي جبهة القوى الاشتراكية ومشلا لولايات الوسط الجزائري بهذا الشكل .

وفي الغرب الجزائري باشرت قوى أخرى التحضير لجبهة أخرى على رأسها وزير

الاعلام سابق وأحد الجترالات المتقاعدین وأصدر هذا الاتحاد صحيفة يومية باللغة الفرنسية في الغرب الجزائري وأخرى أسبوعية باللغة العربية في العاصمة ويسمى هذا الاتجاه للحصول على اعتماد رسمي له من وزارة الداخلية .

وفي الجنوب تسمى مجموعات سياسية أخرى لفعل نفس الشئ بهدف ملء الفراغ الذي ستحدثه الأحزاب الكبرى " كتلة روما " .

الثالث: هذا الاتجاه يتقف بين الاثنين السابقين ويتمثل في أحزاب صغيرة أو قوى سياسية أو اجتماعية صغيرة بعضها يوافق على الانتخابات ويحد نفسه لها بعد أن قدم اقتراحات بالحوار والانفتاح على كتلة روما وإلغاء حالة الطوارئ والإقراج عن المعتقلين ومزيد من الحرية السياسية والإعلامية وأهمها حركة النهضة الإسلامية والشخصيات الوطنية ال 27 السابق الحديث عنها . أما البعض الأخرى فيصر بقف تماما إلى جوار " كتلة روما " ويرفض الانتخابات في ظل الأوضاع الراهنة ومنها جمعية الإخوة الجزائرية في فرنسا التي دعا موسى كراوش الناطق باسمها إلى عدم تسجيل المواطنين لأسماهم بغية المشاركة في الانتخابات .

وكل هذه التداخلات والتفاعلات تجعل الجزائر بمثابة مختبر للسياسة والعنف والحوار بين القوى المختلفة .

ملاحظة : تشير لفظة " الاستثنائية " إلى القوى السياسية أو الاجتماعية أو أفراد النخبة الحاكمة في الجزائر أو وسائل الإعلام التي ترفض الحوار مع تيار الإسلام السياسي في الجزائر وتدعو لاستئصالهم بالقوة باعتبارهم جميعا ضد الديمقراطية ويمارسون للعنف فكريا ولعلا .

ثما تشير " كتلة روما " أو أحزاب " العقد الوطني " إلى الأحزاب الشائبة التي اجتمعت مرتين في ندوة بروما تحت رعاية جمعية سانت إيجيدو الكاثوليكية ووقعت على " العقد الوطني " ومن أهمها جبهة القوى الاشتراكية وجبهة التحرير الوطني وجبهة الإنقاذ الإسلامية والحركة من أجل الديمقراطية في الجزائر . و " العقد الوطني " غير " الوفاق الوطني " فالأخير خاص ببدء الحوار الوطني التي أدارتها السلطة وقاطعتها الأحزاب الكبرى ولم يشارك فيها غير الأحزاب الصغيرة فقط .

تقدم الشعب الفلسطيني نحو تقرير مصيره.
ومن هنا تقدم إسرائيل بالمزيد من المطالب
الأمنية من السلطة الفلسطينية سيزيد من
تفاقم الأوضاع ومن حدة الأزمة الناشئة عن
تطبيق اتفاقات وترتيبات غير صالحة للتطبيق

لقد قامت السلطة الفلسطينية منذ شهر
آب " أغسطس " من العام الماضي وحتى الآن
ب ١١ حملة اعتقالية واسعة في
قطاع غزة شملت أكثر من ٨٠٠
شخص تقريباً من المعسوين . على
منظمات المعارضة الفلسطينية . ومع
ذلك فإن الأمور لم تتحسن والأمن لم يستتب

وبالمقابل فقد قامت إسرائيل ، بالإضافة
إلى فرض الطوق الأمني الشامل
والمستمر على الضفة والقطاع ،
بعمليات اعتقال واسعة شملت حوالي
٢٧٠٠ شخص حسب أقوال رئيس الوزراء
الإسرائيلي إسحق رابين . ومع ذلك فإن
الأمور لم تتحسن وأمنها لم يستتب . وهذه
دلائل إضافية بأن الحل لا يمكن بالمزيد من
الإجراءات العسكرية والأمنية وإنما بضرورة
إعادة النظر بالاتفاقيات السياسية المعقودة
والتي أكدت التجربة بأنها تؤدي إلى المزيد
من الكوارث وانعدام الأمن . وأن ما يسمى
بفلسفة المرحلة الانتقالية أو الاختيارية لبناء
الثقة بين الجانبين قد أدت للمزيد من عدم
الثقة ، وبدل إجراءات بناء الثقة أصبحت تشهد
إجراءات عدم الثقة بمثلة بمصادرة الأراضي
العربية والطرق الانتقالية وبخطط العزل
والفصل من أجل حماية أمن المستوطنين .

عناصر انعدام الأمن

تتمثلت قرارى مجلس الأمن
٨٢٣.٢٤٢ ، الولاية الجغرافية
الكاملة على الأرض الفلسطينية ،
المستوطنات ، المستوطنون ، استمرار
المصادر ، الطرق الانتقالية ،
القدس ، اللاجئون والنازحون .. هذه
القضايا الأساسية وهي ذات مضمون سياسى
هام ومصيرى للشعب الفلسطينى . ومع ذلك
فإنها جميعاً خارج نطاق ما يسمى بالمرحلة
الانتقالية واتفاقي أوسلو والقاهرة ، وهي لذلك
ستبقى إلى حين إيجاد حل لها متبرك على
الشعب الفلسطينى ، عناصر ملتهبة لانعدام
ما يسمى بالأمن على الطريقة الإسرائيلية.
فبالإجراءات العسكرية والأمنية
الإسرائيلية وغير الإسرائيلية المتبعة حالياً لن
تؤدي إلى إيجاد حلول لهذه القضايا وبالتالي

الطريق لضمان الأمن بتمصويب مسار التسوية

مجلس صهيون

رسالة القذافي

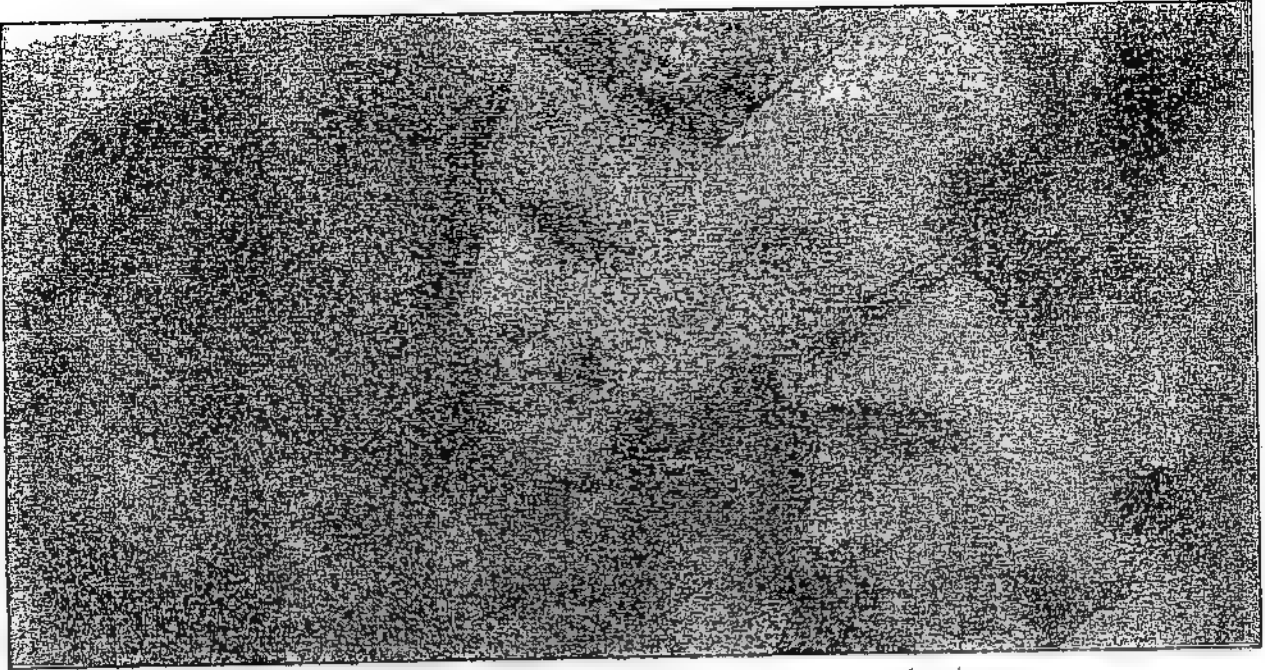
الفلسطيني والحق في العيش الكريم على
أرض الوطن بعيداً عن ضغوط الحصار
والمصادر والاسيطان والاعتقالات وعدم
البيروت وفرض سياسة الأمر الواقع ووضع
المزيد من العقبات والحواجز للحيلولة دون

الأحداث الأخيرة التي شهدتها قطاع غزة ،
بعد عمليات مستوطنتي نعتساريم وكفار
دورم في قطاع غزة ، أكدت مجدداً أن
الاتفاقات والقررتين السياسيتين والأمنية
المعقودة بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي
قد فشلت فشلاً ذريعاً وأن هذه الترتيبات
والاتفاقات ، باتت على وشك الانهيار ،
بالرغم من أن جميع بنودها الأمنية قد أصبحت
وفقاً للاعتبارات الإسرائيلية ولمصلحة الأمن
الإسرائيلي .

فالقضية ليست فيما تدعى إسرائيل بأن
السلطة الفلسطينية وتوات الأمن الفلسطينية
لاتقوم بدورها الأمني ، كمت نصت عليه
الاتفاقات المعقودة معها ، وإنما في المضمون
السياسي القاصر والمثير لهذه الاتفاقات التي
لاتبلى أبسط مستلزمات الأمن الذاتي

جنديان إسرائيليان ، وشرطيان فلسطينيان " اقتصاصات " . وسلامات





جنود إسرائيليين يركبون قتلاهم

من الضروري إعادة التذكير بأن تهديدات هذا الجنرال تتعلق باتفاق صيغ بشكل كامل تقريباً وفق متطلبات إسرائيل الأمنية وهذا ما اعترف به مسئولون إسرائيليون كبار في مقدمتهم وزير الخارجية شمعون بيرس.

إن هذه التصريحات تشير بشكل واضح إلى رهن عملية المفاوضات الحالية والتقدم فيها ، بندي الاستجابة لمتطلبات إسرائيل الأمنية ، وعدي ما يتحقق فعلاً من هذه المتطلبات على الأرض ، وهذا تأكيد إضافي بأن عملية السلام الجارية ، وفق منهجها الإسرائيلي ، أي منح الحلول الأمنية والإبقاء على ماهر قائم ، أي استمرار الاحتلال ، تكاد تصل إلى نهايتها بالفشل المريع ... ولهذا فلا داعي للانتظار عدة أشهر إضافية لتقييم نتائج إجراءات السلطة الفلسطينية على الصعيد الأمني ، فهذه النتائج تكاد تكون معروفة من الآن...

أما نجاح هذه العملية فهو بحاجة لمزيد سياسي آخر يحال جميع القضايا المرحلة فوراً ويحال قضايا الحل النهائي .. والشروع في مفاوضات التسوية الدائمة .. التي تضع الأساس لأمن وطبقة مستقرة بخدم مصالح الطرفين.

أولاً: التأكيد من أن هناك قوة مسلحة واحدة معززة بالقانون (أي قوة الشرطة الفلسطينية).

ثانياً: التأكيد من أن الآخرين لن يحصلوا أسلحة باستثناء أشخاص يمكن منحهم تصريحاً.

ثالثاً: البحث بطريقة فعالة عن أولئك الذين يهضمون وينظمون ويحمون أو يترسون بأعمال عنف وإبعادهم عن المنطقة بالمحاكم أو بالاعتقال الإداري.

وبعد ذلك اعترف راين ، بأن إجراءات باسر عرفات في غزة تحتاج لبضعة أشهر إضافية لتقييمها والحكم عليها.

أما وزير الشرطة الإسرائيلي، موشيه شامال فقد عبر للصحفيين عن مخاوفه من أن يكون راين ، استنفذ آخر إمكانياته للفتح عملية سلام قدام ، وأضاف : " أشك في أن يواصل الطريق حتى المرحلة الثانية من الحكم الذاتي ..."

ونأتى بعد ذلك إلى تصريحات الجنرال شازول، سرفاز وهو قائد المنطقة الجبزية في إسرائيل ، والتي يقع قطاع غزة في نطاقها ، إذ قال بأن عرفات لم يحترم اتفاق القاهرة الأمسي ، وأضاف : " إذا لم يتخذ عرفات إجراءات ترضى إسرائيل فعملينا إعادة النظر بهذا الاتفاق " .

فإن المطلوب هو تعديل الأسس والمضمون السياسي للحلول المرحلية المقترحة ، بحيث يتم إنشاء صفة التأجيل إلى صالات نهاية عن هذه القضايا ، والبداية بقرارات جذبة فوراً حولها ، وهذا هو الطريق السليم لمعالجة قضايا الأمن ، لأن الأمن لن يأتي قبل الشروع بحل القضايا السياسية الأساسية ، كما أنه لا يمكن وضع الأمن ومتطلبات إسرائيل الأمنية في معارض مع هذه القضايا .. هذا ما أكدته التجربة العملية منذ أوسلو وحتى الآن .. وهذا ما يجب المباشرة به الآن .. لكن راين لا يرى الأمور بهذا المنظار

طنيات راين وعسكريه
سعودي إلى المزيد من اعتدام
الأمن !

في ١٠ على السؤال التالي لمراسل صحيفة جيمروز اليم يومه الإسرائيلية بتاريخ ١٤ نيسان

- كيف تتهم نفسك عرفات في سلامة الإسلاميين في أعقاب لهجرتين الانتحاريين قرب مستوطنة نيتسارم وكفار دودوم ١٢
- أجاب راين : ما فعله عرفات ليس كانها ، يجب أن يتحل ذلك بتقييم وقوة وكجزء من جهد متصل ومانسأله القيام به :

[ندوة]

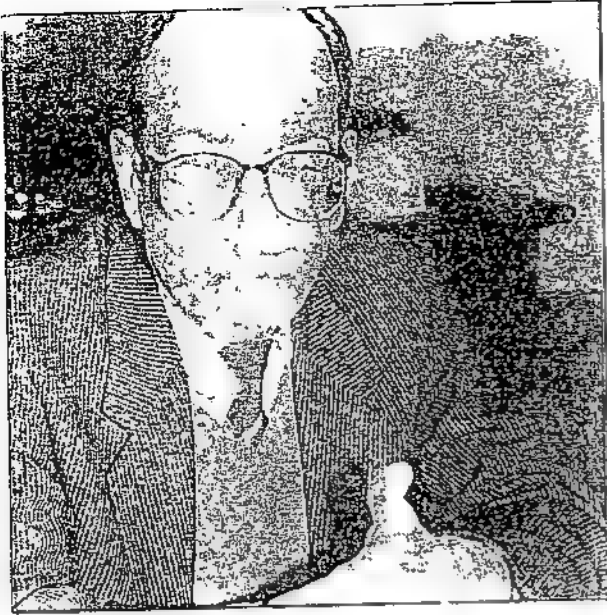
مستقبل النقابات المهنية في مصر



كان منترضاً أن يشارك في هذه الندوة عدد كبير من قيادات العمل النقابي المهني في مصر من كافة الاتجاهات. وقد تم توجيه الدعوة لهم بالفعل . ولكن فوجئت رئاسة تحرير اليسار . باعتذار البعض وغياب آخرين ، فقد اعتذر في صباح اليوم المخصص لهذه الندوة د. حلمي فخر نقيب التجاريين . وغياب دون اعتذار د. محمد علي بشر أمين عام نقابة المهندسين ، وأحمد سيف الإسلام أمين عام نقابة المحامين ، وتهاني الجبهالي عضو مجلس نقابة المحامين . ورغم النقص الذي مثله هذا الغياب ، فقد حاول المشاركون أن يطرحوا كافة وجهات النظر بأكثر قدر من الشمول والموضوعية.

شارك في الندوة :

- | | |
|---------------------|--------------------------------|
| - أحمد نبيل الهلالي | عضو مجلس نقابة المحامين السابق |
| - أحمد بهيم | سكرتير نقابة المحامين الأسبق |
| - حسين عيد الرازي | عضو مجلس نقابة الصحفيين سابقاً |
| - صلاح عيسى | عضو مجلس نقابة الصحفيين الأسبق |
- وأدار النقاش عيد الغفار شكر عضو مجلس مستشاري اليسار والذي أعد ورقة العمل.



عبد الغفار شكر:

★ فرض حصار على الأحزاب القائمة
دفعها للسعي إلى النقابات لتمارس
نشاط واسع في المجتمع من خلالها.
★ غياب البديل الديمقراطي... أخذ
أسباب الأزمة ..

عبد الغفار شكر

اشتد الصراع حول النقابات المهنية في مصر في السنوات الأخيرة ، واتخذ هذا الصراع مظاهر متعددة من أبرزها صدور أكثر من تشريع خلال فترة قصيرة لتنظيم انتخابات مجالس الإدارة ، ووقع الدعاوى القضائية من أطراف متعددة للسيطرة على هذه النقابات ، وما تشهده الصعانة القومية والحزبية من وجهات نظر متعددة حول ما يحدث وأسبابه والنتائج المترتبة عليه ، وقد وصل هذا الصراع ذروته في صدور حكم قضائي بوضع نقابة المهندسين تحت الحراسة بعد أن تعذر إجراء الانتخابات بها لفترة طويلة كما تبض على عدد من قيادات نقابة الأطباء بتهمة استغلال النقابة في نشاط سياسي يجرمه القانون.

وليس من شك في أن هذا الصراع يشير قلق الكثيرين من الحريصين على مستقبل هذا الوطن وعلى مستقبل التطور الديمقراطي في مصر ، تهدى كافة الأحزاب ولقوى السياسية اهتماماً كبيراً بهذه التطورات ، خاصة وأن النقابات المهنية كانت وما تزال إحدى الركائز الهامة للتضال الوطني الديمقراطي في التاريخ المصري المعاصر ، وهي الإطار المنظم

★ اليسار .. والقوى الليبرالية

يفضلان التعاون مع الحكومة

لأنها سيطرة الإخوان المسلمون

بعد أن عجزوا عن تحقيق ذلك

بقوا هم الأتية ..

لمصالح قطاع كبير من الفئات الوسطى التي تلعب دوراً رائداً في المجالات الفكرية والثقافية والفكرية فضلاً عن مشربيتها الكبيرة في مجال الإنتاج والخدمات.

من هنا فإن مجلة اليسار إذا تبادر إلى تنظيم هذه الندوة حول مستقبل النقابات المهنية في مصر ، وتدعو للمشاركة فيها قيادات أساسية في هذه النقابات من مواقع سياسية مختلفة إنما تفعل ذلك انطلاقاً من روح المسؤولية التي تحتم علينا طرح هذه القضية الخطيرة لنقاش جاد ومسئول لعلنا نساهم بذلك في دفع الآخرين لتوسيع نطاق المعالجة الموضوعية لهذه القضية بروح البحث عن أفضل السبل متاحى الوصول بهذه النقابات إلى مأزق يصحب الخروج منه ولضمان استمرار الدور الوطني والديمقراطي والخدمى لها.

ولمى هذا الصدد نلجأ من المهم أن نسجل أولاً بعض الملاحظات الأساسية التي نعتقد أنه لا بد من وضعها في الاعتبار عند مناقشة المشكلة مثل:

١- نجحت جماعة الإخوان المسلمين في السيطرة على مجلس إدارة عدد من النقابات الكبيرة ، وعززت مواقعها داخل النقابات من خلال هذه السيطرة سواء بتنفيذ مشروعات خدمية أو تجارية أو ممارسة أنشطة فكرية وثقافية وحزبية في إطار توجهاتها السياسية وحرصت على استبعاد الأطراف الأخرى من أى نشاط لفاعلى هذه النقابات.

٢- غياب قوى سياسية كان لها دور مؤثر في هذه النقابات منذ تأسيسها كقوى اليسار والقوى الليبرالية ، ولكن تأخير تراجع في السنوات العشر الأخيرة بشكل ملحوظ بما ترك فراغاً وصحاً في خريطة الصراع حول هذه النقابات ، ونشير المراقف الحديثة لهذه القوى الكثير من الملاحظات حول أسلوبها في التعامل مع المشكلة حيث يبدو أنها تفصل التعاون مع الحكومة لإنهاء سيطرة الإخوان ، مسلحين على بعض منظمات بعد أن عجزت عن تحقيق ذلك بقواها الذاتية.

٣- غياب الحزب الوطني الديمقراطي الحاكم عن ساحة العمل العملى كقوة جماهيرية وعجزه عن تعبئة قطاع من الأعضاء في كل نقابة يكتفى بتحقيق أهدافه والاكتفاء بالمعالجات الحكومية التي اعتادت أساساً على تعديل التشريعات المنظمة لنشاط النقابات المهنية وانتخابات مجالس

الإدارة روض مزيد من القيود التي تعتقد أنها ستمكنها من إنهاء سيطرة الإخوان المسلمين عليها .

٤- أحرقت انتخابات نقابة الصحفيين أخيراً في ظل التعديلات التشريعية وما يصوره البعض من قيود تؤثر في فاعلية العمل النقابي وديمقراطيته وحقت هذه الانتخابات نتائج لها دلالتها ، فقد تشكل مجلس النقابة من عدد من الشطاء النقابيين الذين يمثلون في نفس الوقت الاتجاهات السياسية الأساسية في مصر ، كما أن مرشح الحكومة لتصب القبيب - وبالرغم مما حصل عليه من دعم مادي وسياسي من الحكومة - لم يحقق الفوز إلا بأغلبية لا تناسب مع هذا الدعم . وهناك من يستنتج من انتخابات نقابة الصحفيين أنه لا توجد مشكلة حقيقية بالنسبة للممارسة الديمقراطية في النقابات المهنية في ظل التعديلات التشريعية الأخيرة .

٥- تجمع النقابات المهنية في مصر - على خلاف الوضع في كثير من الدول الأخرى - بين سلطة التصريح بممارسة المهنة وتنظيم هذه الممارسة وبين الدفاع عن مصالح أعضائها وتقديم الخدمات لهم في حين أن ذلك يتم في دول أخرى من خلال جمعيات علمية مهنية تختص بسلطة التصريح بممارسة المهنة بينما يقتصر دور النقابات المهنية على التعبير عن مصالح أعضائها ، وبذلك فإن هذه النقابات ليست موضع صراع أو تنافس بين القوى السياسية بالدرجة الموجودة في مصر . من هذا كله نرى استشراف مستقبل النقابات المهنية في مصر يمكن أن يناقش من خلال التساؤلات التالية :

١- ماهي الأسباب الحقيقية للأزمة الراهنة في العمل النقابي المهني في مصر؟ وماهي مسئولية مختلف الأطراف في ذلك (الحكومة -

الأحزاب السياسية - الإخوان المسلمون) ؟

٢- ماهي العلاقة الراجعة بين النقابات المهنية والنشاط السياسي ؟ وهل يعني قيام هذه النقابات بنشاط حول القضايا العامة للمجتمع سواء كانت وطنية أو سياسية أن تكون هذه النقابات امتداداً للأحزاب السياسية ؟

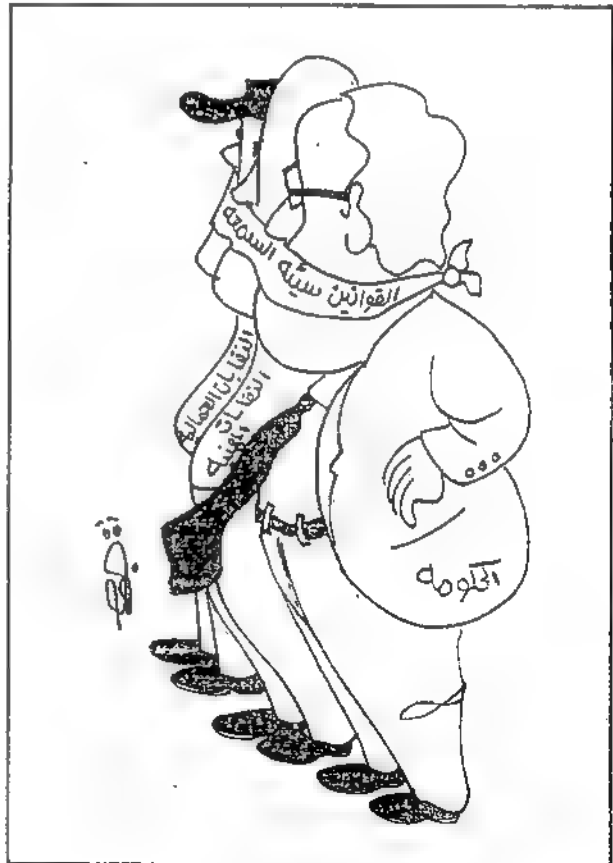
٣- ماهي العقبات الحقيقية التي تحول دون استقلالية النقابات المهنية سواء عن الأحزاب السياسية أو الأجهزة التنفيذية ؟ وماعلاقة ذلك بالوضع الديمقراطي في مصر .

٤- هل من المفيد الفصل بين سلطة التصريح بممارسة المهنة وتنظيمها وبين الدفاع عن مصالح المهنيين بحيث يقتصر دور النقابة المهنية على تقديم خدمات لأعضائها والدفاع عن مصالحهم ؟

أحمد يحيى

سأبدأ من السؤال الأول حول أسباب الأزمة وفي تقديرى أن هناك خطين عرضيين :

الخط الأول : غياب القوى السياسية الوطنية في المجتمع المدني غيبة حقيقية عن النقابات . وتحديد أدق فانحسار دور اليسار في النقابات كان له تأثير سيء على كل القوى الوطنية . وتعبير كل القوى الوطنية أعنى به كل القوى ماعدا الإخوان المسلمين ولا يفهم من كلامى أن الإخوان المسلمين ليسوا وطنيين وإنما يعنى أن كل القوى الأخرى لها طابع والإخوان المسلمين طابع مختلف ، فإذا كنا نتحدث من منطلق أننا نريد أن تكون النقابات مؤسسات ديمقراطية حقيقية تسهم في العمل الديمقراطي في مصر دون تفرقة بين المسيحي والمسلم فالقوى الوطنية تستطيع أن تلعب دوراً هاماً جداً في خدمة أعضاء النقابة وفي خدمة البلد في ذات





أحمد يحيى:

★ انحصار اليسار كان له تأثير سلبي على العمل

النقابي.

★ الفصل بين حق الترخيص وممارسة المهنة وبين العمل

النقابي فكرة جديدة وهامة.

★ أرفض خضوع النقابة لأي حزب.

★ الدولة غائبة ولا تقوم بدورها في علاج مشكلة

البطالة.

لوقت.

الأعضاء. ولو على حساب المصلحة النقابية والمصلحة العامة من هنا أصبحت أموال النقابات تستعمل بصورة غير سليمة.

الأزمة وصلت إلى أن النقابات أصبحت أضغف مانكون، لم تعد رافدا يدعم العمل الوطني ولم تعد تقدم الخدمات النقابية التي كانت تؤدها في الماضي.

فكرة الفصل بين حق الترخيص وتنظيم ممارسة المهنة وبين العمل النقابي بمعنى الدفاع عن مصالح الأعضاء وتقديم الخدمات، فكرة جديدة وهامة لم يعد مقبولا أن أترك قضية هامة مثل الترخيص وتنظيم ممارسة العمل في مرفق هام مثل مرفق العدالة في أيدي قيادات ليست على المستوى الذي يستطيع أن يعمل أمثاته. فكرة أن تكون هناك هيئة أو جمعية فنية أو علمية تقوم بالراجبات المتعلقة بالتقيد والتأديب وكافة المسائل المتعلقة بمزاولة المهنة فكرة جديدة وهامة.

أحمد ليل الهلائي

الواقع أن الأزمة الراهنة في العمل النقابي أزمة مركبة فهناك طبعاً مشكلة حادة بين مجالس النقابات المهنية وبين الحكومة، وهناك أزمة أيضاً داخل النقابة المهنية الواحدة، بين أعضاء النقابات وبين أعضاء مجالس الإدارات، ومن هنا أقول أنها أزمة مركبة. وفي تقديري أن هيمنة الإخوان المسلمين على العديد من النقابات المهنية زارياً من زاوية الأزمة لكنها ليست سبب الأزمة. فلا يجوز اختزال الأمر بحيث تصور الأزمة الراهنة على أنها وليدة المواجهة بين الإسلام السياسي والدولة. الأزمة أبعد وأقدم من ذلك كثيراً. فالإخوان المسلمين لم يهيظوا على مجالس النقابات المهنية بالمظلات ومسئولية هيئتهم على بعض النقابات المهنية هي في الأساس مسئولية الدولة وسياساتها، لأن هذه الهيئته هي الحصاد الطبيعي لسياسات النظام التي مارسها في الجامعات خلال العقود الماضية من حظر النشاط السياسي والحزبي على الطلاب، إلى إطلاق العنان للجساعات الإسلامية في الجامعة إلى تمكين هذه الجساعات من الاتحادات الطلابية إلى استخدام هذه الجساعات لصبر اليسار في الجامعة سواء كانوا ماركسيين أو ناصريين. هذه السياسات هي التي خلقت الثرية الخصبة لتنامي الفكر السلتي في صفوف الطلاب وانتشار الجساعات الإسلامية في الجامعة. وطبعاً أن هؤلاء الطلاب بعد التخرج يتدفقون على النقابات المهنية وبالتالي انتقلت قوة عددية لها

هذه القوى تفككت بطريقة غريبة جدا وانحصار دور اليسار في النقابات كان له تأثير سلبي على العمل النقابي. تحرك اليسار كان يدفع كل القوى الأخرى للحركة إما لمواجهة اليسار أو لكي تكون على نفس مستوى نشاطه. توقف هذا الدور - أتعد دور اليسار - أدى إلى توقف القوى الأخرى. بالنسبة للحزب الوطني لم يكن له تواجد حقيقي كان يعلن أنه لا يتدخل في النقابات ولم يكن يتدخل لا في جانب الخدمات ولا في تحريض الناس نحو هدف معين ولم يكن مهتماً بخلق حركة في النقابات على عكس ما كان الاتحاد الاشتراكي يعمل. صحيح الاتحاد الاشتراكي كان تنظيم شعولي لكنه كان يستطيع أن يبعث حركة في النقابات وهو ما عجز عنه الحزب الوطني.

إن ما يجري اليوم في النقابات هو مسئولية القوى الوطنية التي يجب أن ندين تقصيرها في الفترة الأخيرة في حق النقابات وأكبر تقصير حدث هو تفككها.

أنا أرفض خضوع النقابة لأي حزب حتى لو كان له ٩٩٪ من مقاعد البرلمان فيجب أن تبقى النقابات قومية ولكل الناس رأياً أزعج بأنى كنت من الناس الذين جسدوا هذا المفهوم أثناء رجودي في نقابة المحامين أنا كنت من أشد الناس حباً لعبد الناصر لكني كنت أقول دائماً عبد العظيم الجزار الذي يهاجم عبد الناصر طول النهار إذا لم يستطع الجلوس في حجرة سكرتير نقابة المحامين فيألى أين يذهب؟ النقابة مفتوحة له ولغيره من كل القوى لأنها نقابة الجميع لا يمكن أن تكون نقابة لحزب مهما كان هذا الحزب.

في ظل تلك القوى الوطنية استطاعت قوة ضئيلة العدد ولكن منظمة الاستيلاء على النقابات.

هناك سبب آخر يتعلق بالكوادر النقابية فجعلنا نربي على أيدي نقابيين كبار جداً علمونا العمل النقابي وكنا كوادر نقابية تستطيع أن تخدم الفرضين النقابيين. الفرض العام وغرض الخدمة النقابية. تعلمنا لأننا دخلنا النقابة موحدين نقابيين كبار أساتذة حقيقيين. من يعلم الأجيال الجديدة؟ عشنا في ظل أساتذة تختلف معهم في السياسة ولكن لا نستطيع تجاهل قسوتهم النقابية والأجيال الجديدة لا تجد أسامها نماذج نقابية حقيقية، والتبعية تحلف العمل النقابي والعمل على كسب ود

ثقلها ومنظمة، وملتزمة إلى صفوف النقابات المهنية. من هنا بدأت المشكلة في الظهور.

الأزمة أيضا بين مجالس الإدارات وبين الدولة في تقديرى لامتداد لسيطرة الإخوان المسلمين وصناديقهم مع النظام. وإنا جوهر الأزمة والصدام بين النقابات المهنية وبين الدولة هو غياب الديمقراطية في المجتمع وعارسة ما أسماه بالدولة البرلمانية التي نميش في ظلها. الهجمة على النقابات المهنية لا تستهدف ضرب الإخوان في هذه المجالس إنما تستهدف ضرباً استقلالية النقابات المهنية وضرب الدورى القومى والوطني والديمقراطى للنقابات المهنية. وهى سياسة قذيفة تستهدف الثقة منذ نشأة طريقتهم ضد النقابات المهنية وعندما اصطدم السادات مع الحاميين في عام ١٩٨١ وحل مجلس نقابة الحاميين لم يكن المجلس إخوانياً. وعندما حاولت الحكومة إصدار قانون جديد لنقابة الصحفيين عام ١٩٩٢، وهو المشروع الذى أفضله نضالات الصحفيين، لم تكن الاتجاهات الإسلامية أو الإخوان يهيمون على نقابة الصحفيين. حتى لمجاهدة الأخيرة التي وقعت في العام الماضى بين الحاميين وبين الحكومة بعد اغتيال "عبد الحارث مدنى" غير صحيح أنها كانت مجابهة بين الإسلام السياسى وبين الدولة كما صوره الصحف الحكومية على خلاف الحقيقة. وللأسف فإن بعض صحف المعارضة رددت هذه الصورة المغلوطة. المجابهة كانت بين الدولة البرلمانية وبين القاعدة العريضة من الحاميين غير المسلمين أساساً. يضاف إليهم قسراً من الحاميين من كفة الاتجاهات السياسية. صحيح أن الحامى الذي ذهب ضحية لتعذيب ينتمى إلى الجماعات الإسلامية لكن هبة الحاميين لم تكن من أجل النضال مع إرهابى أو دفاعاً عن الإرهاب. وإنما كانت لها أهداف محددة واضحة من اللحظة الأولى فكانت تطالب بالاحتجاج على انتهاك قانون المعاملة باقتحام مكتب محامى في قبة مثل النيابة، انتهاك حق المواطن في الحياة، المطالبة بتحقيق محايد في ملابس وفاته، محاسبة ومحاكمة الضباط المستورلين عن اغتياله، الإفراج عن مجموعة كبيرة من الحاميين الإسلاميين صودرت أرواحهم قضائية متتالية بلغت بالنسبة لأحدهم ٣٠ أمراً قضائياً بالإفراج ومع ذلك لا يفرج عنهم. هذه كانت حقيقة الأزمة. هناك أسباب أخرى للأزمة لا يجب إغفالها أهمها الأسباب الاقتصادية والاجتماعية فالنقابات المهنية اليوم تعيش واقعاً جديداً مختلفاً اختلافاً كبيراً عن واقعها القديم. فبعد أن كانت النقابات أقرب إلى أن تكون تنظيمات للصنفين للصنفين من المهنيين الميسورين والمتنمين للطبقات الغنية والمتوسطة، أصبحت النقابات المهنية الآن جراحات لسيل من المهنيين الشبان العاطلين أرواحها البطالة المكنمة، تطحنهم المعاناة والمشكلات الاقتصادية والمهنية. ومن هنا بدأت تبرز قراقرط طبقة واضحة في صفوف هؤلاء المهنيين، وبرزت شريحة عريضة من يمكن أن نسميهم المهنيين الكادحين. وأظن أن هذه المجموعة هي التي قامت عام ١٩٨٩ في نقابة الحاميين بما اصططح على تسميته انتفاضة الحاميين. محامون لا يجدوا مكاتب يترنون فيها ويعانون من الأزمة الاقتصادية والمشاكل الحياتية وللأسف فالقيادات التي تسميها القيادات الوطنية والديمقراطية المنتسبة إلى معسكر مايسى بالمنهج المدنى، هذه القيادات التقليدية لم تنبه مبكراً لهذا التحول، لم تهتم بمهانة هذه الشريحة، لم تقدم حلولاً لمشاكلها، ولم منزم في نقابتها بالديمقراطية النقابية، واستغرقوا في صراعات بيننا وبين بعضنا البعض لاهية لها وزهنا القاعدة العريضة من الحاميين قينا كل، والنتيجة عزل هذا المعسكر كله بآطرافه المختلفة عن القاعدة العريضة من المهنيين. وهكذا أضلنا الساحة للإخوان المسلمين الذين بحجراً في استغلال هذه الظروف بذكاء، ونجحوا بالفعل في تقديم خدمات

لمعومة للمهنيين استفادت منها هذه الشريحة. ومن هنا فالأصوات التي يكسبونها في الانتخابات أصوات حقيقية لم تأت نتيجة للتزوير وإن نتيجة لجهودهم ونتيجة أنهم قروى منظمة ونتيجة غياب الأطر الأخرى المناوئة لهم.

أيضاً من الأسباب المهمة التي لا يمكن إغفالها الدور الذى تلعبه الأصابع الخفية الخارجية ومحاولتها التسلل إلى داخل صفوف النقابات وتصعيد الصراعات النقابية بشكل غير مبدئى وتغوير الأزمات داخل النقابات المهنية بين المهنيين وبعض حتى تشغل المهنيين بهذه الصراعات عن القيام بدورهم الوطنى والقومى والديمقراطى.

أيضاً هناك أسباب سياسية كامنة وراء تصعيد الأزمة والهجمة على النقابات المهنية في هذا التوقيت بالذات. القضية ليست قضية لإخوان المجالس الإخوانية قائمة منذ سنوات وليس خافياً على أحد أنه في أكثر من نقابة مهنية عقد اتفاق جنتلمان بين الحزب الوطنى وبين الإخوان على تقسيم المواقع، فترك منصب النقيب للحزب الحاكم وسمح للإخوان بأن يأخذوا منصب الأسد في مقاعد العضوية. إذن ما هو الجديد؟ في تقديرى أحد أسباب الهجمة الحالية أن النقابات المهنية تعتبر حتى الآن بمواقفها المعلنة منذ كانت كاتب ديمقراطية وكاتر لمقاومة الاتفاق مع العدو الصهيونى وبالتالي فمن المتوقع أن تلعب دوراً في مقاومة المخططات التي ترسم للمنطقة من شرق أوسطية وتطبيع مع إسرائيل، والمطلوب نفس هذا الدور القومى للنقابات المهنية، مطلوب تطبيع النقابات المهنية للمخطط الصهيونى الأمريكى في المنطقة.

أيضاً من المعروف أن صندوق النقد الدولى والبنك الدولى يقود هجمة عالية على النقابات مهنية وبيانية لأنه مطلوب أن تلعب النقابات دوراً جديداً في التخديم على سياسات الصندوق والبنك الاقتصادية.

صلاح عيسى

الصورة تبدو كإبرسية بما فيه الكفاية فقط أضيف عوامل أخرى لها تأثيرات حاسمة على الوضع الحالى للنقابات المهنية مثل الخلط بين ماهر سياسى وماهر نقابى، وهى - على ما أظن - ظاهرة حديثة. فالنقابات المهنية المصرية منذ النشأة وبحكم أنها منظمات تضم شرائح مختلفة من النخبة المصرية كان هناك دائماً في نشاطها ماهر سياسى وخاصة في النقابات التي لعبت دورها علاقة مباشرة بالعمل السياسى كالحاميين والصحفيين أو ما تسمى بنقابات المهن المتعلقة بالرأى العام.

قبل ثورة ١٩٥٢ كنا نرى في عهد الأقليات الرند بسعى لتأكيد شعبية بأن يطرح نقابياً وفدياً ضد نقيب الحكومة.

الصورة الآن مختلفة وأوافق الأستاذ نبيل الهلالي على أن السبب في الأزمة هو محاولة الحكم تطويع النقابات ودمجها في بنية السلطة التنظيمية وإفقادها أى شكل من أشكال الاستقلال الذى يعبر عن أهداف أعضائها والمتنمين إليها بعيداً عن انتماءات أعضائها الفكرية والسياسية فالانتماء ليس بالضرورة حزبياً فهناك فرق ما بين هو سياسى وفكرى وما هو حزبى.

هذا السعى الحكومى لدمج النقابات في بنية السلطة التنفيذية هو جزء من سعى آخر لدمج كل منظمات المجتمع المدنى في بنية السلطة التنفيذية بل ودمج السلطة التشريعية هي الأخرى. إن فكرة الهيمنة الحكومية الراسخة على مقدرات المجتمع، فكرة مازالت ثابتة في مصر برغم سياسة الانفتاح الاقتصادى. في الواقع نحن أمام إشكالية حقيقية تريد انتفاها في الاقتصاد وانفلاقاً في السياسة وهذه معادلة مختلفة من الأساس. ومن هنا سيطرة الجماعات الدينية كما قال الأستاذ نبيل هي أعراض لمشكلة قبلنا بذلك أو رفضنا. فهؤلاء يستولون على النقابات في انتخابات لا يستطيع أحد أن يظعن في نزاعتها إنما أمام رأى عام في



صلاح عيسى:

★ هناك محاولة لتطبيع النقابات ودمجها في السلطة

التنفيذية

★ الخراب والفساد يسيطران على النقابات المهنية

★ الخدمات تحولت الى رشوة مقنعة.

★ الاخوان المسلمون أخطر من جماعات العنف

المفروض أنه عمل تطوعي في الأساس . عمل جماعي يستهدف أن تحتشد الناس من أجل الدفاع عن مصالحها وتتعاون معا في سبيل ذلك، نلاحظ أن فكرة العمل التطوعي والعمل الجماعي تتراجع في مصر وخاصة في النقابات المهنية هناك الآن عزوف عن التقدم للانتخابات في النقابات المهنية وعدم رغبة في القيام بالعمل التطوعي خدمة الآخرين. غالبية أعضاء هذه النقابات لا يهتمون بالعمل النقابي إلا في مواسم الانتخابات وضمن حالة إثارة شاملة . ولا يسمعون لكن يعرفوا ماذا يدور في داخل النقابة ولا يحاسبون المجالس التي ينتخبونها . في نقابة الصحفيين مثلا ظاهرة من أعجب الظواهر قبل صدور القانون ١٠ كان لدينا هناك جمعية صورية كل سنتين للانتخابات التجديد النصفي وانتخاب النقيب . وهناك جمعية عمومية في السنة التالية بلا انتخابات . الجمعية العمومية التي ليست فيها انتخابات لا يحضرها أكثر من عشرين عضوا . ولا تعتمد على الإطلاق ومنذ سنوات لم تناقش أي جمعية عمومية تقرير مجلس الإدارة أو الميزانية .

المطلوب إنهاء الاجتماع بسرعة والتصويت والانصراف وهذه صورة مفاجئة للغاية

حسين عبد الرازق

أنتقم مع الرأي القائل أن الأزمة لا تنحصر في سيطرة أو هيمنة الإخوان على عدد من مجالس النقابات وأن الأزمة أعمق وأشمل من ذلك ويتحصل مسئوليتها في الأساس سياسات الحكم وممارساته .

لكن هذا لا ينفي أن هناك جانبا من الأزمة يتحمل مسئوليته تيار سياسي معين يتشبه في الإخوان المسلمين فحصولهم على أغلبية مجالس عدد من النقابات المهنية جعلهم يمارسون هيمنة وسيطرة واستبعاد للآخرين ويكادون يحولون هذه النقابات إلى فروع لهذا التيار السياسي مثلهم مثل الحكومة قانما .

في نفس الوقت ففي ضوء ما ينشر وما يقال هناك استخدام للأموال في غير محلها وتقارير الجهاز المركزي تشير لهذه الظاهرة الخطيرة . وإذا كان استيلائهم على عدد من مجالس النقابات نابع عن ممارسات سابقة للحكومة وقوى أخرى فسيطرتهم على عدد من مجالس النقابات المهنية وأسلوب إدارتهم أصبحوا يجزأ هاما من هذه الأزمة وسببا من أسبابها .

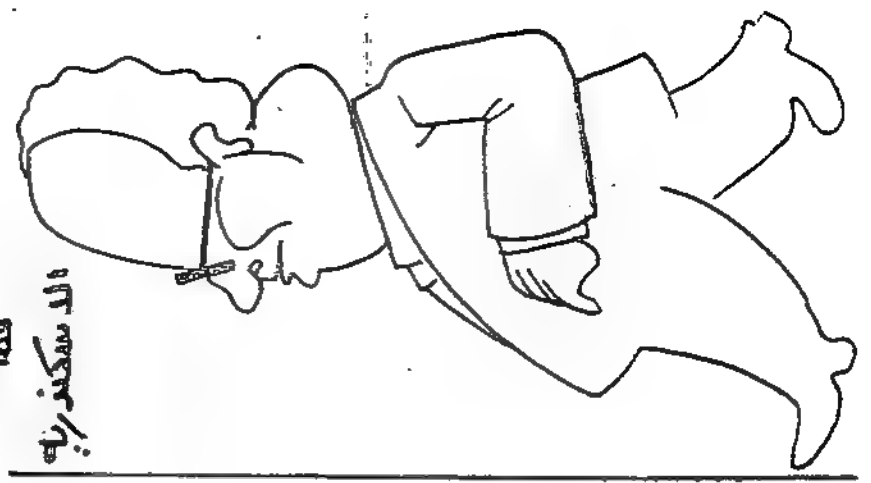
النقابات المهنية يمثل النخبة المصرية أو أجزاء كبيرة من النخبة المصرية ، أصبح يميل إلى اختيار الإخوان المسلمين أو التيارات الدينية ولا يختار غيرهم ويشق في أن قدرتهم على إدارة هذه النقابات لمصلحة أعضائها أفضل مما فعلت الحكومة وأفضل مما قد يفعل غيرهم من القوى السياسية. هناك مشكلة أخرى تتمثل في حجم وكم الخراب والفساد الذي يحدث في النقابات المهنية من خلال التصريح بمزاولة المهنة والحفاظ على آدابها وأخلاقياتها . ونحن في نقابة تسيطر عليها الحكومة منذ عشرين سنة من خلال عدد من المجالس الثنائية ولا يسيطر عليها الإخوان وقد حدث إفساد متعمد لجدول التقيد بنقابة الصحفيين لأهداف انتخابية . وفي كل عام يضاف ١٠٠ أو ٢٠٠ صحفي للجدول تصنفهم على الأقل لاصلة لهم بهيئة الصحافة ولا يعمل بها مثل سكرتيري رؤساء التحرير ورؤساء مجالس الإدارات والعاملين على الكمبيوتر الخ لاستخدام أصواتهم في الانتخابات مشكلة أخرى ونموذج آخر للإفساد . حاليا لا يحاسب صحفي لأنه يجمع بين العمل في التحرير والعمل في الإعلان ولا يأخذ صحفي لأنه يستغل مهنته في الترويج والمخروج على آداب المهنة في التعامل مع سفارات أجنبية أو فنانين . والوقائع في هذا الصدد كثيرة جدا بحيث أصبح هناك نوع من التواطؤ على إنسداد تقاليد المهنة والمخروج عنها وتخريبها تخريبا شاملا هناك ظاهرة أخرى تتمثل في التعصب الإقليمي المؤسسي .

هذه كلها ظواهر وأوضاع لا علاقة لها بوجود " الإخوان المسلمون " ولا بد من تلك هذا الانتعاش بالنسبة للإخوان وسعيهم للهيمنة على النقابات المهنية . فلا يجب أن ننسى أنهم قوة سياسية يصادر حقها في إنشاء حزب سياسي . ومن المفهوم أن تسمى للتواجد في منظمات المجتمع المدني الأخرى ومحاربتها عن صفاتها النقابية إلى صفة حزبية ضيقة . هذا أمر طبيعي وسيظل هذا الوضع قائما سواء كان الإخوان المسلمون يفعمون ذلك ضمن خطة مرسومة وموضوعة لها الأهداف ويتم تنفيذها تدريجيا أم كره فعل تحت وطأة الإحساس بالحصار والبحث عن شكل شرعي لوجوههم في المجتمع .

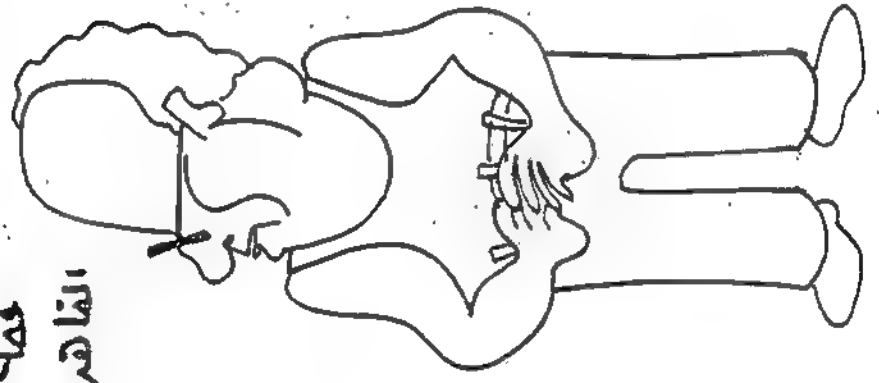
هناك ملاحظة أخرى ، فأنا أعتقد أنه حان الوقت لنكف عن تدليل الجماهير . لدى إحساس كبير أنا كشعب ولظروف تاريخه طويلة جدا برزت في شخصيتنا القومية بعض العيوب في مجال العمل النقابي .

مشايدات فصحى

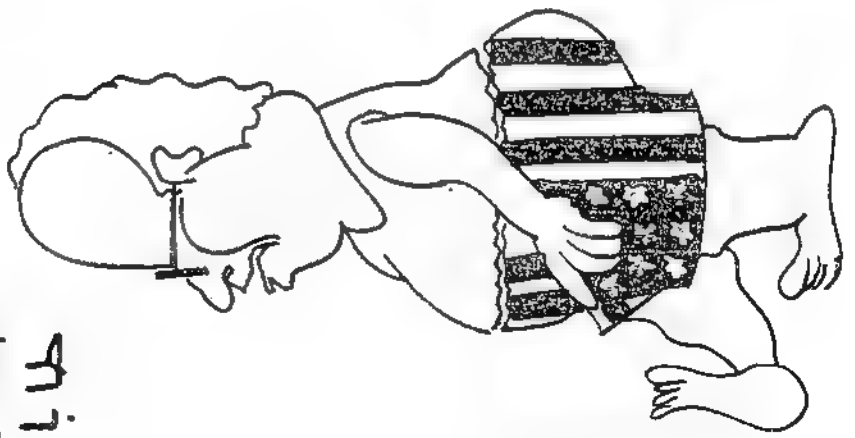
قمة
الاسكندرية



قمة
القاهرة

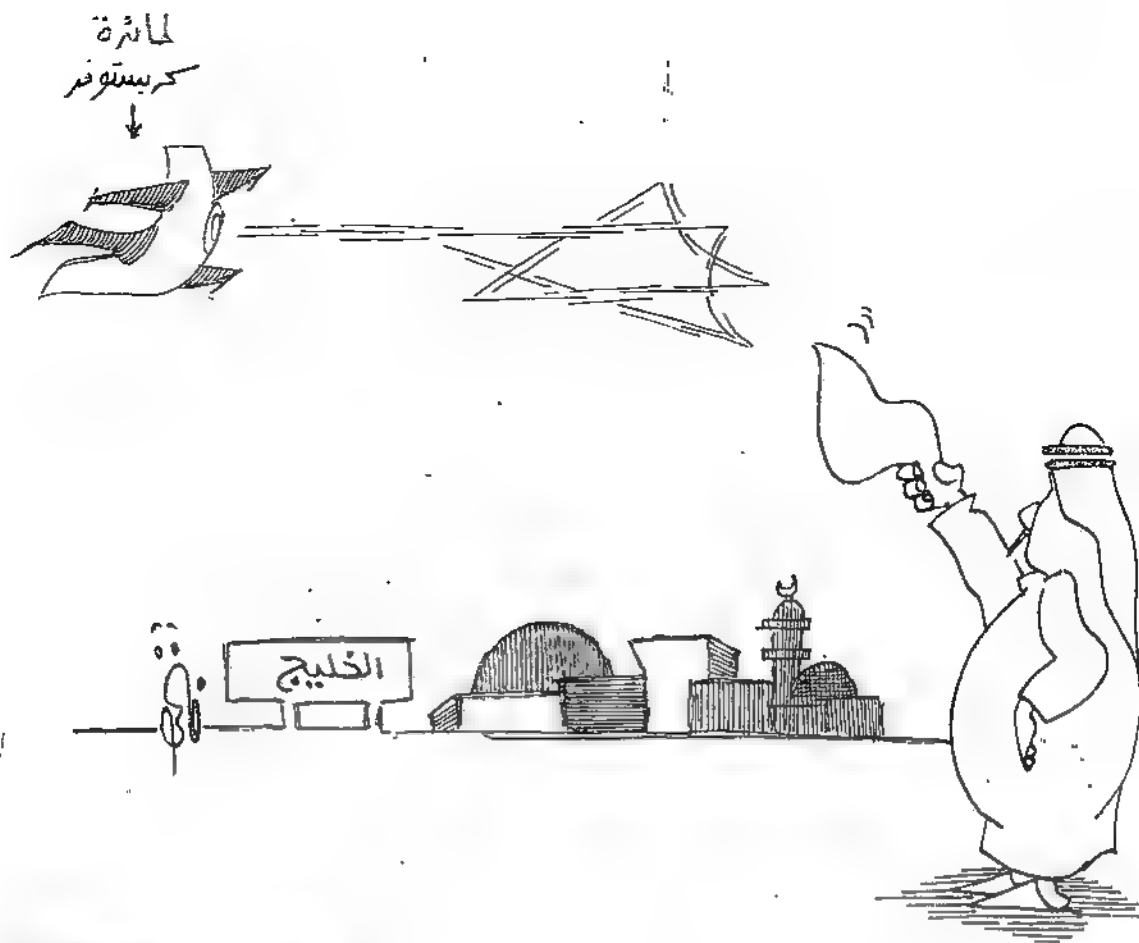


طبا
اجتماع



فصحى



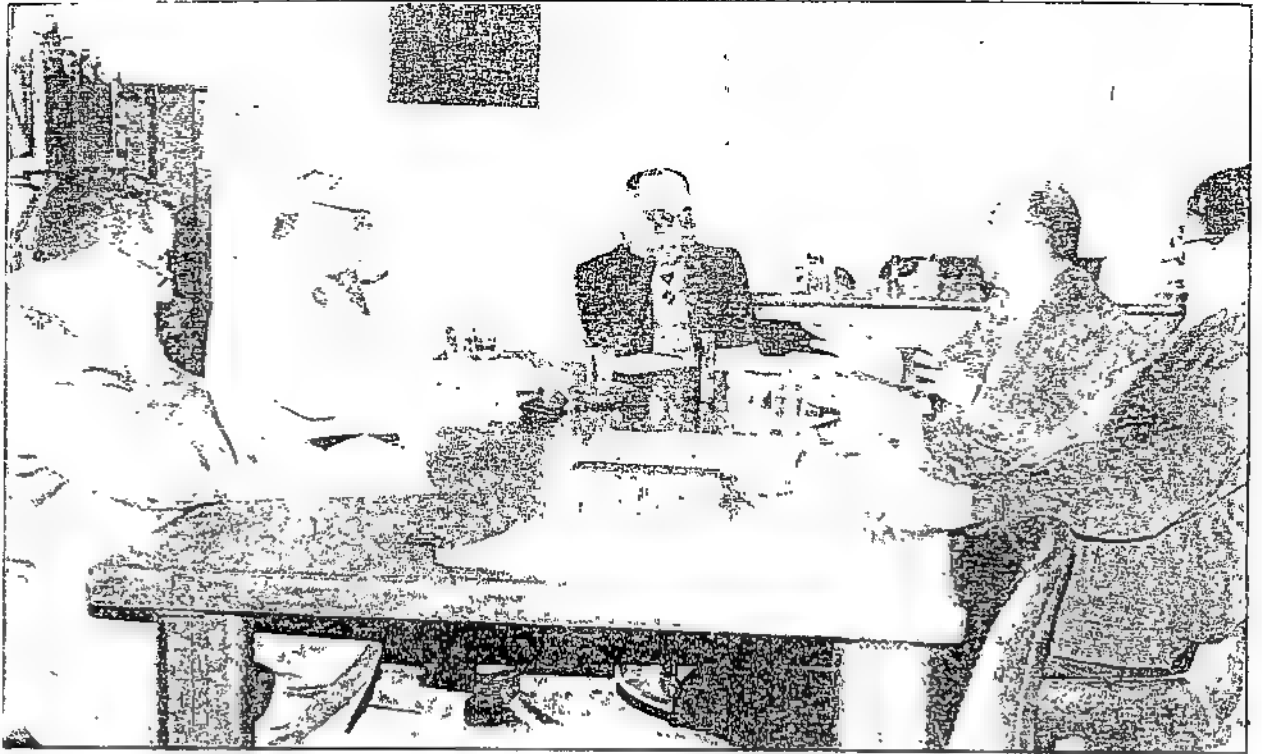


عجبتني قوى
مقالك ا مبارح وأبصحت تكتب
النفارده التي بتاعل



المفروض بعد
اللي بيحصل ده يسموها دكومه
ومعارضه بس من غير ألفا
ونقطه





مجلس الشعب وعلى العكس من ذلك نص في المادة (٥٦) التي تتناول النقابات والائتلافات ، على قيامها على أساس ديمقراطي وتكون لها الشخصية الاعتبارية ولم يشر من قريب أو بعيد لإشراف أي سلطة أخرى على انتخابها أو جداولها. أكثر من ذلك قال القانون ١٠٠ وتعديلاته يتناقض بصورة صارخة مع الاتفاقية الدولية للحريات النقابية الصادرة عام ١٩٤٨ والتي صدقت عليها مصر عام ١٩٥٨ والتي تنص على استقلال الحركة النقابية وعدم تدخل أي سلطة في شؤونها أو في سياساتها أو تحديد بنيتها أو في انتخاباتها بأي شكل من الأشكال.

من الواضح أن الحكم مستمد لانتهاك الدستور والإخلال بالاتفاقيات الدولية مقابل مكسب صغير . وللأسف لهذه الممارسات تظهر التيار المسيطر على هذه النقابات في صفة الضحية . وهناك ما يؤكد أن هذا المنهج الحكومي منهج ثابت . يكفي ما قامت به الحكومة ضد نقابة الصحفيين في الفترة الأخيرة رغم أن هذا التيار لا يسيطر على مجلسها ولا يوجد حتى تهديد بذلك.

صلاح عيسى

الحزب الوطني يريد أن يستولي على النقابات ليحول النشاط في داخلها إلى نشاط خدمي بالدرجة الأولى ، ويلغى دور النقابات المهنية ولعام وخاصة في النقابات التي لها علاقة بالرأي العام . أيضا الحزب الوطني يريد أن يفرض أناسا معينهم على النقابات ، مثلاً في نقابة الصحفيين يفرض على الصحفيين مرشح واحد يختاره الحزب وهو مرشح الحكومة. منذ ٢٠ سنة كان يترك المجال مفتوحاً لأكثر من مرشح حكومي . يحدث أن على حمدي الجمال يخوض الانتخابات ويمرر صبري يخوض الانتخابات وبالتالي أمامي وجهان من وجوه الحكومة اختار أفضلهما أو أقربهما من وجهة نظر الصحفيين . في نقابة الأطباء ، الحكومة رشحت د. إبراهيم بدران والدكتور حمدي السيد

الملاحظة الثانية ، تتعلق بالأسباب التي تفضّل الأستاذ نبيل الهلاي بتعدادها تفسيراً لأسباب تصاعد الأزمة بين الحكومة والنقابات . وأضيف إليها سببا آخر هو تصاعد انجلاء داخل أجهزة الحكم في ظل الأزمة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، لإحكام سيطرة الحكم على كافة مؤسسات المجتمع المدني . لم يعد ممسوحاً بوجود أي صوت مستقل من الدولة خصوصاً والبلاد مثقلة على انتخابات مجلس الشعب في نوفمبر القادم واستعداداً لهذه الانتخابات تحركت الدولة لإحكام سيطرتها على كل مؤسسات المجتمع المدني وصولاً إلى استمرار احتكار الحزب الحاكم على أكثر من ثلثي المقاعد في مجلس الشعب . في هذا تأتي الهجمة الحكومية للسيطرة على النقابات المهنية

الملاحظة الثالثة ، أنه من حق أي مجموعة من الناس وأي حكومة رأى حزب وأي قوى سياسية أن تتراحد ويكون لها دور في النقابات المهنية . ولكن المفروض أن يتم هذا الدور بالأساليب النقابية والديمقراطية المتعارف عليها . الملاحظ أن الحكم ، وسانده في ذلك بعض القوى التي أسماها أستاذ أحمد يحيى القوى الوطنية وآخرين يسمونها القوى الديمقراطية أو يسمونها قوى المجتمع المدني أو اليسار ، لجأوا للسيف التشريع وأساليب إدارية . وأشير هنا للفضيحة التي أثبتت حول القانون ١٠ الذي صدر في محال كامل لمجالس النقابات المهنية ، بل وعلى عكس وأنها ، وأدى إلى عديد من المشاكل عند التطبيق من أبرزها تأجيل الانتخابات في ست نقابات عامة وفرعية وتعذر عقدها حتى الآن . وتكرر نفس الأسلوب عند تعديل القانون ١٠٠ في العام الماضي . فقد تم في غيبة النقابات ووسط معارضة قوية منها ومن الأحزاب المعارضة .

وقد هاجمت السلطة المعارضين بحجة أنهم يتغالون بإشراف القضاء على الانتخابات العامة ويرفضون إشراف القضاء على الانتخابات مما يجعلهم في موقف متناقض : ويتجامل هؤلاء أن الدستور نص بوضوح لليس فيه في المادة (٨٨) على إشراف الهيئات القضائية على انتخابات

تحدد قرار الحزب وخاض الانتخابات منافسا للدكتور بدران وانتخبه الأطباء. الوضع الآن أن الحكومة تصر على مرشح واحد تقرضه على النقابات

ظاهرة أخرى في انتخابات الصحفيين ولها علاقة بتقل العمل النقابي أو لارتشع رئيس عمل ممثل للمالك له سلطة سوتقبع النقاب على الصحفيين أو رشع نفسه تقبياً هو في واقع الأمر لايشل العاملين ولكن يشل صاحب رأس المال ومالك الصحيفة. يجمع بين منصبه كرئيس مجلس إدارة وبين منصبه ككتيب للصحفيين فيحدث خلل في داخل المؤسسات الصحفية وحتل في السلطة وخلل في النقابة.

عبد الغفار شكر

أعتقد أن أحد جوانب الأزمة الراهنة التضييق على الممارسة السياسية ليس فقط بعدم السماح لكافة القوى السياسية بتكوين أحزابها ولكن أيضاً بفرض حصار على حركة الأحزاب القائمة بما دفعها للمضي إلى النقابات لكي تكون واجهات تستطيع من خلالها أن تمارس نشاطاً واسع النطاق في المجتمع هذه نقطة أساسية فيما يتعلق بانتقاد الديمقراطية.

النقطة الثانية والتي أدت لاستفحال الأزمة هو عدم بروز طرف ثالث غير الحكومة وغير الإخوان المسلمين أو مانسب إليه البديل الديمقراطي وذلك لأن القوى الديمقراطية غير قادرة على التبلور بشكل كاف وتنتشط ومن هنا تتحاز للحكومة وليس صدقة أن جزءاً من قيادة التجمع وأخيه عن صدور القانون ١٠٠ وتعتبر إشراف القضاء إشرافاً كاملاً على النقابات المهنية عودة إلى الأمر الطبيعي. وجزء من القوى الليبرالية تؤيد الحكومة وتعتبر مرقفها طريقاً للتخلص من الإخوان. باختصار أعتقد أن تقاعس القوى الديمقراطية أيما كانت مواقفها السياسية أحد الأسباب الرئيسية لاستمرار الأزمة واستفحالها

أحد أسباب اختتام الصراع من وجهة نظري أن النقابات تدافع عن مصلحة أعضائها وفي نفس الوقت لديها موارد هائلة نتيجة أنها تملك سلطة الترخيص بمزاولة المهنة.

أحمد يحيى

أيما كانت ملاحظتنا على خط الحكومة في الممارسة الديمقراطية فالحكومة غير مسئولة عن استنبال الإخوان المسلمين على النقابات إحصائياً. نحن كتبائدات مهنية مسئولون وأضرب مثلاً نقابة المحامين على وجه التحديد وأظن الأستاذ نبيل لا يختلف معي. تفكك القيادات الديمقراطية في نقابة المحامين وظهورها بظهر سين فعلاً هو سبب وصول الإخوان المسلمين للمجلس. بعد أن كان مستحيل نجاح أحد منهم في كل الانتخابات السابقة كان يتقدم للترشيح أفضل المحامين من الإخوان المسلمين مثل محمود الشربيني والدكتور عبد الله وشوان. أستاذة محامين لهم اسم في المحاماة ولم ينتج أي منهم وكانت انتخابات مزبلة وحررة والنسب أن المحامين كانوا يجدون قري أخرى نقابية قادرة على تحقيق مصالحهم وتقديم المثل ولكن مع تراجع وتضاؤل هذه القوى والنساج مع تفككها وصدائها انصرف المحامين عنها

صلاح عيسى قال أن الرأي العام مع الإخوان هذا غير صحيح لقد فازوا في آخر انتخابات لأن الحاضرين كانوا ٤ آلاف فقط من ١٢٠ ألف صوت.

وبعد ذلك حاولوا شراء الرأي العام بالفلوس، عملوا لجان الشريعة الإسلامية تنفق أموال كثيرة، وفرقوا في المعاملة في الزلزال بين المحامين المحامي الإخواني يدفع له خمسة آلاف حقه والمحامي الذي تعرض لنفس الكارثة يعطى ٥ حبه. وأضيف أن النقابة تنزع أولاً تنزع الحكومة على حسب سوع القصادات التي تتولى المسئولة في النقابة لو كانت

قيادات واعية وقادرة متحافظ على الاستقلال مهما أرادت بها الحكومة ومهما كانت أجهزة الحكم والأمن تحاول التدخل في شئونها. لكن لو أن الحكومة هي التي أتت إلى النقابة فسأدين لها بالولاء. والنقابة لن تستقل. والحكومة تسعى للسيطرة على هذه الكيانات الديمقراطية كما تريد الهيمنة والسيطرة على كل المؤسسات والضمان الوحيد لعدم الهيمنة والسيطرة الحكومية هو المهشرون أنفسهم

الإخوان المسلمون لا يمثلون أي ضمانة للاستقلال عن الدولة بالعكس هم أكثر استعداداً للتقاهم مع الدولة لو أرادت. أذكر واقعة بسيطة جداً سنة ١٩٦٨ حينما اندلعت مظاهرات الطلبة عتقب محاكمات صديقي محمود فتحنا لهم نقابة المحامين فتحنا النقابة ودخلها الطلبة عام ١٩٦٨ وعام ٧٠ وعام ١٩٧٢ في عهد عبد الناصر وفي عهد السادات وشكلنا لجان للدفاع عنهم ووزناهم في السجن ودافعنا عنهم ولم يستطع أحد منع نقابة المحامين من القيام بهذا الدور. ولم تكن الدولة راقية عما نفعله.

في عام ١٩٦٨ عندما فتحنا أبواب النقابة أمام الطلاب حصر الهينا حسين كامل بهاء الدين ومحاور مع المحامين كان الدكتور حسين كامل بهاء الدين وزير التعليم الآن أمين المحامين في الاتحاد الاشتراكي وكان موقفاً من السيد علي حسبي. واستمع إلى كل مايقوله المحامين وهو نفس ماكان يتردد في الشارع وكتب بياناً من أقوى ما يكون معبراً عن رأي الناس. في خطاب الرئيس جمال عبد الناصر في ٣٠ مارس الذي أصدر فيه بيان ٣٠ مارس كمر عبارة الشعب يطالب وأنا معه وكانت ٩٠٪ من المطالب هي التي وردت في بيان نقابة المحامين الذي عكس رأي الناس.

معنى ذلك أنه في أحلك الأوقات بالنسبة للحريات لم يس محام. لم ينع محام من التعبير عن رؤية في نقابة المحامين مهما كان كلامه خطيراً وطالما تمارس الديمقراطية بأسلوب صحيح لا يمكن أن تصادها قوة مهما كانت. والضمانة الوحيدة هي في الناس وفي القيادات. القيادات النقابية التي يتم انتخابها بطريقة غير واعية هي التي تؤدي بالنقابات إلى التجمية والتدهور الذي نعيشه الآن.

أعود للتصور المطروح، والذي يقصر دور النقابة على العمل العام والدفاع عن مصالح المهنية وأعتقد أنها فكرة في غاية الأهمية على أن تكون هناك جمعية علمية مشكلة من مهنيين أيضاً جمعية علمية مثل الجمعية الطبية المصرية تنتخب من الأطباء ومن كبار الأطباء. ومن ناس ذوي حيضية. وجمعية للمحامين وجمعية للأطباء. وجمعية للمهندسين هذه الجمعيات تختص بكل مايتعلق بممارسة المهنة بما في ذلك صرف المعاش لأن المعاش يتحول أحياناً إلى موضوع للمساومة وإذلال الناس

الموضوع الثاني قضية الزيادة الهائلة في أعداد أعضاء النقابات المهنية دون وعي. في نقابة مثل نقابة المحامين القلة تريد أن تحمل النقابة مسئولية حل مشكلة البطالة وتشغيل كل من يتخرج من كلية الحقوق. والنتيجة هناك ألف بل عشرات الآلاف من المحامين لايجدون حتى مكتب محام للتصريف فيه. آلاف المحامين لايجدون من يعملهم المهنة بعضهم يقف على أبواب المحاكم بحثاً عن أي قضية ولم يمارس المحاماة بطريقة صحيحة ولم يتعلم التقاليد ومستند أن يحول المهنة إلى أسلوب للنصب والإجرام. هذه الممارسات خطيرة على المهنة وخطيرة على النقابة وخطيرة على المجتمع كله. الدولة غاشية ولا تقوم بدورها في علاج مشكلة البطالة والنتيجة أن خريج الحقوق يدفع رسوم القيد بطريقة أو بأخرى وسرعان ماينتصره الدولة غير متعطل. رغم أن الواقع عكس ذلك. إنني لأطالب الدولة بأن تجد وظيفة لسبعين ألف محام متعطل في الحكومة والنطاق العام ولكن هناك حلول كثيرة. مثل تكوين مؤسسات للمساعدة القضائية يعيشون فيها بمجريات وتعملون منها المحاماة.



أحمد نبيل الهلالي:

★ هيمنة الإخوان المسلمين على عدة النقابات

المهنية ليس بسبب الأزمة الحالية .

★ الدولة الجوليسمية تستهدف حزب استقلالية النقابات

المهنية .

★ النقابات المهنية تحولت إلى « جراحات » لعشرات

الآلاف من المهنيين الشباب العاملين

أما إذا كن المقصود أن هناك ميلاً للدولة للاحتواء الأمنى وتعتمد الأسلوب الأمنى ، فهذا أمر طبيعي في بلدنا وسبيل قائما ، على يد القيادات النقابية أرواعية التي تؤمن بقومية القابة وترفض الخضوع والتسليم .

نبيل الهلالي

في تصوري أن المهنة الحقيقية للنقابات المهنية هي اقتصادها لاستقلاليتها لأن هذه الاستقلالية مطبوعة بين قسلى الرضى ، هيمنة حكومية أو محاولة هيمنة حكومية من ناحية وهيمنة التيار السياسى الواحد من الناحية الأخرى ولكن تتحقق الاستقلالية للنقابات المهنية يجب أن ترفع جميع الأيدي عن النقابات المهنية ، يد المشرع ويد الدولة بأجهزتها ويد الأحزاب والقرى السياسية . بدون ذلك لاستقلالية وستحيل تصور تفرز استقلالية للنقابات المهنية في غيبة الديمقراطية في المجتمع . وبالتالي المدخل للوصول إلى استقلالية حقيقية للنقابات المهنية هو تحقيق تحول ديمقراطى حقيقى فى المجتمع . نحن الميث الحديث أو نصر أن تكون النقابات المهنية جزر ديمقراطية وسط محيط لاديمقراطى . من هب أركز على القيود التشريعية الخطيرة الرائدة على الاستقلالية النقابية .

حظر لتبديد هي القوانين أو ترسانة التشريعات التى تحكم النقابات المهنية وأتى تتناهى مع الدستور من ناحية ومع المواثيق الدولية التى صدقت عليها مصر

فالإعلان العالمى لحقوق الإنسان ينص فى المادة ٢٣ على أن لكل شخص حق إنشاء النقابات مع آخرين والإلتصاف إليها من أجل حماية مصالحه . فهل يملك المهنيون المصريون حق إنشاء نقابة مهنية مستحيل . النقابة المهنية لا تقوم بإرادة أبناء المهنة وإنما يجب أن تنشأ بإرادة الدولة ، الدولة تعطى الضوء الأخضر فيصدر قانون إنشاء النقابة المهنية . ولا يستحيل قيام نقابة مهنية . ولذلك نجد مثلاً المهنيين العاملين بالإذاعة والتليفزيون يناضلون منذ سنوات أربعة تقريباً أو أكثر من أجل إنشاء نقابة مهنية للأذاعيين ورغم أنهم تقدموا لمجلس الشعب مشروع قانون صاغه ألف لاذعى استمر مجلس الشعب يناقش هذا المشروع

وتستوعب أعداداً كبيرة منهم فى القاهرة والمحافظات . هناك نظم المحامى المرنق لم أنا أخذت بهذا النظام فى مصر سيجد المحامون المتعطلون فرصة للعمل والتدريب وفى ذات الوقت أحل مشكلة نقابة المحامين التى تنوء بأعداد محسورة عليها خطأ فهم لا يمارسون المهنة ، والقابة لا تستطيع حل مشكلتهم ، والتنتيجة استغلال الآلاف من خلال ما يسمى اليوم بلجان الدعوة الإسلامية ولجان الشريعة والتي ينضم إليها هؤلاء ويتلقون مبالغ ضئيلة ، هي فى الواقع فئات ، ولكن من خلال ذلك يتم شراء أصواتهم ، وهي أصوات تعبر عن عجز الدولة عن مواجهة البطالة . باختصار نحن نحتاج لنقابة جداول القابة من الأعداد الزائدة التى دخلت فيها نتيجة أن مشكلة البطالة لا تراجه المواجهة الحقيقية وعندما تعود النقابة إلى حبسها الخليلى . ستعود تتزايد المحاماة والقيم ، وأظن كلنا نتذكر ما سعى بانتفاضة المحامين ، والتي سميت بثورة الجياح . الموضع لم يكن مجرد خلاف بين أحمد ناصر وأحمد الحراجة وإن المحامين كانوا مع أحمد ناصر . ولكن الحقيقة أن المحامين المجرى كانوا ساحطين ويتحدثون عن أن الحراجة لديه ٧ عربيات ويكسب ملايين والواحد فيهم مثل لاقى ساندوتش طبيب هايعيشوا أراى طبيب ماينضم لأحمد ناصر وينضم لأى واحد بقوله تعالى نكسر أحمد الحراجة .

إن مشكلة النقابات المهنية تتمثل فى المضرة غير الحقيقية والخلل الصريحة تبدأ بحل مشاكل البطالة وهي الخطر الحقيقي على الممارسة المهنية وعلى الممارسة العامة فى نفس الوقت .

عبد الغفار شكر

الأستاذ أحمد يحيى طرح قضايا بالغة الأهمية ولكن لاحظنا أن المثلل طرح فى إطار نقابى فقط .

أحمد يحيى

البعد السياسى يتصل من وجهة نظرى فى أن منظم الأحزاب الوليدة تعاني مآنتيه النقابات وأكثر ، المسألة ليست مسألة النقابات فقط فأغلبية الأحزاب تعيش على إعانة الدولة ، أحزاب ورقية ليس لها دور حقيقى ولا عندها قدرة على التنظيم . إذا كانت هذه قدرة للدولة على تنظيم المدارس الديمقراطية ممثلة فى الأحزاب فكيف أنشر حلولاً لازمة . نقابات على يد الدولة . الحل من وجهة نظرى فى يد أبناء المهنة أنفسهم

أربع دررات متتالية دون أن يرى النور.

من جهة أخرى المادة ٣ من الاتفاقية التي أشار إليها الأستاذ حسين عبد الرازق اتفاقية الحرية النقابية وحماية حق التنظيم النقابي رقم ٨٧ لسنة ٤٨ ينص على أن للنقابات الحق في وضع دساتيرها وأنظمتها .

المحكمة الدستورية العليا في الحكم التاريخي الذي أصدرته بعدم دستورية قانون حل مجلس نقابة المحامين فسرت ووضعت الإطار للاستقلالية النقابية والديمقراطية النقابية وقالت بوضوح أن المادة ٥٦ من الدستور إذ تمنع على أن إنشاء النقابات على أساس ديمقراطي حتى يكمله الدستور ، إنما قصدت ضمان حق أعضاء النقابة في صياغة أنظمتها وبرامجها ونظم إدارتها وأوجه نشاطها واختيار ممثليها في حرية تامة وتلك هي الديمقراطية ، ومع ذلك فعندما يصدر قانون أو تعديلاً لقانون من قوانين النقابات المهنية يرفضون استشارة النقابات المهنية في هذا التعديل ويتم من خلف ظهرها .

الحل في تقديري هو إعادة النظر في كل التشريعات المنظمة للنقابات المهنية وتمكين كل نقابة من خلال الجمعيات العمومية ومن خلال الأعضاء في أن يضعوا مشروع قانون جديد لنقابتهم ويستقلوا بوضع هذا المشروع ليعبر عن آرائهم ولا يفرض عليهم من خارج النقابة .

المأساة أن بعض النقابات المهنية محرومة حتى من سلطة إصدار لوائحها الداخلية . رئيس المجلس الأعلى للصحافة له حق إصدار اللائحة الداخلية لنقابة الصحفيين ولائحة آداب مهنة الصحافة . وزير الري هو الذي يصدر النظام الداخلي لنقابة المهنيين ووزير الزراعة هو الذي يصدر النظام الداخلي لنقابة المهن الزراعية .

أكثر من هذا يقسمين النقابات المهنية تخضع النقابات لوصاية حكومية خالقة طبقاً للمادة ٦٤ من قانون نقابة الصحفيين لرئيس المجلس الأعلى للصحافة أن يستصدر قراراً من رئيس الجمهورية بحل مجلس إدارة نقابة الصحفيين وتعيين لجنة مؤقتة لإدارة شئون النقابة . هذا الاختصاص كان في السابق لوزير الإرشاد القومي انتقلت صلاحياته إلى رئيس المجلس الأعلى للصحافة . وقانون نقابة الصحفيين يوجب على لجنة قيد الصحفيين أن ترسل قبل انعقادها بثلاثين يوماً على الأقل بياناً بأسماء طالبي التقييد إلى المجلس الأعلى للصحافة لإبداء الرأي فيه . وزير الري يحدد بقرار منه نوع وحجم الأعمال الهندسية التي يجوز لمعضر النقابة ممارستها طبقاً لتخصصه بعد أخذ رأي النقابة .

أخطر نموذج للوصاية هو القانون ١٠٠ ، ونحتاج لوقفه عند هذا الدورن للأسف مازال هذا القانون الخطير محل خلاف داخل صفوف القوى الديمقراطية ، كما أشار الأستاذ عبد الغفار

وفي تقديري أنه ليس صحيحاً أن القانون ١٠٠ يهدف إلى تمكين الديمقراطية القانون يهدف لتحديد إلغاء حق المهنيين في انتخاب مجالس إدارتهم بفرض شروط تعجيزية فكما رأينا فهناك ٦ نقابات لم تستطع إجراء انتخاباتها نتيجة لهذه الشروط .

ماهي حكاية القانون ١٠٠ إذن . أنا ضد الرأي الذي يختصر عبوب القانون في أنه صدر دون أخذ رأي النقابات فهذا محرو نقد للقانون من حيث الشكل وهذا منطوق خطير لأنه يمس الجوهر غير الديمقراطي لهذا القانون .

ثاني لنقول بأن القانون الجديد يستهدف تعصيق الديمقراطية النقابية وتوسيع قاعدة المشاركة في العملية الانتخابية فكل مفترض فالضمانات التي ابتدعتها القوانين مرفوعة بالحرف من اللائحة الطلابية بينة السمعة الصادرة عام ١٩٧٩ والتي أدت للقضاء على الديمقراطية في الجامعات فخصرته

الشرط التعسفي الرأوي في القانون لاعتقاد جمعية الانتخاب لا مثل

له في أي انتخابات أخرى نسبة الـ ٥٠٪ أول مرة ثم ٢٣٪ لا تتحقق لا في انتخابات مجلس الشعب ولا في انتخابات مجلس الشورى ولا حتى في استفتاء رئاسة الجمهورية . ومجلس الشعب الذي أصدر هذا القانون منتخب بنسبة ١٠٪ من مجموع الناخبين ومع ذلك يشترط ٥٠٪ لاعتقاد الجمعية العمومية للانتخابات ولا يجوز الاعتداد بتعريف انتخابات نقابة الصحفيين التي أشار إليها الأستاذ عبد الغفار شكر نقابة الصحفيين صغيرة العدد وتحريتها غير قابلة للتكرار في نقابة كبيرة العدد وهكذا استدخل النقابات الكبيرة العدد في الحارة السد .

المقالة الثانية التي تطرح في مواجهة المعارضة لقانون ١٠٠ هي كيف تعترض على الإشراف القضائي القضية ليست قضية إشراف قضائي فالقانون ١٠٠ لا يتحدث عن إشراف قضائي - فلا أحد صد إشراف قضائي - ولكن القانون يفرض وصاية للقضاء . وعدد من كبار السن من المهنيين على النقابات ، فيعطى صلاحية لجنة مؤقتة في أن تدبر شئون النقابة ستة شهور واتخاذ القرارات وبالتالي يفرض وصايا على النقابات ، وهذه مخالفة صريحة لحكم المحكمة الدستورية العليا الذي قال أنه " لا يجوز أن يدير النقابة إلا مجلس منتخب من الجمعية العمومية " وبالتالي لما يفرض القانون لجنة مؤقتة فهذا تحد صريح لحكم المحكمة الدستورية العليا . المهنيون ليسوا مقصرين حتى نرض عليهم وصاية حتى لو كان الرضى قاضى جليل . القضية لهم مهمة مقدسة هي إرساء العدالة ولا يجوز شغلهم عنه بإغرائهم في أعياء الإدارة اليومية لعشرات من النقابات العامة والنقابات الفرعية بينما قضايا الناس مكدة أمام المحاكم بنسب النص الشديد في عدد القضايا .

الأخطر أنه عندما يقرر مستشار أو قاض بمسئولية التظلم ، ويصبح نصف مجلس النقابة قضاة فنحن نلغى الدور القومي للنقابة المهنية لأن أي دور قومي له طابع سياسي واضح ، كيف يقوم القاضي بعمل سياسي والمادة ٧٣ من قانون السلطة القضائية تنص على أنه يحظر على القضاة بالاشتغال بالعمل السياسي .

كذلك فالقانون عندما يستر انتهاكه للدستور بفالة قضائية يحاول يخبث أن يفهم القضاء في الحركة الدائرة بين النقابات المهنية وبين الدولة رغم أن القضاء يجب أن يظفراً بعيداً عن هذا الصراع لأنهم الملاذ الأخير في الفصل في هذا النزاع إذا ما طرح عليهم قضائياً : القانون أيضاً يهتد استقلال القضاء فمن سيراقب القضاء أعضاء اللجنة التي تدبر النقابة ستة شهوراً من سيحاسب هؤلاء القضاة وهل يتفق مع استقلال القضاء ، وكرامة القضاء أن يخضع مجموعة القضاء أعضاء لجنة مراقبة ديون المحاسبة . والمحاسبة الجمعية العمومية للنقابة ونشرهم كما يحدث مع إبراهيم نافع أو أحمد المخرجة أو غيرها

من المفارقات المثيرة للسخرية أن السادات عندما أصدر القانون ١٢٥ لسنة ٨٧ بحل مجلس نقابة المحامين جاء في المذكرة الإيضاحية وبرت الدولة تدخلها وحل مجلس نقابة المحامين قائلة أن المشرع اضطر لتدخل لحل مجلس النقابة لما بدأ مجلس النقابة الحالي ينحرف بالنقابة عن رسالتها ويتخذ منها منبراً يتجمع حوله أعداء السلام والحق الذين عليه وبدأ واضح عزز المحامين عن محاسبة مجلس نقابتهم في ظل القانون الحالي الذي يستوجب لصحة انعقاد الجمعية العمومية غير العادية المختصة بسحب الثقة أن يحضر اجتماعها نصف عدد المحامين الأمر الذي أصبح معه اجتماع جمعية عمومية غير عادية مستحيلة وتدور الأيام وإذا بشرط حضور ٥٠٪ من الجمعية العمومية الذي اعتبر بالأمس عقبة تعيق الديمقراطية بنقل بقدرة قادر أداة لتعصيب الديمقراطية . وهكذا يتبدل حكام هذا الرمان مع القانون باعتباره قطعة صلصال لبنة هبة طبيعة

يشكلونها حسب أحوالهم المتغيرة.

صلاح عيسى

استطاع لما قاله الأستاذ نبيل اعتقد أن الهدف الأساسي من انشائه كان استدعاء الأغلبية الصامتة في النقابات المهنية لإغراق ميكنة ان تسمية الجز، الواض والمهتم بالعمل النقابي والمشتغل به من المهنيين في نقابة الصحفيين عندما فكرت الحكومة في السيطرة على النقابة بعد التصدام مع السادات الذي كان يريد تحويل النقابة إلى ناد قماراً أن العناصر النشطة والمعارضة لا يزيدون عن ٣٠٠ صحفي بينما أعضاء النقابة حوالي ١٠٠٠، فلما نجحنا في حشد بقية أعضاء النقابة (٧٠٠) وأغلبهم موظفين يطعمون الرؤساء فاستطع أن نسيطر على النقابة ونقتضي على المعارضين لكاتب ديفيد والرافضين لفصل الصحفيين المصريين في الخارج ولتحويل النقابة إلى ناد.

وبالفعل طبقت التجربة وأثبتت نجاحها اعتباراً من عام ١٩٨١ تحديداً واستخدمت أنوبيسات المؤسسات الصحفية القومية لشحن المواطنين والصحفيين الثنائيين عن النشاط النقابي ولا يعرفون عنه شيئاً، وبدأ استدعاء الصحفيين في البلاد العربية بتذاكر طائرات محابية، ولهدف الأساسي إغراق القسم المشتغل بالعمل النقابي والمهتم بشئونه والفهم للترابيه والعراق لقياداته، هذا الحشد دوره الانتخاب فقط، ونجحت هذه التجربة في حصار القوى المدنية غير الحكومية في نقابة الصحفيين، وعندما أصدرت الحكومة القرار ١٠٠ كان تقديرها أنها ستفترق لأغلبية التي تنتخب الجماعات الإسلامية بأكثرية يسهل قيادتها ولكن هذا السيف قد يرتد على أصحابه، فهذه الأغلبية يمكن في ظل ظروف معينة أن تنتخب الجماعات بدلاً من الحكومة.

العمل النقابي في أساسه عمل تطوعي وفي كل النقابات المهنية بالعمل النقابي ترشيحاً وانتخاباً أقلية، وإغراق هذه المجموعة القلبية في أغلبية صامتة غير مهتمة يمكن أن يؤدي إلى كوارث في وقت من الأوقات في تناول الأستاذ أحمد يحيى لموضوع حل أزمة النقابات المهنية وركز على تقديم المهنيين أنفسهم للحلول التي اعتقد أنه لأحد في هذه الدولة يريد حلاً للمشاكل، خصوصاً فيما يتعلق بالمسائل التي لها صلة بالممارسة الديمقراطية وأضررب مثلاً لذلك من نقابة الصحفيين.

في عام ١٩٩٠ وجدنا أننا نواجه مشاكل خاصة بممارسة المهنة - ويقاسر النقابة ويقاسر سلطة الصحافة وطبيعة ملكية المؤسسات الصحفية وحرية الصحافة والصحفيين والقوانين المقيدة للحرية وأوضاع المؤسسات الصحفية، فعندنا مؤتمراً استمر ثلاثة أيام انشغله رئيس الوزراء وحضره وزير الإعلام وممثلون للحكومة وحضره كبار الصحفيين وأصحابهم المختلفين والنقابة السابغين ومنهم كامل زهيرى وحافظ محمود وإبراهيم نافع. وكان أسبوعه العام جلال عارف وكان السبب في حينها مكرم محمد أحمد، وانتهى إلى محسرة دامة من التروصيات تشكل مرجعية لحل مشاكل الصحافة المصرية على صعيد صناعة الصحافة على صعيد المؤسسات الصحفية على صعيد النقابة وعلى صعيد القوانين المقيدة للحرية، وصدقت الجمعية العمومية عام ١٩٩١ على هذه التروصيات وشكلت لجنة من مجلس النقابة برئاسة إبراهيم نافع ومن عدد من أعضاء الجمعية العمومية لصياغة هذه التروصيات في شكل مشاريع قوانين. فوجئنا بالدولة في خلال عام واحد تتقدم مشاريع قوانين وإجراءات تتعلق بالصحافة دون أن تأخذ حرقاً من التروصيات أو تهتم بما قرره الصحفيون بإحسانهم، بل كانت هذه المشاريع على عكس الحلول التي صدرت عن المؤتمر.

تسمية نقابية أخرى تتعلق باستخدام الخدمات وتخزينها، وفي لغة بدأنها الحكومة ثم انتزعت الجماعات الإسلامية هذا السلاح منها واستخدمت

مأكدة لها في بعض النواحي المهنية والإشلاء على مجالها

قد تجوز الأمر قضية توفير الخدمات، وأصبحت في حقيقة الأمر رشة مقبحة، وأدعت الحكومة في انتخابات مارس الماضي في نقابة الصحفيين حوالي ٣٥ مليون جنيه على النقابة والصحفيين مقابل، أن ينحسروا إبراهيم نافع والنقابة الحكومية، أخذ الصحفيون بدل جديد ٥٠ حسناً شهر، ونشر ذلك علناً في الصحف، وعلقت النقابة تحت كاريوكا قاتلة "يقولوا غلبنا وقاصين، طيب إحنا ولنا القانون ١٣ واعتصمنا ضده بينما الصحفيين، لم يتحركوا ضد القانون ١٠٠ مقابل جنسون جتبهما لكل واحد منهم".

باختصار فتعزيب الانتخابات وتحويلها إلى نوع من الرشة المقبحة أنسد العمل النقابي وحول الخدمات إلى سلاح لفرض تبعية النقابة للجهة التي تقدم الخدمة، سواء كانت الحكومة أو تيار سياسي، أو جهات أجنبية من خلال مرشحين معينين وأسماء معينة تقدم بدورها بعض الخدمات. وقد أدت هذه الظاهرة في نقابة الصحفيين إلى إقبال أعداد كبيرة من الصحفيين لشرده على النقابة، ولم يكونوا يقتربون منها في الماضي، بل أن بعض الصحفيين لم يكن مهتماً بالانضمام للنقابة الآن هناك تسابق على عضوية النقابة من موظفين في المؤسسات الصحفية ومندوبي الإعلانات، لعضوية النقابة تعني زيادة في الأجر في كل انتخابات وأرض ومساكن بالتفصيل وسيارات.. إلخ.

لم يعد الانضمام للنقابة من أجل تجمع مهني يدافع عن مصالح حقيقية ولكنه يوشك أن يتحول إلى تجمع مستهلكين وراغبين في الحصول على مزيد من الخدمات من خلال الانضمام للنقابة.

اللقطة الجوهرية في تملقني والتي أختلف فيها مع الأستاذ أحمد يحيى، هو تركيز اشكالات في القيادات النقابية والقول بأن الحكومة غير مسئولة. لنشور الأول عن أزمة النقابات المهنية هي الحكومة، والمنشور الثاني هي الأحزاب السياسية الضعيفة والتي تتذلل للحكومة في يديها ضعفاً على ضعف في داخل النقابات وفي المجتمع. ومن واجب الحكومة ومن وجباً جميعاً أن ندرك أنه الإشكالية في المجتمع المصري كنه هي إشكالية إطلاق حرية المنافسة السياسية كهدف يمكن أن يضع كل تياراً سياسياً في حسمها الحقيقي.

أما على عكس كثيرين أعتقد أن الإخوان المسلمين أخطر من الجبهات التي تقارص العنف لأن الجماعات التي تقارص العنف جماعات مؤقتة ورفق محدودة العدد سيتم تصفيتهم طال الزمن أو قصر. سيتم تصفيتهم لأن في مصر دولة تملك قوة السلاح وتستطيع تصفية أي أحد آخر يحمل سلاحاً ضدها. أما الخطر الحقيقي فيأت من القوى التي تستخدم الأساليب السياسية للتسلل إلى منظمات المجتمع ولا تستطيع مراحتها سلاح الدولة لظروف محلية وظروف دولية، والمواجهة الحقيقية تكون بإطلاق حرية المنافسة السياسية أمام الجميع حينئذ سيخردون إلى حجمهم الطبيعي، وكما قال فزاد سراج الدين، نحن البنا رشح بنفسه في البرلمان وسقط في انتخابات حرة، ونجح مكرم عبيد في استناب مرشح الإخوان. وفي ظل المنافسة السياسية الحرة سينفرد الإخوان المسلمون إلى حجمهم الحقيقي. وإذا استقام الوضع في النقابات ورفعت الحكومة يدها عنها، وقدمت الخدمات للنقابات بطريقة صحيحة من خلال عضدات في الموازنة لا ترتبط بالانتخابات أو مرشح بعينه، وإذا كحق للناييين، وإذا فصل في نقابة كنفابة الصحفيين ما بين سلطة الإدارة والنقابة - نسيموه الإخوان المسلمون إلى حجمهم الطبيعي في النقابات. أنشغل إلى موضوع التفرقة بين الترخيص بممارسة المهنة وبين المصالح النقابية هذه تصفية تحتاج إلى تفكير طويل مثلاً الأستاذ كامل زهيرى قال في مباحثات سابقة أن قانون النقابة - نقابة الصحفيين -

حسين عبدالرازق:

★ لم يعد مسموحاً بجوء صوت مستقل عن الدولة خاصة .. وبالبلا ديمقراطية على انتخابات

مجلس الشعب

★ قانون النقابات يتناقض بصورة صارخة مع الاتفاقية الدولية للحريات النقابية .. وينتهك

الدستور ..



يريد الحق النقابة بالحكومة أو بالحزب الحاكم أو بمؤسسة معينة أو بشخص معين وتشكل من أفراد من كافة الأحزاب والتيارات السياسية سواء من المرشحين أو من المتحيزين لهم والقطب الثاني أو التيار الثاني تكون من خلال ممارسة متصلة لمدة خمس أو ست سنوات وضم مرشحين وناخبين من كل الأحزاب والتيارات السياسية

طبعاً بالنسبة لقابة الصحفيين لا توجد مشكلة تبار الإسلام السياسي والمراجعة كانت بين سيطرة حزب أو حكومة أو شخص أو مؤسسة وبين الاستقلال . هذا التيار الاستقلالي يبدو ضعيفاً فأى من مرشحيه لم يقف وراء حزب موحد ولا اعتماد وبعض المرشحين كانوا مبعدين عن العمل في مؤسساتهم الصحفية فمثلاً جلال عارف الذي رشح نفسه لموقع لنقيب في مواجهة إبراهيم نافع ممنوع من الكتابة والعمل في مؤسسته منذ حوالي ٦ سنوات .

أما أيضاً ممنوع من العمل والكتابة في المؤسسة الصحفية التي أصعب بها منذ عشرين عاماً بالضبط ومع ذلك استطاع التيار الاستقلالي تحقيق انتصار هام .

من هنا يأتي أهمية مقال الأستاذ أحمد يحيى حول دفع القوى الديمقراطية والقيادات النقابية . للألف فهناك عزوف من هذه القيادات بعضها ترفعا وبعضها بأساً ، وآخرون يراهنون على الحكومة والحزب الحاكم بمقولة وحدة القوى المدنية .

طبعاً دون إهمال العلاقة بين أوضاع النقابات والأوضاع في المجتمع وضرورة تحقيق الديمقراطية على مستوى الوطن .

الملاحظة الأخيرة حول الفصل بين العمل النقابي وبين الترخيص وما يشبهه من تأديب وغيره . وأن هذا الاقتراح ليس بدعة نهر موجود في أغلب الدول الديمقراطية مثل فرنسا . فهناك أكثر من نقابة ورابطة للصحفيين للدفاع عن مصالحهم وتنظيم شئونهم المهنية ولكن الترخيص مسئولية لجنة تشكيلها الدولة ولها نوع من الاستقلالية تقع لتخفيض وتعارض التأديب .. الخ

الواقع أن النقابات المهنية في مصر الآن عاجزة عن محاسبة أعضائها . نظروف الانتخابات وقد تم إفساد جداول التقييد ، ومع ذلك فالوضع كله يحتاج لدراسة في ظل وجود نقابة مهنية وأخرى عمالية وفي ظل تحريم التعدد النقابي .. إلى آخر الأوضاع الخاصة بمصر .

وشكراً .

قبل عام ١٩٧٠ كان يعطى سلطة التقيد وحق ممارسة المهنة للجنة قضائية من خارج النقابة وأنا ظننا تنازل من أجل أن نحصل على أن تكون النقابة سيادة جدولها . وعندنا تولينا هذه السلطة أفسدنا الجدول هذه المشكلة إشكالية حقيقة فالنقابات مثل كل مؤسسات هذا المجتمع أصبحت متطوقة عشوائية نتيجة لتضارب السياسات وهكذا نجح الإخوان المسلمون في النقابات كما نجحوا من قبل في المناطق العشوائية وفي المنظمات العشوائية . وفي الأحزاب العشوائية هذا وضع يحتاج إلى نوع من التفكير الدقيق فلكي يستقيم العمل النقابي استقامة حقيقية لابد أن نضع ضوابط للتصريح بممارسة المهنة لا تتدخل فيها عوامل الانتخابات وإنما تضمن الحفاظ على التقاليد المهنية وأصول العمل النقابي ..

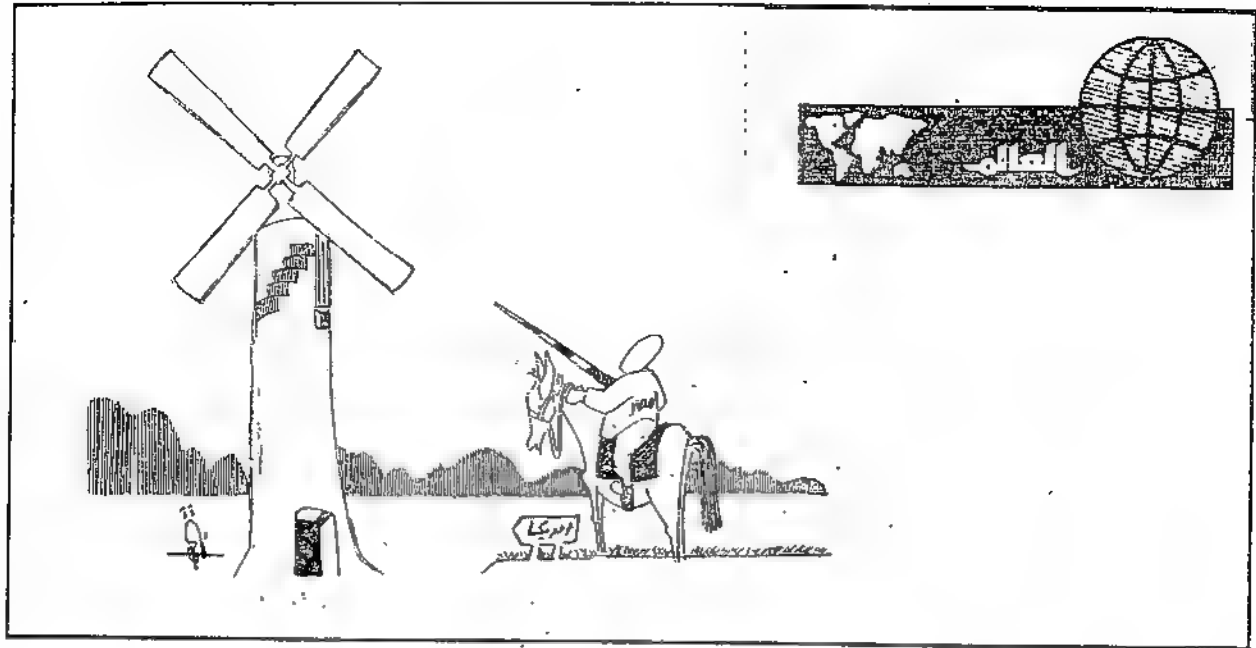
وهناك قضية أخرى تتعلق بالحقوق الاقتصادية أعتقد أن النقابات المهنية ينبغي أن تتحرك في إطار أنها منظمات مهنية يمتنع وأن ما يتعلق بالحقوق الاقتصادية ينبغي أن يمارس في اللجان النقابية العمالية فأى مهني عضو في نقابة مهنية وأخرى عمالية . أما أنا كصحفي عضو في نقابة الصحفيين وهي نقابة مهنية وعضو في نقابة عمالية إسما نقابة العاملين بالصحافة والطباعة والنشر وإذا أمكن الوصول إلى هذه الصيغة ربما يكون أفضل لأن إدخال البضال من أجل مطالب اقتصادية ضمن نشاط النقابات المهنية أفسد المهنة . لم يعد هاك مهنة في مصر الآن لها تقاليد ليسر أن تجد نقابة الأطباء تفصل طبيباً لأنه يفرغ عن تقاليد المهنة أو يمارس عمليات إجهاض ونفس الظاهرة للصحفيين والمحامين .

حسين عبد الرزاق

سأكتفى بملاحظتين فقط . أنا أتفق مع الأستاذ نبيل الهلالى أن حل الأزمة لا يمكن فصله عن تحقيق الديمقراطية في المجتمع وبالذات إعادة القوانين التي تقيد الحريات . فببساطة أن تكون هناك نقابات مهنية ديمقراطية في مجتمع غير ديمقراطي أيضاً لابد من معالجة الأوضاع القانونية الخاصة بالنقابات لكن هذه الحقيقة لا تمنى أن يعلق النقابيين كل شيء على حل مأزق الديمقراطية في المجتمع . لأن تحقيق الديمقراطية المجتمعية يحتاج لضال طويل للمجتمع كله طرف فيه . أن علينا كتابيين مسئولية ودوراً في مواجهة أزمة النقابات المهنية .

وتلج على فكرة الطريق الثالث أو التيار الثالث فمجردة نقابة الصحفيين الأخيرة إشارة واضحة إلى هذا الطريق

كانت انتعابات الصحفيين في جبهتها مواجهة بين قطبين . قطب



هل اجتاز مبارك اختبار «أصعب محادثات مصرية أمريكية»؟ .. { أهم نتائج المحادثات بالم تحقته .. }

موضوعي لهذه الزيارة ونتائجها من زارة الرؤية التي تقع في واشنطن. ومن المفيد أن نبادر إلى تأكيد ما نعتقد أنه السبب الرئيسي وراء هذا التباين بكل ملامحه التي أشرنا إليها .. ذلك أن هنا السبب هو الكفيل بالقاء ضوء على ماحدث الزيارة ونتائجها من غموض والتباس.

والسبب - في اعتقادنا - هو أن التناقض بدرجات مختلفة كان الصلة الرئيسية في مواقف الطرفين كل إزاء الآخر .. وكل إزاء العلاقات بين البلدين وبالتالي كل إزاء الطريقة التي جرت بها العلاقات بينهما وكيفية معالجتها ، وطبيعة الحال فإنه كان لكل من الطرفين - الولايات المتحدة ومصر - رغبة في تصفية الخلافات بما يتفق مع سياسته ومصالحه ووجهات نظره ومناخه بالتناقض هنا ليس في الأساس التناقض بين الطرفين فحسب - المصالح

مستمر كرم

تباينت وجهات النظر الأمريكية إزاء زيارة الرئيس حسنى مبارك الأخيرة للولايات المتحدة كما لم تتباين إزاء أى زيارة سبق أن قام بها لرواشطن ، وكما لم تتباين إزاء أى زيارة كان قد قام بها الرئيس الراحل أنور السادات للقاهرة الأمريكية .

وقد شمل هذا التباين درجة أهمية الزيارة وأهمية دور مصر ، وأهمية العلاقات الأمريكية المصرية ، كما شمل درجة "خطورة" الخلافات بين الدولتين اللتين تربط بينهما علاقات تروى روسيا وإسلاميا - في العادة - بأنها "علاقات صداقة وتحالف" . ثم شمل التباين في وجهات النظر الأمريكية إزاء زيارة مبارك النتائج التي أسفرت عنها محادثاته التي شملت - ولم يكن ذلك شيئا غامضا مسألون كسا بما للبعوض - الإدارة الأمريكية (السلطة التنفيذية) والكونجرس (السلطة التشريعية) .

ولهذا فإن هذا التباين الواسع والمتعدد الجوانب يشكل نقطة البداية لأي تحليل

رسالة واشنطن

والآراء والسياسات . إننا نتناقض أيضا داخل كل طرف

فقد كان واضحا أن السياسة الأمريكية تمناني من تناقض داخلي إزاء مصر والحلقات معها .. ليس فقط سين الإدارة (الهيئ الأبيض) ، حيث يتربع على عرش الرئاسة ديمقراطي " ليبرالي" والكونجرس حيث يتربع على عرش الزعامة جمهوريون " محافظون" والتناقض بين الاتجاهين السياسيين في الظروف الراهنة أشد حدة مما كان في أي وقت .. على الرغم من وجود أرضية مشتركة واسعة بين الحزبين في الظروف العادية ، خاصة فيما يتعلق بالسياسة الخارجية . وبالأخص فيما يتعلق بالشرق الأوسط ، ومصر ومن المنظر الأمريكي عامة قسم رئيسي من منظومة الشرق الأوسط إذا جاز التعبير .

من ناحية أخرى فإن التناقض كان واضحا أيضا على السياسة المصرية . وانعكس على طريقة تناول مصر لحلقاتها مع الولايات المتحدة . وإذا كان من اليسير تحديد سبب أساسي للتناقض في السياسة الأمريكية ، إلا أنه كان ولا يزال من الصعب للغاية تحديد سبب أو أسباب التناقض في السياسة المصرية إزاء الولايات المتحدة والعلاقات معها وطريقة معالجة الحلقات المتعاضدة بينهما .. خاصة إذا أزعنا جانبنا احتمال وجود تباين أو أكثر داخل " الإدارة الأمريكية " ، وبالطبع استحالة وجود تناقض بين السلطة التنفيذية المصرية (الرئيس مبارك) والسلطة التشريعية (مجلس

الشعب) .

لهذا لا بد من أخذ تناقضات السياسة المصرية إزاء أمريكا (ومعها أيضا) باعتبارها نوعا من " التناقض الداخلي" الفكري والوجداني داخل صانع القرار المصري . وإذا شئنا التبسيط أو التقريب يمكن أن نقول أن صانع القرار المصري بدأ قبل المحادثات في واشنطن وأثناءها وبعدها " صاحب بالين" . عيونه على هدف .. وعينه الأخرى على هدف آخر ، يريد التأكد من استمرار العلاقات المصرية - الأمريكية بنسبها السائد منذ نهاية حرب ١٩٧٣ ، ويريد في الوقت نفسه الاستجابة لمقتضيات التفسيرات الدولية والإقليمية (القومية) التي تواجه مصر بتحديات جديدة من نوع لم تخفها منذ سنوات طويلة

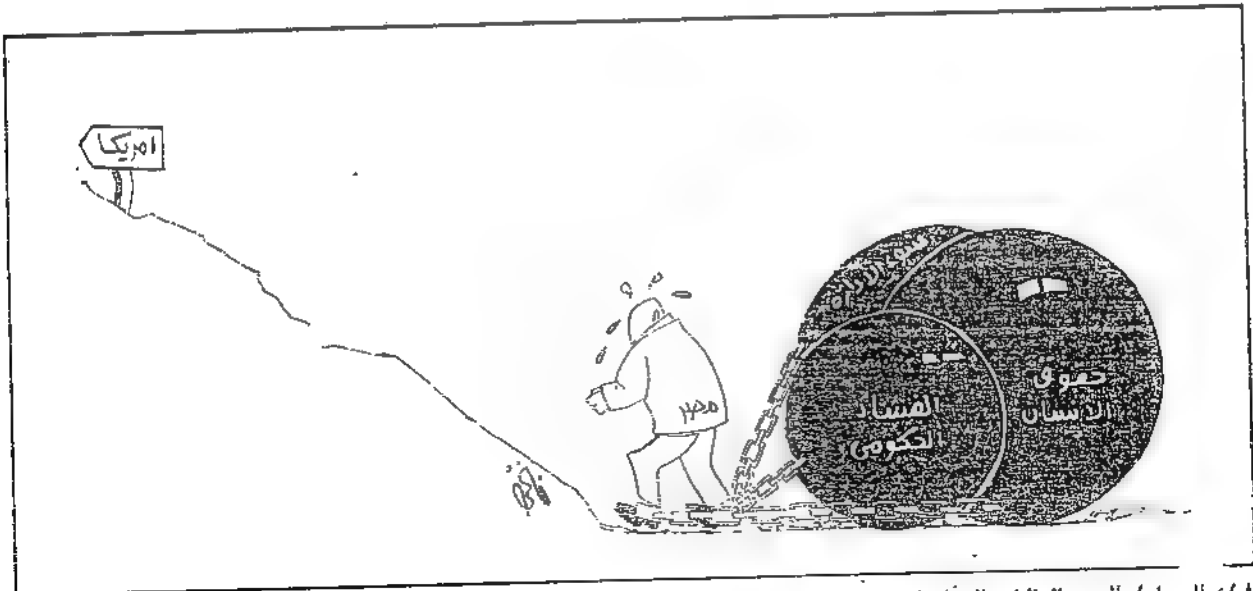
وليس خافيا أن الإدارة المصرية - إذا استخدمنا التعبير الأمريكي - تمر بمرحلة تعي فيها جيدا ازدياد عمق وحدة التناقض بين فط العلاقات الأمريكية - المصرية في المرحلة السابقة (من ١٩٧٣ إلى ١٩٩٣) والمرحلة الراهنة التي يتشكل فيها الشرق الأوسط من جديد تحت تأثير عوامل خروج إسرائيل الاستراتيجي والاقتصادي والتفاني للعب دور كان محروما عليها في " الشرق الأوسط " حيث كانت الحرب وسيلتها الوحيدة للتعبير عن حالة الصراع بينها وبين القوى الأخرى في المنطقة

ولا بد أن ننتبه أيضا إلى أن تناقض السياسة المصرية الذي انعكس في صورة تردد في كثير من الأحوال ، كما في حالة مرضوع

التجديد لمعاداة حظر انتشار الأسلحة النووية وضرورة إلزام إسرائيل بها ، قد أسهم بدور في تعميق تناقض السياسة الأمريكية إزاء مصر ومبارك والعلاقات الأمريكية - المصرية ومن المفيد هنا أن نعطي صورة للمدى الذي وصل إليه التباين في النظر إلى الزيرة والمحادثات ونشاطها من جانب المحللين الأمريكيين .

وعلى سبيل المثال فإن تقريراً خاصاً - ظهر في نشرة " تقرير واشنطن من شؤون الشرق الأوسط " في عدد أبريل - مايو ١٩٩٥ ذهب إلى حدد القول بأن مصر في سياستها الجديدة بشأن التنبيه إلى خطر اشتناء إسرائيل والرئاسة النووية الإسرائيلية إنما تعطي إشارات إلى إعلان استقلالها عن السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط .. وقالت النشرة أيضا أنه بينما لعبت مصر دور حامل رسائل وشرطي أمريكا في العالم العربي حاولت أن تبقى داخل إطار الدوائر الثلاث التي وصفها الرئيس الراحل جمال عبد الناصر : الأفريقية والعربية والإسلامية . ولقد كانت هذه عملية توازن صعبة ، وفي الأشهر الأخيرة فإن الحكومة (المصرية) أظهرت رغبة في أن تتحدر - وإن لوقت قصير - من راعيها الأمريكي .

والنشرة المذكورة معروفة بتأييدها للعرب ومعارضتها لسياسة التأييد الأمريكي الإسرائيلي على طول الخط وبغض النظر عن المصالح الأمريكية لدى العرب .



وعلى الطرف الآخر من الصورة كانت هناك الرزمة السائدة غالباً في الإعلام الأمريكي بأن مهمة مبارك في واشنطن لم تكن تزيد كثيراً عن محاولة ضمان استمرار المساعدات الخارجية الأمريكية لمصر، بما يتطلبه ذلك من إقناع قادة الكونجرس الجدد بأهمية دور مصر من ناحية وصعوبة الظروف التي تمر بها من ناحية أخرى، سواء داخليا في مواجهة التطرف ومشاريعه أو خارجيا في محاولة دفع عملية السلام إلى هدفها النهائي : السلام الشامل مع إسرائيل.

ومع كل ما يمكن أن يقال عن أن الصحافة الأمريكية لا تنحصر لتوجيه رسمى من الإدارة الأمريكية ولا تنفع تحت تأثير الاتجاهات السياسية للكونجرس .. فإن الجو العدائى الذى خلق في واشنطن لزيارة مبارك وللصداقة المصرية لم تكن مسئولة عنه الصحافة الأمريكية وحدها ، إنما كانت مسئولة عنه بالمشاركة النشطة تصريحات كثير من المسئولين في الإدارة الأمريكية وبين زعماء الكونجرس.

كان زيارة الرئيس المصرى للولايات المتحدة الأمريكية تتم في زمن سابق .. قبل ثلاثين عاما مثلا . أى قبل اتفاقات كامب ديفيد والسلام مع إسرائيل وقبل الانفتاح الاقتصادى وعلاقات الصداقة مع أمريكا.

في الأحوال العادية - وحسب أهمية الدولة التي يزورها رئيس أمريكا - فإن الجو الدبلوماسى والسياسى والإعلامى والثقافى الذى يهدد لزيارة رسمية كهذه إما أن يكون وديا بحيث يعكس صورة مثبته وإيجابية عن العلاقات وإما أن يبدو محايدا وفاترا بتخريب التمهيد والاهتمام فتنتهى الزيارة وكأنها لم تحدث بالنسبة للرأى العام الأمريكى.

ولقد زار الرئيس المصرى واشنطن قبل ذلك مرات عديدة .. ولكن من المؤكد أن انطباعاته عن درجة الخصومة التي أبدت له وللصداقة المصرية بقيادته هذه المرة كانت شيئا غير مسروق .

يعترف النظر عن النتائج - والنتائج لم تكن سيئة وسلبية كما كانت الأحوال العامة للزيارة والمحاادثات المتعددة التي أجراها مع الإدارة ومع الكونجرس - فإن محادثات الرئيس مبارك في واشنطن في الأسبوع الماضى كانت بمثابة إحراج بناروب صغير في وسط عاصفة غائبة في شرق المحيط الأطلسي

كانت موهبة شاقة على غير العادة.

هل كان هذا كله بسبب مقاطعة مصر لرغبة الولايات المتحدة في التفاوض عن مشكلة الترسنة النووية والمضى نحو قبول تجديد معاهدة حظر الانتشار النووي إلى أجل غير محدد؟

لقد بدت مهمة الرئيس المصرى في واشنطن " مهمة ذات موضوع واحد " - هو موضوع المعاهدة النووية - هنا صحيح ، لكن هذا الذى بدا لم يكن أكثر من الجانب الوحيد الذى ركزت عليه الحملة ضد مبارك ضد سياسة مصر . وحتى الذين أشاروا إلى مشكلة مصير المساعدات الخارجية لمصر كواحدة من وسائل جدول أعمال محادثات مبارك في واشنطن اعتبروها مسألة جانبية تنفر من موقف مصر من المعاهدة النووية.

ولقد بدا في بعض الأحيان أثناء أيام الزيارة - التي امتدت من الأول إلى الخامس من أبريل الماضى - أن الحملة على مصر والسياسة المصرية تجاوزت الحد الذى يمكن لإدارة كليتتون تحملها دون أن يصبىها الحرج . ذلك أن في الإدارة الأمريكية من المسئولين والخبراء من يعرف جيدا أهمية مصر الإقليمية والعالمية .. ويعرف أن اعتزاز مصر باستقلاليتها أمن من المساعدات الاقتصادية . ويعرف أيضا أن الوقت الحاضر ليس ملائما أبدا لاتخاذ مطلق ضد مصر . خاصة في قضية تعتبر أكثر من قضية أمن استراتيجى قرمى للمنطقة العربية بأسرها : الترسنة النووية الإسرائيلية التي يمكن أن تحرق عملية السلام برمتها ، ومعها المركز الأمريكى في المنطقة وملحقاته من المصالح الأمريكية الاستراتيجية والاقتصادية والدبلوماسية.

مع ذلك فقد بدت واشنطن طوال أشهر سبقت مجئ مبارك إليها مدينة تقع سياستها وإعلامها وثقافتها ومصانع الأفكار وأجهزة رسم السياسة فيها في يد دولة أخرى وماسة هذه الدولة الأخرى ومثلها الدائمين في الولايات المتحدة .

أليس هذا هو الوضع المألوف؟ إلى حد كبير ، ولكن كان هذه المرة فوق ما هو مألوف . كان شيئا تجاوز التوقعات المصرية والمصرية .. وحتى توقعات الدبلوماسيين من الدول الأخرى الذين عتاهم قاصداً أن يراقبوا معركة مصر بشأن الترسنة النووية الإسرائيلية في قلب واشنطن.

وتكن تفسير التطرف الإسرائيلى في مهاجمة مصر في واشنطن على نحو وبدرة

من الحدة لم تعرف من قبل منذ توقيع معاهدة السلام في عام ١٩٧٩ .

لكن كيف يمكن تفسير الموقف الأمريكى .. إن لم يكن التسليم التقليدى في واشنطن بأن حوص مصر على استمرار المساعدات الأمريكية يجعلها مستعدة لقبول كل شيء.

لقد خلق هذا الوضع حالة من التعبد للمحادثات المصرية - الأمريكية . فلم تكن محادثات مبارك في واشنطن ، مع وزير الخارجية وارن كريستوفر ، ومع زعماء الكونجرس الجمهوريين الجدد ، ومع الرئيس كليتتون نفسه .. محادثات ثانية باعتبار أنها بين دولتين إنما كانت محادثات الرئيس مبارك مع الأمريكيين هي في الوقت ذاته محادثات مع مثلى الجانب الإسرائيلى . لم تكن وجهات النظر الأمريكية وحدها المطروحة للبحث أمام الجانب المصرى .. إنما كانت وجهات النظر الإسرائيلية في كفة الميزان الأمريكى أيضا . وبالنسبة للجانب الأمريكى فإن المناوئين المصريين لم يتحدثوا بوجهات النظر المصرية وحدها . هنا كانت وجهات النظر العربية مطروحة وأحيانا متقدمة.

لهذا غاب عامل التعاطف والتفاهم .. وجرت أصعب محادثات أجراها رئيس مصرى مع القيادات الأمريكية منذ وقت طويل . وانعكست أجواء الخصومة مع مصر التي انتشرت في الصحافة الأمريكية وفي تصريحات مسئولين من الإدارة والكونجرس .

مع هذه التغييرات بدأت صورة مصر تكتسب ملامح سلبية تزداد سوءا في العقل الأمريكى ، في أذهان الرأى العام الذى لا يكاد يملك مصدرا مستقلا لمعرفة الحقائق ، خاصة فيما يتعلق بالمنطقة العربية ، أصبحت مصر ترى - بحسب الإسرائيليين - أكثر ارتباطا بالعرب منها بالسلام مع إسرائيل ، أصبحت مصر تتحول من دولة مختلفة عن " المتطرفين العرب " .

مثل سوريا وليبيا - إلى دولة أكثر قربا من هؤلاء . تتسلع ضد إسرائيل وتعتبر أسلحتها النووية خطرا عليها .. بدلا من أن ترحع معارضتها لبرامج التسليح الإبراهيمية والسورية والليبية والعراقية . أصبحت مصر مدرجة في قائمة الدول ذات " السجل الأسود " في مجال حقوق الإنسان .

وقد تكون مسألة التحديد لمعاهدة حظر الانتشار النووي قد سيطرت على المحدثات ،



يسمح لأي شيء بالتوقف في وجه ماتريد أمريكا أو ماتريد إسرائيل (وهو غالبا الشيء نفسه) والآن فإن غيابيه يعتقد أكثر حينما شرعت إسرائيل تخطط لما تصنعه بالشرق الأوسط في مرحلة ما بعد تحقيق السلام الشامل . الشرق الأوسط تحت الهيمنة الاستراتيجية والاقتصادية الإسرائيلية .

لحساب الولايات المتحدة .
من هنا القول بأن " عبقرية السادات " الغائبة كانت تدرك أن " كامب ديفيد " لم تكن معاهدة سلام بين دولتين .. إنما كانت نظاما كاملا للحصائل . وأن نقطة الضعف الأساسية في هذا السلام أنه كان ملاما عقده فرعون مصر وحده ، ولم يشارك فيه المصريون ، وهؤلاء لم يستطيعوا أن يحققوا حتى الآن ما حققته " عبقرية السادات " وهو التخلص من عقدة العدا ل إسرائيل وأمريكا " .

وليس خافيا أن الإشارة بعبقرية السادات هي اتهام غير مباشر بأن مبارك ومعه " مجموعة الدبلوماسيين المصريين المتطرفين " يسيرون في الاتجاه العكسي .

لهذا ربما تكون أهم نتائج زيارة مبارك لواشنطن في أبريل الماضي أنها لم تغير شيئا في موقف مصر عما كان قبلها .

سبق بأن أية تهديدات يمكن أن يسمعها في واشنطن بشأن خفض المساعدات الأمريكية لمصر لن تتجاوز جدول التهديدات ، وأن الهدف منها سيكون الضغط لاعادة السياسة المصرية إلى مواقعها السابقة ، سواء بالنسبة لموضوع الترسنة النووية الإسرائيلية أو العلاقات مع ليبيا .. وإرغام مصر على الكف عن الدعوة إلى وقتنا المقربان للموقف على الفرانكوليا

وحتى بالنسبة لمسألة ينظر إليها في الإدارة الأمريكية على أنها مسألة " بروتوكولية " لا أكثر فإن الرئيس مبارك لم يحدد الأمريكيين بشيء عندما فاجأهم بأن إسرائيل تأخذ بحساسية شديدة رفضه القيام بزيارة لإسرائيل . وأن إقام مثل هذه الزيارة بالتأكيد سيساعد على تخفيف التشنج الإسرائيلي بأن ثمة : محمد مصري " وعندما سأل مراسل إسرائيلي الرئيس مبارك - أثناء المؤتمر الصحفي المشترك مع كلينتون - عن موضوع رفضه زيارة إسرائيل لاحظ أن الرئيس المصري تجاهل هذا الجزء من سؤال الصحفي الإسرائيلي تماما .

كثيرا ما أعرب الأمريكيون عن افتقارهم " عبقرية السادات " كلما كانت هناك مناسبة لتذكروا ، وبالأخص عندما تستوجب حالة العلاقات المصرية الأمريكية أن يتذكروا .. لكن افتقارهم لها هذه المرة - أثناء زيارة مبارك الأخيرة لواشنطن - فإن كل المرات السابقة ، والمعنى واضح ، فالسادات لم يكن

واعترفت مدخلا وحيدا إلى الموضوعات الأخرى - مثل مسألة المساعدات الأمريكية لمصر - إلا أن هذا لا يخفى حقيقة أن الجانب الأمريكي استمع في هذه المحادثات إلى طرح جديد من الجانب المصري لمسألة مستقبل العلاقات الأمريكية المصرية لم يسبق طرحه في المحادثات على مستوى بين البلدين . ومن خلال ذلك طرح الجانب المصري تصوره أيضا لعلاقات القربى في المنطقة بين مصر وإسرائيل .

لقد أوضع الرئيس مبارك للرئيس كلينتون - وفقا لبعض المصادر المصرية - أن مصر تعتقد أن نظام العلاقات المصرية - الأمريكية بأسره هو الآن على مفترق طرق ، ولا يمكن تصوره استمرار نقطة السابق الذي سار في حقبة الصراع العربي - الإسرائيلي .

وشرح الرئيس مبارك بوضوح مصادر وطرازه القلق العربي العام - ليس بين الحكومات فحسب ، إنما في أوساط الشارع العربي وبين النخبة المثقفة - من أعراض تقدم إسرائيل الحثيث مستخدمة تفوقها العسكري والتكنولوجي والولولة المالية الفعالة لها نحو السيطرة على الشرق الأوسط استراتيجيا واقتصاديا .. واعتبار أي معارضة لها في هذا الطريق أو حتى منافسة من قبيل الرفض العربي لها ، وبالتالي من قبيل رفض السلام ، وطالب بضرورة أخذ أعراض القلق العربي من نوايا إسرائيل في المرحلة القادمة بغير جدية .

واقترح - كبداية - أن تمارس الولايات المتحدة نفوذها مع إسرائيل لدفعها نحو الاعتدال بترسانتها النووية والكف عن " استراتيجية عدم الانحياز " أو " استراتيجية الفرض القسري " وقد أثارت سرافقة كلينتون على هذا الاقتراح المصري عند أول اجتماع بين وزيرى الخارجية المصري والإسرائيلي في باريس لثانوية " المسألة النووية " ، فجااب تعده الدالة الأمريكية أول تطير من لوجه تلزم إسرائيل لجهة مناقشة ترسانتها النووية مع طرف آخر في الشرق الأوسط .

أما من ناحية موضوع المساعدات الخارجية فإن الاعتقاد السائد لدى المسئولين الأمريكيين - خاصة بعد انتهاء الزيارة - هو أن الرئيس المصري دخل المحادثات مع الإدارة ومع زعامات الكونغرس وهو على اقتناع

ماذا يجري في فرنسا الآن؟!

رسالة

باريس

د. مصطفى عبد الحاميد

في كل مرة أختار واحدا من أهم الأحداث على الساحة الفرنسية لأقوم بتلخيصه وتحليله والتعليق عليه ، ولعل الانتخابات الرئاسية الفرنسية قد طغت على خياراتنا الأخيرة ، تبعاً لأهميتها على اتجاهات الأحداث في السبع سنوات القادمة ، باعتبار أن النظام الجمهوري الفرنسي هو نظام رئاسي يعطي فيه رئيس الدولة سلطات كبيرة وواسعة . هذا الاختيار من جانبنا ربما يعتبره القارئ تعسفاً أو غير موضوعي ، طالما لا يركز على أسس واضحة . في هذه المرة قررنا اختيار أكثر من موضوع لاحتتمل التأجيل ، وبهذا ستتم معالجتنا لها بالسرعة والنقز على التفاصيل ، وعلى كل فليس نظرة على ما يجري في فرنسا الآن ..

هذا أن يحصل الأجنبي على تأشيرة صالحة لشهرين ، وإذا لم يستطع الحصول على كارت الإقامة في مدة ثلاثة أشهر من دخوله الأراضي الفرنسية ، يصبح وجوده غير شرعي ، ومن هنا أعطي الحق لمدير الأمن باستبعاد هؤلاء خارج الحدود ، فيما عدا بعض الحالات التي نصت عليها المادة ٢٥ من قانون ١٩٤٥ ، ومنها الأجنبي أو الأجنبية المتزوج أو المتزوجة بفرنسية أو بفرنسي منذ مالا يقل عن سنة بشكل لم تنقطع العلاقة بينهما ، أو الأجنبي أو الأجنبية أب أو أم لطفل فرنسي ويقوم بفرنسا . هذا الوضع يخلق نوعاً من وجود حالات كثيرة مشروعة لم تعط أوراق الإقامة ، وذلك يجعل رأي مجلس المناطق القضائي في القانون الجديد استشاري بينما كان في القانون القديم إلزامياً ، وهو المجلس الذي تعرض عليه قرارات الترحيل من قبل مدير الأمن .. هذه القضية المعقدة التي تتنافى مع روح الدستور الفرنسي بشهادة مجلس الدولة الذي أبدى بعض التحفظات على هذا القانون ، ظلت قضية مهمة داخل الحملة الفرنسية على الرغم من أنها تهم عشرات الآلاف من الأجانب المقيمين على الأراضي الفرنسية . ولتخطي حاجز التناسل المتعمد هنا

المسكوت عنه في انتخابات الرئاسة الفرنسية

الهجرة يرى ٢٨٪ فقط أهميتها الكبرى ، بينما يجد ٣١٪ بأنها ليست هامة بالحد الكافي ، ولعل مشكلة الهجرة والتي يتفادى الجميع الخوض فيها بشكل تفصيلي ، نقل حجر الزاوية في برنامج مرشح الجبهة الوطنية جان ماري لورن وهو يمثل اليمين المتطرف الذي يرد قصر العمل والخدمات والمساعدات على الفرنسيين دون الأجانب مفضلاً الخيار الوطني في كل الحالات ، هذه المشكلة قد تفاقمت لحـد كبير بقوانين شارل باسكو ، وزير الداخلية الحالي في حكومة إدوار بلامير الذي أصدر في ٢٣ أغسطس سنة ١٩٩٣ بمرافقة الجمعية الوطنية قانوناً للتحكم في الهجرة وشروط الدخول ومنع أوراق الإقامة للأجانب بفرنسا ، معدلاً بذلك قانون ٢ نونبر سنة ١٩٤٥ والذي كان معسولاً به ، إذ أصبح كارت الإقامة تبعاً للقانون الجديد يمنع لبعض الفئات من الأجانب بشرط شرعية دخول الأجنبي ، وشرعية إقامته في فرنسا ، ويعني

أهم المرشحون للرئاسة الفرنسية ببعض الموضوعات على حساب موضوعات أخرى ، فالبطالة هي الموضوع الذي حاز على الجيز الأكبر وعطي بالاهتمام الأول من قبل المرشحين ، حيث يبلغ عدد الماطلين أكثر من ثلاثة ملايين ، وحظي التعليم أيضاً بشته العام والعالي على اهتمام كبير ، وكذلك هياكل الدولة ، بالإضافة إلى موضوعات الصحة والتأمين الصحي والشباب والإسكان ، بينما لم تشر الحملة الانتخابية اهتماماً بمشاكل الضواحي ومشاكل المهاجرين الأجانب الذين يعيشون في فرنسا ، كما اهتمت بشكل أقل بالسياسة الخارجية الفرنسية ، ولعل السبب يعزى إلى الأولويات العامة للشعب الفرنسي الذي يرتب أولوياته حسب مشاكله وأحتياجاته الداخلية ، ففي قياس للرأي يرى ٥٢٪ من الفرنسيين أن مشاكل الضواحي ليست هامة بشكل كاف ، بينما يرى ١٧٪ فقط أنها غاية في الأهمية ، وعن مشاكل

بادرت بعض جمعيات المثقفين إضافة إلى بعض الجرائد والمجلات بطرح بعض الأسئلة التي سكت عنها المرشحون ، وفي هذا الإطار يرى رئيس الوزراء الحالي والمرشح لإدوار بلادير أن مشاكل الضواحي تعود لأسباب متعددة منها الاقتصادية والاجتماعية والأخلاقية والعائلية ، ويربط مشاكل الضواحي بمشاكل المجتمع بشكل عام ، ويرى أن أفضل الطرق لمعالجة العنف في الضواحي هو تشجيع الانتماء الاجتماعي ، والتعليم المنهجي في المدرسة ، وتأهيل الشباب ، والعمل بالإضافة إلى حضور أجهزة الدولة وأجهزة الأمن بالضواحي ، إذ أن على الدولة - كما يرى - أن تركز حضورها على جميع الأصعدة الاستشفائية والصحية والأمنية والتأهيلية .

وفيما يتصل بالمهاجرين يرى بلادير أن حظ فرنسا الكبير أن هناك رجال ونساء يردون أن يصبحوا فرنسيين ، والحق أنهم واعين تماما بأداء هذه الرغبة - وهي تفرض عليهم واجبات ، كما تمنحهم حقوقا ، فهم يردون أن يكونوا مواطنين كاملين الأهلية ، ودائما على لسان بلادير أنه ليس الحال كذلك في العديد من الدول الأجنبية ، وإذا كان هذا هو حظ فرنسا فلأن فرنسا لديها حضارة معطاءة ومفتحة ، وهو ما يجب المحافظة عليه وفي مجال العلاقات الخارجية ، ودائما لكعب التعاطف وحصر الأزمات ، صرح رئيس الوزراء للجالية اليهودية الفرنسية ، وأنه مستعد لنقل السفارة الفرنسية إلى القدس عقب الاتفاق النهائي حولها بين الإسرائيليين والفلسطينيين .

ويرى جاك شيراك المرشح الديقجولي وعمدة باريس وهو الأكثر حظا للفوز بأنه يجب علينا التصرف في معالجة العنف الذي يظهر في بعض أحياء المدن الفرنسية وأنه ينبغي معالجة أصول الظاهرة ومساندة الجهود الرقابية ، إذ ينبغي - كما يقول - التحرك على كل الجبهات وفي نفس الوقت . وهو يتفق مع بلادير في تأمين الأمن والظام بنشر قوى الأمن المدربة ومقاومة الهجرة السوداء ، أي المهاجرين الذين يعملون في الخفاء ويدون تصريح من السلطات) بالشدة الواجبة ، وفي إطار احترام القانون ، وإعادة التفكير في الإسكان وشروط الحياة في الضواحي . وخلق أنشطة في هذه الضواحي الصعبة تستفيد من وضع ضريبي خاص ومخفض لكي تستطيع جذب أصحاب المهن الصغيرة ، والتجار ، والشركات الصغيرة والمتوسطة ، وأصحاب المهن الحرة . وهو يرى أيضا ضرورة خلق

مشروع مارشال لهذه المدن ، حيث أن الأوضاع الاستثنائية ينبغي أن يقابلها إجراءات استثنائية . وفيما يتعلق بموضوع الهجرة يرى أن فرنسا تفخر بأن تمثل الأمل للكثيرين في العالم حيث الحرية والديمقراطية مهددين ، ولنا فخر يرى فرنسا فخورة باستقبال من اختار أن يصبح مواطنًا فرنسيًا ، وفي نفس الوقت تضمن سلامة الأجانب الذين يعيشون فيها محترمين للقوانين ولشروط الحياة العادية لمواطنيهم ولكن " إذا كانت فرنسا تود أن تظل مخلصه لتقاليد الانتماء الاجتماعي ، ينبغي عليها أيضا مكافحة الهجرة السوداء بكل الشجاعة الضرورية . إذ أن ترسانة قوانيننا وأدوات التمتع تبقى لهما التكيف " وهو يرى أنه غالبا ما يضرب بقوانين الجمهورية عرض الحائط ، دين أن تستطيع الشرطة أو قوى الأمن فرض احترام القواعد التي تنظم حق الرقابة بفرنسا ، والاستبعاد خارج الحدود في حالة المخالفة . والمعروف أن شيراك تربط صداقات كثيرة بالعالم العربي ، بالإضافة إلى تنبئه لسياسة الجنرال ديغول الذي يحظى بأهمية خاصة في العواصم العربية .

ويرى مرشح الحزب الاشتراكي لبرنيل جوسبان أن العنف هو ثمرة البطالة والظلم الاجتماعي الحاد ، ويراها غالبا في الأحياء الشعبية حيث يتعمد الأمن ، ولقائمه يرى ضرورة توليهم فرص للعمل ، وإعادة خلق الإحساس بالأمن الذي هو أحد الحريات المعلنة في إعلان حقوق الإنسان ، ويربط ذلك بفعل وحضور الدولة القوي . وليس فقط في شكل

جاك شيراك



البوليس ، ولكن في القطاع العام ، والخدمات الاجتماعية ، وفي التجارة والحرف الصغيرة ، وفي الحياة التي تخلفها الجمعيات .. ويقترح خطة لتطوير الإسكان الشعبي وإعادة بناء عدد من الأحياء الصعبة ، ودعم قطاع خدمات الدولة في هذه الأحياء وهو يحاوله عندما كان وزيرا للتعليم ، ويعارض جوسبان بشدة قوانين وزير الداخلية باسكوا الخاصة بالهجرة والجنسية التي تمت الموافقة عليهما في الجمعية الوطنية ، مؤكدا أنه في حالة انتخابه سيعيد القانون الفرنسي القديم الذي ألغاه باسكوا ، والذي يمنع الجنسية الفرنسية لكل من ولد على أرض فرنسا ، أو ما يسمى " بحق الأرض " ولم يصرح جوسبان مثل شيراك بشئ يتصل بما يحرق في الشرق الأوسط .. إلا أن المعروف أن الحزب الاشتراكي الفرنسي يخضع لحذ كبير للرئيس اليهودي ، هذا ولم تعط المنظمات والجمعيات العربية بفرنسا مؤشرات لتأييدها لمرشح معين ، رغم أن البعض قد أعلن تأييده لجاك شيراك .

وصية ميتران الأخيرة

منذ شهر وفرنسا ميتران يستعد لنهاية ١٤ عاما من الحكم ، لم تدلعه الضغوط السياسية من حوله ، أو حتى الأوضاع الصحية الخطيرة التي يعانيها لأن يترك قصر الإليزيه قبل موعد إنتهاء فترته الرئاسية الثانية ، ومن ثم شغل الرئيس الفرنسي مسألة غير هادئة ، هي رسم صورته التي ستدخل التاريخ حتما ، فهو يعلم أنه سيرتكز الرئاسة بعد أيام ، ويعلم أن حالته الصحية ترشحه لكي يترك الحياة أيضا بعد مدة ليست بالطويلة على كل الأحوال ، ومن هنا جاءت هموم الرئيس ميتران وحرصه على أن يقال كل شئ عنه في حياته ، وألا تكتشف أشياء غير معروفة بعد رحيله . لنا حرص في الحزب الماضي أن يعطى مساعده للكاتب بيير بيان في الكتاب الذي أصدره الكاتب عن شباب فرانسوا ميتران ، ولم يتورع عن الادلاء باعتراقات أنه في نهاية شبابه السياسي كان ينتسب لليمين الوطني المتطرف . أو أن يتحدث فيما بعد عن علاقته بحكومة فيشي المتعاطفة مع النازية ، أو عن علاقته برئيسه برشكيه والمنهم أثناء الاحتلال النازي لفرنسا بالمعاملة للنازية والمشاركة ليس أرتكيب ضد اليهود . وعلى الرغم من أن ميتران شخصيا حاول الدفاع عما أثارته تلك الاعترافات التي كان هو مصدرها الأساسي إلا أنه فوجئ وكما قد أعطى الضوء الأخضر بنفسه للبحث في أسرار حياته الشخصية ، إذ

أصدرت مجلة يارى ماتش صورة لقناة في الحشريات من العمر إذ زعمت المجلة أنها أينة غير شرعية ليجران . ويعترف ميجران بايئته بشر من الفخر ، على الرغم من اعتراضه على هذه الطريقة من قبل المجلة ، باعتبار أن تراث فرنسا الثقافي - السياسي هو عكس ما يحدث في العالم الأنجلو ساكسوني ، فهو لا يسمع ينشر ماهر شخصي في إطار عام متبها الموضوع بقولته الشهيرة "إن الفرنسيين لم يتخبروني لكوتى زوج مخلص" .

هذه الأيام يخرج الرئيس الفرنسي علينا بكتاب آخر عبارة عن مجموعة لقاءات مع الكاتب إيلي فيرزل وهو عضو الأكاديمية الفرنسية وحاز على جائزة نوبل تحت عنوان "ذاكرة لصوتين" ، وذلك للناسر أوديل جاكوب . يعود في هذا الكتاب إلى طفولة ميجران ، ومكان الدين في حياته ، والكتابة لديه ، والسياسة ... الخ ، إذ يحاول ميجران في هذا الكتاب أن يقيم أعماله على رأس الدولة بحيث يصفها بأنها نتيجة محصورة ولايقول عنها متواضعة . إذ يؤكد أن : " كثيرا من الأشياء قد تغير في فرنسا بشكل حاسم منذ سنة ١٩٨١ " . معترفا في نفس الوقت " أنها ظلت أقل بكثير من قناعاتي .. وبشكل عام أعطى الحق للانتقادات التي وجهت لي ، حتى رلو أخطأ خصومي في الحكم بشكل كامل ، وبطريقة نهائية ماقت به من أعمال " .

وبين ما يعتبره ميجران إيجابيا من حصيلة تلك هو إلغاء حكم الإعدام ، واللامركزية ، والدفاع عن الشعوب المظلمة في العالم الثالث ، وأخذ المواقف الحاسمة من

ميجران



أهل بناء أوروبا . أم فيما يتعلق بالنظم ، فهو يعترف بأنه لم يفعل كل ما كان ينبغي عليه القيام به مثالا ضد البطالة حيث " أنه في بعض الأحيان ، قدرت تقديرا خففت ثقل المحرم ، ويطأ أجهزته ، وثقل عاداته - نحن لا نغير المجتمع بقرار تشريعي " وفي وسط المعارك السياسية الدائرة حول حالته ملاحظ ميجران أن " الذي يمارس السلطة ليس بالضرورة أفضل من الآخرين ، إلا أننا ببساطة أكثر قدرة من الآخرين على شغل هذه الوظيفة " . ورشمن ميجران توازن السلطات اللارم والتي يستند بها هنا " في تحديد وليس تقويض أعمال هذه السلطة " .

ويعود ميجران مرة أخرى إلى موضوع علاقاته مع حكومة فيشي . وإلى علاقته التي أثارت لفظ كبيرا مع رئيسه بوسكيه " في موضوع بوسكيه فانا لست نادما على فن ، أو لدى تأنيب للضمير . ولذا إذن ؟ لأن هذه المحاكمة قد أثارت سخفي " هكذا يجادل ميجران أن يقول كلمته الأخيرة للفرنسيين وكأنها وصية قبل أيام من مغادرته القصر الإليزيه . كلمته تلك التي أراد أن تظيح بها صبرته على صفحات التاريخ الفرنسي ..

مكتبة ميجران

أم المكتبة الوطنية الجديدة

بعد أن عجزت المكتبة الوطنية الفرنسية ريشلييه عن القيام بدورها ، نظرا لزيادة حجم زائريها ، واضطرار العديد من الباحثين للوقوف حوالى السبعين في طوابير طويلة حتى يصل كل منهم إلى ما يريد ، إذ أن المكتبة الوطنية قد أنشأت لتعامل مع عصر آخر غير هذا العصر - ففيس التلدم الأريى بالتأكيه - كانت هناك حاجة ماسة إذن للتكيف مع الأشكال المختلفة لحاجات العصر في نقل المعرفة ، ومن هنا كانت فكرة فرانسو ميجران في أن يترك في فترة رئاسته مكتبة مملسا هاما ، هو مكتبة وطنية جديدة لفرنسا . بعد أن حقق في فترة رئاسته الثانية أرقام اللوفر ، والأشغال التي تحققت في منطقة القصر ، والقوس الكبير في منطقة الريانس ، ومدينة العلوم الكبرى في بورت لافيليت ، وأوبرا الباستيل ، ولعل هذه عادة فرنسية بعثة في الرئيس ويجول ترك المطار المعروف باسمه وبمكانياته الحديثة كشهد على فترة رئاسته ، وكذلك فعل جرج برميدير حين أقام مركزه المعروف باسمه والذي أضفى أكبر

معلم فني ثقافي فرنسي اليوم . ومبادرة الرئيس ميجران في أن يقتصر بأكبر معلم ثقافي مستقبلي - على الرغم من رفضه في مقابلة تلفزيونية أخيرة أن يطلق عليها اسم - توضع إلى أي مدى حرصه على أن يقتصر ذكره في التاريخ الفرنسي بكل الفخر والمجد ، ومن هنا كان اهتمامه بأن يقوم شخصيا بافتتاح هذا المعلم الهام قبل تركه للسلطة في الأيام القليلة القادمة . على الرغم من أن التجهيزات النهائية لاستقبال القراء والباحثين لن تنتهي قبل سنتين .

والمكتبة مقامة على مساحة ٧٥ هكتار على نهر السين في باريس الثالثة عشرة بحي ترليسماك والمقدار المبنى من هذه المساحة هو : ٣٦٥١٧٨ م ، وتبلغ مساحة الساحات الخارجية ٩٠ ألف متر مربع ، وتشمل مدينة ساحاتها ١٢ ألف متر مربع ، ويبلغ إرتفاع الأبراج ٧٨ مترا ، وتبلغ مساحة الضرم ٤٠٠ كم خطي . والمكتبة عبارة عن أربعة أبراج من الزجاج مشيد كل منهم على هيئة كتاب مفتوح حيث سيحتفظ بالكتب في هذه الأبراج العالية وأن يكون في مستودرها الاحتفاظ بعدد ١٢ مليون كتاب ، هذا وقد أعلن الرئيس شخصيا عن المشروع لأول مرة في ١٤ يوليو سنة ١٩٨٨ والذي أسماه في هذا الوقت بأنه مشروع فرعونى ، بعدها تابع الرئيس المشروع شخصيا ، وهو نفسه الذي اختار هذا التصميم للمهندس المعماري دومينيك بيري من بين عديد من التصميمات ، وتطل هذه المبنى على الحدائق التي تتوسطها وهي مليئة بالنباتات الغربية والنادرة ، والغرض منها العمل على تسليان تلوث المدينة وسيكون النظر إليها بغير حواجز والمعروف أن المكتبة الوطنية القديمة " ريشلييه " ستظل كما هي وستحتفظ بالمخطوطات والوثائق خير المطبوعة ، بينما المكتبة الوطنية الجديدة ستضم عديدا من الكتب النادرة ، و ٨٥٠ ألف كتاب يستخدمها القراء ، و ١٠٠ مليون كتاب محفوظة يمكن إعادة تدويرها داخليا ، ويصل عدد المجلات والمجلات ٣٥٠ ألف عنوان بينهم ٥٠ ألف عنوان بالفرنسية ، ٨٥٠٠ عنوان ملفات أجنبية مختلفة ، وتصل أعداد الميكرو فيلم إلى ٧٥٨٠٠ ميكرو فيلم ، بينما تصل أعداد الميكروفيش إلى ٤٩٠ ألف ميكروفيش ، ويصل عدد النصوص المرقمة إلى ١٠٠ ألف كتاب يبلغ عدد صفحاتها ٣٠ مليون صفحة . هنا وستستخدم المكتبة أعقد وأحدث الأجهزة التي ستتيح للباحث أن يحصل على

طاولته مباشرة الكتاب الذي طلبه ، وأفضل الأنظمة المعلوماتية التي تسمح للباحث الحصول على المعلومات على الشاشة التي يجلس أمامها - فطلب الكتاب بالطريقة الكلاسيكية مبني عن طريق أجهزة معلقة في السقف تسير على خطوط حديدية يبلغ طولها ٨ كم ، مستقر بتقل الكتاب من مكانه في البرج إلى قارته فيما لا يتجاوز عشرين دقيقة ، وسيكون مقدور أي فرنسي دون أن ينتقل من منزله وعن طريق جهاز الميثل (وهو جهاز معلوماتي صغير ، مرتبط بالتلفون ومترجم لنا لدى الخاصة والعامة إذ يوزع مجابا مع التلفون) يمكنه الإطلاع على كثير مما يرد الإطلاع عليه ، بداية من استطاعته حجز مكان له بالمكتبة ، إلى الإطلاع على الكتاب ، أو حتى الاتصال بعدد من المكتبات في العالم . كما ستجهز أيضا بأجهزة قراءة مساعدة بالكمبيوتر ، وسوف تتبع هذه الأجهزة الإطلاع على الكتب المرقمة على شاشة ذات تفاعل ، بحيث تتبع النقل ، والترك ، والاختبار ، والتعليق .. إضافة إلى كمالوج يتبع لأي كان في أي موقع في فرنسا معرفة أين ، يوجد الكتاب الذي يبحث عنه .

هذا وتصل الأماكن المدة في المكتبة إلى ٣٦٥ مكانا ، يحجز منها ألفى مكان للباحثين و ١٦٥٠ للجمهور وستفتح المكتبة أبوابها للجمهور خلال سنتين ، وتبلغ التكلفة النهائية لهذا الإنجاز الضخم ٧٨ مليار فرنك فرنسي ، صرف منها على الإنشاءات ٢٠ مليار فرنك ، و ٢ مليار فرنك للتجهيزات وصلت الآن إلى ٧٨ مليار فرنك بأسعار سنة ١٩٩٦ وهذا ما يجعل هذه المكتبة واحدة من أكبر المكتبات في العالم ، وتأتي مباشرة خلف مكتبة الكونغرس بواشنطن والتي يبلغ عدد وثائقها ٨٨ مليون وثيقة ، بينما ستأتي مكتبة الإسكندرية قبلها إذا انتهت إنشائها التي تشغفر في مشاكل تمويلها ، حيث أن حلم مكتبة الإسكندرية ، يظل عريضا بشرط القيام بتنفيذه .

وسقوط الحدود ما بين الدول الأوروبية

في ٢٦ مارس الماضي سقطت حدود سبع دول أوروبية هي الموقعة على اتفاق شنجن الذي تم توقيعه في لوكسمبورج في عام ١٩٨٥ ، وانضم إليها في سنة ١٩٩٠ كل من

ألمانيا والبرتغال ، وفي انتظار أن يمتد هذا الإجراء إلى كل دول الاتحاد الأوروبي فالدول السبع هي : فرنسا ، ألمانيا ، هولندا ، بلجيكا ، ولوكسمبورج ، وألمانيا والبرتغال . وتمتد هذه الحدود المقترحة من برلين في الشمال الشرقي ، وحتى جبل طارق في الجنوب ، هذا وسوف تنضم كل من إيطاليا واليونان والنمسا قريبا ، بينما تظل ترفض بريطانيا الانضمام إلى تلك المعاهدة وهكذا بعد ٣٥ عاما على إنشاء السوق الأوروبية المشتركة التي كان أحد بنودها التنقل الحر للأشخاص بين الدول الأعضاء ويستطيع الآن أكثر من ٢٠٠ مليون مواطن من الاتحاد الأوروبي السفر بحرية خلال هذه البلدان دون التوقف في نقاط الحدود التي كانت تفصل بينهم والتي أنقست ، والمرحلة الأولى التي بدأت هي إلغاء الحدود الجوية ، بينما ستلغى نهائيا الحدود البرية بالتدريج خلال ثلاثة أشهر فقط . وتعطي المعاهدة الحق للسلطات إلى طرق الحدود التوغل طوال عشرين كيلومتر مترا لإجراء المراقبات اللازمة في مجالات التهديد للأمن الوطني والعام ولكن لا يشجع هذا الإجراء على تهريب المخدرات أو انتقال المهاجرين بطرق غير شرعية أقامت الدول الموقعة نظاما معلوماتيا مشتركا 515 في مدينة ستراسبورج الفرنسية يتيح لسلطات البوليس الوطني وبوليس الحدود في كل الدول الموقعة أي كان موقع الحدود باستشارته في كل وقت ، وتبادل المعلومات ، ويتجمع فيه بشكل دائم أسماء ومعلومات عن المطلوبين للمدالة في أي من هذه الدول ، ويبلغ حجم استهدافه نحو عشرة مليون من المعطيات ، والمعروف أن البضائع ورووس الأموال بدأت في التنقل منذ قسرة وتقل الأشخاص . وينص الاتفاق على أن تشدد الدول الأعضاء مراقبة حدودها الخارجية بحيث تستطيع معا إلتهاج سياسة واحدة تجاه الهجرة الخارجية إليها ، ولهذا سوف توجه تأشيراتها جميعا بحيث عندما يتقدم أجنبي من خارج الاتحاد للحصول على تأشيرة دخول لأي من الدول السبع ، سيعطى تأشيرة شنجن الموحدة التي تسمح له التحرك بحرية داخل أراضي الدول السبع ، ولهذا عملت هذه الدول على توحيد جهودها لمواجهة تهريب المخدرات وتعاون بوليس كل منها لمواجهة الجريمة بشكل عام بعد سقوط الحدود بينهما ، ومن هنا تصبح الحدود الفرنسية الدولية هي مرانها ومرافقتها الجوية مع العالم الخارجي ، بحيث أن حدودها البرية قد سقطت فيما عدا حدودها مع بريطانيا

وسويسرا التي ما تزال قائمة ، ومن هنا ستعامل المطارات الفرنسية مع القادمين من بلدان شنجن وكأنهم قادمون من أي مدينة فرنسية أخرى بحيث لن يخضعوا لإجراءات التفتيش أو التحقق من الهوية المعمول بها مع القادمين من خارج فرنسا ، فيما عدا الأجانب الذين سيعلن استمارات إعلان دخول لفرنسا . من أجل هذا أعيد تنظيم التفتيش في المطارات ليتم فصل القادمين من دول شنجن والقادمين من مناطق أخرى في العالم ، وبأى هذا الإجراء أثناء حملة الرئاسة الإنتخابية الفرنسية ، إذ أن الاتحاد الأوروبي في قلب النقاشات الدائرة الآن بين المرشحين خاصة ، من يدعو منهم للسيادة الوطنية (جان ماري لورين ، وفيليب ديفيل) وتستند حججهم على قاعدة أن تعامل السلطات الفرنسية مع العمالة الأجنبية المهاجرة بطرق غير شرعية تنضم بالحزم والشد ، وبالتالى يرد التبادل حول ما إذا كانت السلطات الألمانية في الجنوب أو السلطات الألمانية في الشمال الشرقي تستطيعان القيام بنفس المهمة بالحزم المطلوب ، خاصة وأنها متعاملتان مع مناطق تعتبر مصدرا للهجرة مع الشمال الأتريفي والثانية مع أوروبا الشرقية .

وهناك مصدر آخر للقلق وهو أن بعض هذه الدول الموقعة كهولندا مثلا يصرح فيها بتدخين بعض المخدرات الخفيفة ، مما يجعل الفرصة سانحة دائما للمهربين لممارسة أنشطتهم عن طريق تلك التسهيلات الجديدة في التنقل إلا أن السلطات الفرنسية تقلل من حجم هذا القلق بطمأنة مواطنيها بأن تلك المعلومات الضخم SIS سيكمن عصب الحرب المعلنة على كل المعارك التي ستقوم باستغلال الوضع الجديد ، ووجود هذا البنك بستراسبورج يجعل من فرنسا صاحبة اليد الطولى عليه ، إضافة إلى التحرك السريع لبوليس على كل جانب من الحدود كفيلا بأحباط أي محاولة ، ويرى بعض المراقبين أنه كان من المفارقات أن تتحرك البضائع بحرية منذ فترة طويلة قبل المواطنين ، وليس من أجل هذا على المواطن أن يرضى بنظام المسنرلة فيه ثمة توافق بين عديد من البلدان وليست نتيجة لسياسة موحدة ومازال الكثير من الوقت لخلق بوليس أوروبية الهوية يخضع لقيادة واحدة .

ونحن ؟! بعد خمسين عاما على إنشاء الجامعة العربية أتم نحن الوقت بعد لفكر ليس بتصفية الحدود العربية - العربية ولكن على الأقل بتصفية الخلافات العربية - العربية .

تعليق على مؤتمر المناخ

نيل بقرت

رسالة برلين

نمط الإنتاج الرأسمالي يعرض العالم لكارثة مناخية وبيئية فشل المؤتمر يفضح اقتصاديات السوق

تراجعت تعليقات الصحافة الألمانية على مؤتمر الأمم المتحدة لحماية المناخ الذي انعقد في برلين في الفترة من ٢٨ مارس إلى ١٧ أبريل بين "نهاية بدون أهداف واضحة ومؤثر فاشل" وبالفعل خفض جبل جديد للأمم المتحدة لهدد تاراً ١.
بعد صراع دام ١٠ أيام أقر المؤتمر تفويضاً للتفاوض (١) لتخفيض التفرات من الغازات التي تسبب في ارتفاع درجة حرارة المناخ وتسبب بهذا في أحداث تسمى بعد ذلك "كوارث طبيعية" ويعني هذا بلفظ مفهومة أن المؤتمر خرج بلا قرارات واكتفى بالاتفاق على أن تستمر الدول في عملية المفاوضات . وأراد الوفد الأمريكي الذي اعتبر المعرقل رقم واحد أن يجامل الدولة المضيفة لماقترح تسببه البهان المحتامي " . تفويض برلين" وتلتزم بمقتضاه ١٦ دولة أن تتفق عام ١٩٩٧ . على بروتوكول لحماية المناخ . ولكن لم يتفق على أي تحديدات بخصوص قدر التخفيض المطلوب اجرازه أو موعده . لهذا وجهت دول الجزر الصغيرة المهددة بالغرق ، وعدد من الدول الأخرى ، ومنظمات حماية البيئة انتقادات شديدة للصياغات غير المحددة وغير الملزمة في البيان الصادر ، في المقابل ترسم الدراسات العلمية لمستقبل العالم صورة مزعجة لو هلك أحوال الإنتاج والاستهلاك والمراسلات على ما هي عليه الآن . وتتراوح التوقعات بين حدوث فيضانات هائلة ستغمر بلادها بأكملها أو مناطق مأهولة واسعة في مختلف القارات نتيجة انصهار الجليد في القطبين الشمالي والجنوبي وبين الأحوال التي نستقنع نتيجة اتساع ثقب الأوزون ونفاذ الاشعاعات الشمسية الضارة إلى سطح الأرض .

ومظاهر تغير المناخ الأخرى وبين نمط الحياة على الأرض وآثاره السلبية على المناخ أكثر من مشكلة مناخ

على كثرة اللاجئين لأسباب سياسية أو اقتصادية في العالم وعددهم حاليا ٢٠ مليون لاجئ إلا أنهم يعدون أقلية ضئيلة بالنسبة للرقم المذهل للاجئين في أرجاء المعمورة وعددهم ٥٠٠ مليون إنسان تركوا أوطانهم بسبب الكوارث الطبيعية ومنهم من بصر للهجرة من بلده بسبب النمار البيئي مثل التصحر وما يترتب عليه من آثار مثل شح المواد الغذائية .. ويزداد التوتر في أوروبا بسبب موجات اللاجئين خاصة في جنوب إيطاليا وجنوب أسبانيا حيث انتشرت ظاهرة الهجرة الراجعة من عدد من البلدان الأفريقية والعربية المظلة على البحر الأبيض المتوسط ، ويواجه المهاجرون برودة فعل عنصرية من سكان المناطق التي ينزحون إليها .

ويقدم خبراء البيئة سبلا من الأمثلة التي تذكرنا بالأخبار اليومية التي لاحظناها في السنوات القليلة الماضية .. الإعصار المدمر التي كانت تعصف بشواطئ القارة الأمريكية مرة كل عدة سنوات أصبحت تزدها الآن كل سنة .. وإفيضانات كانت تحدث في شمال أوروبا كل عشر سنوات أغرقت الحقل والسهول والمدن شمال ألمانيا وفرنسا وهولندا ومناطق واسعة أخرى في أوروبا للسنة الثانية على التوالي .. وأمطار المونسون التي أصبحت تهطل بغزارة غير معتادة في السنوات الأخيرة في الهند .. وهناك ظاهرة احتضار الغابات في بلدان أوروبا .. ولا ترحم تقلبات الجو منطقة في العالم . والتنبؤ الأكثر إبلا أن الأرض أصبحت تشبه الآن كرة يلقها حزامان .. الأول حزام في الشمال لونه أخضر يغطي أوروبا وأمريكا الشمالية ولبه يزداد الجبر لشمس الزداعة معاصيل أكثر من السابق بنسبة ٥ ٪ ، ومقابل ذلك ، في منطقة الحزام الثاني الأصفر الذي يغطي وسط أفريقيا وشمال أمريكا الجنوبية والجزر وشبه الجزر الواقعة جنوب الهند وشمال استراليا تزداد الشخة فتتكمش المعاصيل بذات النسبة .. ولا تقتصر الكوارث المناخية على بلدان العالم الثالث . فقد شهدت هولندا ومناطق أخرى من ألمانيا في عامي ١٩٩٤ و ١٩٩٥ اجلاء لمئات الآلاف من السكان بسبب فيضانات نهري الراين والناس . وتحدث في المؤتمر علماء هولنديون عن توقع تكرار هذه

التي أبرمت الاتفاق إلى ١٢٠ دولة ، ولكن التي التزمت به أو فكرت في الالتزام به أقل بكثير .

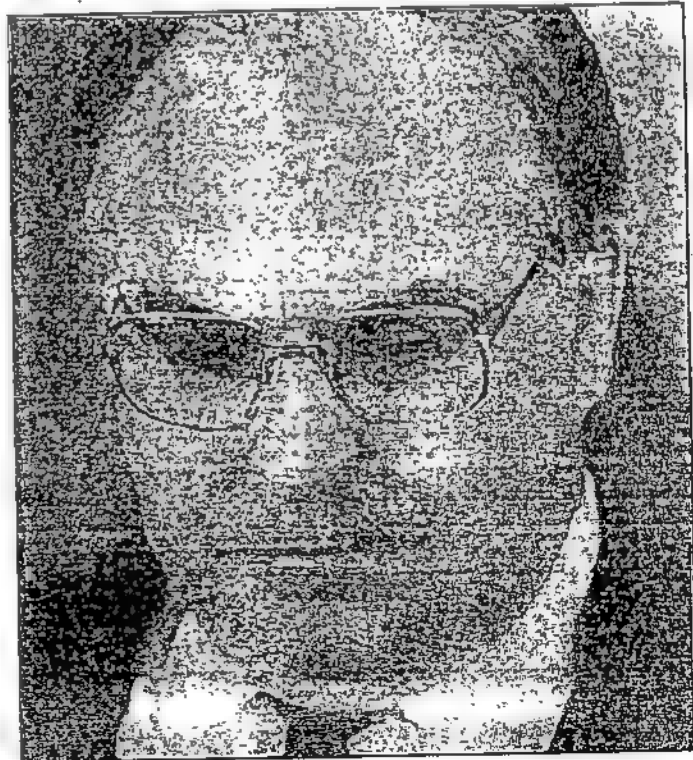
ويرى خبراء المناخ والبيئة ضرورة التطبيق السريع لسياسات جديدة في مجالات الصناعة والمواصلات على نطاق العالم بأسره لوقف الاضرار التي تلحق بالمناخ والتي قد تظل مستمرة لمئات من السنين وسيب تنحدر الأوضاع المناخية سبب الكيماويات الهائلة المنفثة من الغازات الناتجة عن العمليات الصناعية والسيارات والتي ترفع درجة الحرارة على الأرض .

وفي العقود المنصرمة ارتفع متوسط حرارة الأرض بالفعل بمقدار ٠,٧ درجة مئوية ، ويتوقع علماء المناخ حدوث الكوارث الطبيعية التي أشرفنا إليها لو وصلت حرارة الجو ارتفاعها ولو بمقدار (١,٥) درجة ونصف مئوية ، وتؤكد التنبؤات العلمية أن مسؤولية تغيرات المناخ يتحملها البشر بنسبة ٩٥ ٪ ونصف البعض ما يجري الآن بأن " البشر يشنون حربا على الطبيعة " وقد ربط جوردون أوباسي أمين عام المنظمة الدولية للأرصاد الجوية بين تكاثر العواصف الاستوائية في السنوات الأخيرة والتي هبت على الفلبين ٢٢ مرة عام ١٩٩٣ (بما يعني ضعف التوتيرة التي كانت معروفة سابقا) وكوارث فيضانات

وكان الهدف الملحق لاجتماع مندوبين يمثلين دول العالم في مؤتمر المناخ ببرلين هو الاتفاق على التزامات مشتركة تضمن حماية المناخ وبالتحديد وقف ازدياد حرارة الأرض . وكان المؤتمر منذ بدايته متعثرا ، ورغم نظام العمل المزدحم الذي تم إقراره إلا أن النقاش حول مناخ الأرض جرى في " مناخ " لا يبعث على التفاؤل ، ولشعور المؤتمر علاقة واضحة بالتحديات العميقة بين دول الشمال والجنوب حول المساواة بين الشعوب في الحقوق وفي فرص التنمية ، وفي المسؤوليات تجاه الطبيعة ، كما أن للتعرف علاقة بأن سعى دول الشمال للتوصل إلى نتائج واضحة وملزمة جزئي ومحدودة بسبب الطبيعة المبدئية لقوانين الريح التي تحكمها .

حرب الإنسان ضد الطبيعة

الدعوة لمؤتمر المناخ في برلين وجهها المستشار الألماني هيلموت كول أثناء قمة البيئة (الأرض) في ريو ١٩٩٢ ، ومن المعروف أن قمة ريو قد تخطت عن اتفاق لا يزيد كثيرا عن إعلان نوايا تعده فيه البلدان الصناعية بأنها ستخفض نفقاتها من ثاني أكسيد الكربون حتى عام ٢٠٠٠ إلى مستواه عام ١٩٩٠ . وقد وصل عدد الدول



كول

التبعضات بانتظام لو حدثت تغيرات مناخية كبيرة.

ويقول العلماء ناقوس الخطر محذرين من مواصلة الاضرار بالطبيعة خاصة بسبب آثار عمليات توليد الطاقة وبسبب الصناعة ومنتجاتها التي تقضى على طبقة الأوزون الراقية من الأشعة الضارة وتؤدي إلى ارتفاع درجة حرارة الأرض مما يهدد بدوره إلى تغير المناخ . ويقول الخبراء أن نفاث غاز ثاني أكسيد الكربون سيتسبب في القرن القادم في رفع عام لدرجة الحرارة بمقدار ١.٥ إلى ٤ درجات . وتحدث تقديرات العلماء أيضا عما يمكن أن يحدثه انصهار الجليد القطبي وبالتالي ارتفاع منسوب البحار العالية ببلادنا في العالم الثالث، ويقولون أن نصف المساحة الزراعية في مصر ستغرق لو ارتفعت الحرارة ، وأن بنجلاديش ستفقد لنفس السبب ٢٧٪ من أراضيها وستختفي من الخريطة بعض دول الجزر الصغيرة لهذا يطالب هؤلاء هذه الجزر بخفض نفث ثاني أكسيد الكربون حتى سنة ٢٠٠٠ بنسبة ٢٠٪ بالمقارنة مع سنة ١٩٩٠.

التسكين وليس العلاج

وبينما سبق قصة ريو دي جانيرو والتي أطلق عليها أيضا قمة الأرض ٩ اجتماعات محضرية أحتاجت قمة برلين الحالية إلى ٦ اجتماعات أعدها أو حضرها آلاف من الموفدين والدبلوماسيين من مختلف بلدان العالم ومن جهاز الأمم المتحدة. وتم فيها تحرير وطبع أظنان من الورق . وكانت مهمة مؤتمر حماية المناخ " في العاصمة الألمانية برلين قد تحدثت في جعل اتفاقية ريو ملموسة . وبالرغم من كل الجهود المبذولة كان متوقفا قبل انعقاد المؤتمر أنه لن يصل إلى اتفاق يتناسب وخطورة الوضع . وقد وجهت هيئات حماية البيئة انتقادها لسياسات الدول الصناعية وبشكل خاص للولايات المتحدة الأمريكية وحملتها المسؤولية الرئيسية عن الوضع المتدهور وعن تعطيل إجراءات جديّة لحماية البيئة والمناخ . وهناك شبه اتفاق عام على أن عصر الحديث في موضوع تخفيض ثاني أكسيد الكربون لم يمدد يكتفى . والحكومة الألمانية التي تحب أن تحصل لقب بطل حماية البيئة والمناخ في العالم لم تستطع اقتناع الرأي العام في بلدها بما تقوله عن التقدم الذي تحقق في مجال حماية البيئة والمناخ بل أن منظمة جرين بيس اتهمت الحكومة الألمانية بأنها تخلت عن اتباع سياسة فعالة لحماية المناخ .

وكان المؤتمر مزدهرا بالحلقات بين الدول الصناعية والسامية، وبين الدول الصناعية فيها بينها وبخاصة بين أمريكا من جهة وعدد من البلدان الأوروبية ، والحلقات الأخير سببه أن إدارة كلبستن التي يحاصرها الجمهوريون لا قدرة لها (ولم يعد لها رغبة) في أي إجراء لحماية البيئة والمناخ قد تجمع عنه ضغوط على الصناعة وبالتالي يمكن أن يحد من الإنتاج أو يزيد من تكلفته

والسبب العميق الكامن وراء الحلقات بين الدول الصناعية والبلدان السامية في المؤتمر ، يعود إلى أن الدول الصناعية وهي أكبر مستهلك للموارد في العالم وأكبر مدمر للبيئة، هذه البلدان لا تفكر في أن تدبر الدفة بشكل حاسم في اتجاه إنقاذ البيئة والمناخ . والسبب ليس فقط ما يستدعيه هذا من تكلفة عالية بل بالدرجة الأولى لأن الأغنياء الأيكولوجي للعالم سيطلب تفهيرات اجتماعية والتصادمة وسلوكية هائلة لاتتماشى مع المصالح الحالية للرأسمال كما أن إنسان المجتمع الاستهلاكي لن يستطيع تحملها بمصاظة، والصراعات الانتخابية في دول الغرب والتي تؤثر إلى حد لا يمكن إهماله على الخطط قصيرة ومتوسطة المدى للسياسيين تترك مجالا واسعا لتضليل الناخبين وجعلهم يصوتون ضد مصالحهم بحيث أن من الأرجح أن ينجح سياسي يعد بتقليل البطالة على حساب الأضرار بالبيئة، ويسقط آخر بريد انتقاد صحة الأطفال بأن يوقف نفث الغازات الضارة . ولأن نظم الاقتصاديات السريّة الرأسمالية تضع أهدافها الاقتصادية في المرتبة الأعلى ، فهي تكتفي بتقويمات ومحسبات جزئية ورغم تحذيرات العلماء . وقد تجلّى هذا في المؤتمر الأمريكي الذي أعلن أن هدف تخفيض نفث غاز ثاني أكسيد الكربون بنسبة ٢٠٪ حتى سنة ٢٠٠٥ هدف غير واقعي . ولكن المؤتمر بين أن معظم حكومات العالم تريد التسكين وليس العلاج ..

مطلوب اقتصاد أيكولوجي واجتماعي

وأول التفسيرات المطلوبة هي التخلي عن عقلية المجتمع الاستهلاكي بما تنبئ من أبعاد لوجيستية الأظنان التي ترى التنمية في الزيادة المستمرة في حجم الإنتاج وحجم الاستهلاك . في القرن الماضي كان الأغنياء يستهلكون بقدر ما يمشون ولا يكاد يؤثر هذا على البيئة ولا المناخ والمشكلة في عسالم اليوم المزدحم

بالصناعة ومحطات الطاقة وبالبكان هو أن فطر الإنتاج السائد بسبب تسليما للماء وتلوث الهواء ويشق طبقة الأوزون الراقية للأرض مما يهدد الحياة على الأرض . والوضع الناشئ لا يحتاج الناس لادانته وإلى الاتفاق على مراجعته وتغييره إلى الإجماع على صحة نظرية فانض القيمة.

ولا يستطيع عاقل أن يجادل في أن التطورات التي تشهدها الأسواق من تنوع السلع ومروافقاتها لائقها ضرورات عقلانية للمستهلكين بل تتأثر إلى أقصى حد بحملات الإعلان ونظم قمعية وأفكار بالية حول " المكانة الاجتماعية " . تشهد هذا في انتشار أنواع من السلع والخدمات الفاخرة بسبب الرغبة الفاتنة في اللحاق بنوع الاستهلاك السائد اجتماعيا والذي يعد مؤشرا على المرتبة الاجتماعية . أن النظرة للاستهلاك البذخي باعتباره أحد عوامل التنمية الاقتصادية ، ولو كان معناه الحقيقي تبديد الطاقة والموارد وقوى العمل الاجتماعية، هذه النظرة أصبحت بالية حتى بالنسبة لمفكرى الرأسمالية، وإن لم يعترفوا بأن أس البلاء يكمن في النظام الذي يضع الربح معيارا لكل النشاط الانساني . ولو أريد التعامل العقلاني مع الموارد التي تقبل للضمر، وحماية المناخ، فلا بد من إعادة النظر في هياكل الإنتاج في كل مجتمع للاتفاق على الأولويات لخلق التناسب بين الاقتصاد من جهة ، والمصلحة الاجتماعية الكلية من جهة أخرى ، مفهومه بمعناه الكوني الشامل ، الذي يتضمن الحفاظ على نقاء الماء والهواء وحماية الموارد غير القابلة للتجدد ويرى خبراء البيئة أن لاجل لهذه المشكلة سري الحد من الإنتاج في بلاد العالم الصناعية المتطورة والتي يعيش فيها ٢٠٪ من سكان العالم يستهلكون ٨٠٪ من الموارد ويحسبون في معظم الأضرار الكونية بالمناخ . والبلدان النامية تواجه أيضا نفس النوع من المشاكل وبأشكال ملحة في بعض مناطقها بسبب عدم كفاية أو غياب القوانين والوسائل الضرورية لحماية البيئة . ونسبة المرضى لأسباب بيئية تزيد بشكل مريع وسريع في هذه البلدان.

السعر الأيكولوجي

سعر السلع التي نتناولها محسوب بدون أي مراعاة لما يسببه إنتاجها من أضرار بالبيئة . وكان الطبيعة التي نحصل منها على المواد الخام ونعود لتصب فيها فضلات العمليات الصناعية بما فيها من مواد ضارة أو سامة

مستورد ذو حجم وقدره لانهائية على الاستيعاب. لقد تحملت الطبيعة هذا الوضع طويلا إلى أن عجز العديد من الأنهار والبحيرات والبحار على تثقية نفسها بيولوجيا بقدرتها الذاتية. لقد اختلت الدورة الطبيعية وأصبح على البشرية أن تغير مسارها بما يسمح للطبيعة بإعادة إنتاج نفسها أو تواصل الطريق المدمر الذي يؤدي إلى الكارثة الأيكولوجية كما يتنبأ العلماء. والسعر الأيكولوجي، أي الذي يتضمن تكلفة إعادة إنتاج البيئة "أحد الأدوات الهامة لتصحيح هذا المسار. والسعر الأيكولوجي لنزول السيارات على سبيل المثال سيكون أعلى بضعا كثيرة من سعره المعروف إذ ستدخل فيه تكلفة الاجراءات التي تقلل من نشت ثاني أكسيد الكربون وإزالة كافة الأضرار التي تحدثها السيارات بالبيئة. هذا وحده سيدفع لتطير وسائل نقل غير ملوثة للبيئة (السيارة الكهربائية أو المدفوعة بالطاقة الشمسية). سيدفع للتحويل من سيادة وسيلة النقل الخاصة إلى سيادة وسائل النقل العامة ذات المواصلات البيئية.

واستنزاف موارده الجنوب، خاصة تلك الموارد غير المتجددة بأسعار يفرضها الشمال بقوة موقعه الاحتكاري، لم يعد أمرا متبولا ليس من زاوية عدالة التوزيع فحسب وحتى بلدان الجنوب في ثرواتها الطبيعية وفي فرص التنمية. بل أيضا لأن هذا الاستنزاف (مثلا في حالة غابات الأمطار) يسلب العالم مقومات وجوده البيئية، وسلب شعوب بلدان معينة أساس وجودها (كما تسبب ظاهرة التصحر).

ولاشك أن القضية مركبة متشابكة المعنصر إذ سيكون التحصر من النظرة الأيكولوجية البحتة والانتقال إلى رؤية شاملة

لاحتياجات التنمية البشرية الصحية - بما يتضمن المراجعة الكاملة للعامل الأيكولوجي - تحولاً نوعياً هائلا. ومن المؤكد أنه لكي يتحقق يحتاج لتنمية علاقات مادية وفكرية مختلفة نوعيا في الحياة الاجتماعية، وهو بقدر تحقته ينتج بدوره مثل هذه العلاقات، والجديد هو أن الطبيعة قدمت أكثر من إشارة إنذار على استحالة المضي في نط الحياة الحالي، وكما أن تجريف الأرض يمكن أن يكون مصدرا لثورة لثقة من الناس لعدد من السنين إلا أنها تنتهي بأن يجد الجميع أنفسهم في صحراء فقراء ليس بها ما يقتاتونه فيضطروا للعدول عن مساهم الحاضر، فإن درء الكارثة الأيكولوجية سيضطر إلى تحولات اقتصادية واجتماعية عميقة والقضية الاجتماعية ستطرح نفسها بشدة إذ في مواجهة شحة الموارد والدمار البيئي لابد من الاجتماع على نظرة جديدة للخاص وللعام في التوزيع وفي الإنتاج.

أن رفض محملي أكبر البلدان الرأسمالية للاسهام في صياغة موقف مسؤول تجاه الطبيعة والبشرية بما أفضل المؤثر يفضح المعضلة الأساسية لاقتصاديات السوق الرأسمالية وهي التعناقض بين هدف هذا النظام الاقتصادي (أعلى الأرباح) ووسائله (استنزاف الطبيعة والجنس البشري بلا رحمة). وهذا بالتحديد لا يمكن مواصلته بلا نهاية.

الحكومة الألمانية تراجع

المعارضون لسياسات البلدان الصناعية وقد جاؤا من مختلف أرجاء العالم نظروا في برلين في نفس فترة انعقاد المؤتمر أنشطة واسعة تشمل ١٠٠ حدث بين الاجتماع والمحاورة والمرضى والمظاهرة وعناصير المؤتمر وحيت المعارضة البرلمانية وهيئات شعبية عديدة

انتقاد شديدة لسياسات الحكومة الألمانية في مجال البيئة والمناخ وطالبتها بإجراء مزيد من توفير الطاقة والانتقال لمصادر طاقة قابلة للتجديد. وكانت التحذارات الصناعية الألمانية قد أعلنت في ١٠ مارس ٩٥ تعهدا بخفض بث غاز ثاني أكسيد الكربون بنسبة ٢٠٪ وأكثر حتى عام ٢٠٠٥ (ألمانيا تنفث ٩٠٠ مليون طن من الغاز المذكور في السنة) مقابل أن تتخلى الدولة عن فرض أي خفض بقوة القانون. أحزاب المعارضة ترى أن على الدولة أن تضع الشروط القانونية اللازمة بغض النظر عن التعهدات التي لا يصدقون أنها تكفي خاصة وأن الشركات الصناعية ستبحث أولا عن السبل لتحقيق الربح والمزيد منه وكثيرا ما يتناقض هذا مع الحفاظ على البيئة. وأكثر ما تنتقده المعارضة الألمانية هو ما تنسبه تراجع الحكومة الألمانية عن تعهداتها بأن تلعب ألمانيا دور "القارس الأول" الذي يتقدم الصفوف، والمقصود أن تعطي ألمانيا المثال الصالح بتخفيض المنفوت من الغازات الضارة بالصحة والبيئة ووضع حد لعملية التطوير غير المحكوم وكان المستشار كول قد أعلن هذا في ريو وعاد لتأكيد في مؤتمر برلين. إلا أنه في غياب أساس قانوني ملزم لن تحقق الصناعة ما وعدت به. وألمانيا تعاني من كارثة طبيعية تتمثل في أن أكثر من نصف الغابات الألمانية مريضة ومثلها مثل البلدان الأوروبية الأخرى تعاني من تلوث الهواء. هذا على الرغم من أن قوانين حماية البيئة في ألمانيا من أشد القوانين المماثلة في العالم والرأي العام الألماني على درجة كبيرة من الوعي بمشكلة البيئة. الفيلم البريطاني الشهير (المسيرة) أو (الزحف) The March قدم منذ نحو ٧ سنوات تصورا لما يمكن أن يحدث للعالم في المستقبل. أو لما يحدث بعبء بالفعل الآن نتيجة تروى الأوضاع الاقتصادية والسياسية

من تلوث الجو في العالم؟ حصة الفرد بالطن من كميات ثاني أكسيد الكربون المنفوثة في الجو سنويا

الولايات المتحدة	هولندا	ألمانيا	الاتحاد السوفيتي السابق	بريطانيا	اليابان	إيطاليا	فرنسا	إسبانيا	الصين	الهند
٢١٨٨	١٤٨٨	١١٧٧	١٠٠٤	١٠٠٤	٩٨٨	٧٩٦	٧٩١	٦٠٣	٢٠٧	١٧٠

المصدر: سيكسيشيه تسانيتونج ٢٩-٣-١٩٩٥ (أرقام ١٩٩٣)

هل العالم الثالث مسئول؟!

على تصنيع البلدان النامية دور أن يكونوا بنفس القدر مستخدمين لتقدم التكنولوجيا والحيرة اللازمة لمساعدة هذه البلدان على ربط التصنيع بإجراءات تضمن حماية البيئة ، أي مساعدتها على عدم تكرار ما عرفت الآن أنه أخطاء الثروة الصناعية في الغرب في القرن الماضي . والعالم يصرف جيدها أن بلدان الشمال (٢٠٪ من سكان العالم) يستهلكون ٨٠٪ من موارد الكرة الأرضية ، وهكذا أيضا من الطاقة ، ولذلك تصير جميعات حماية البيئة في أوروبا على مطالبة حكوماتها بأن تبدأ هي بالتعهد بنفسها قبل أن تتهم الآخرين .

المديونة الهندية سونيتا نارين من مركز العلوم والبيئة في نيودلهي قالت : " لا خلاف على أن الشمال يجب أن يقتل نقشه لبيع للجنوب فرصة عادلة من أجل التنمية .. ولكنهم في البلاد الصناعية يتعذرون على الدوام عن قيم الديمقراطية والمساواة ، إلا أننا في الهند نشعر برأي بأن العالم ظالم إلى درجة عظيمة . العديد من مندوبي العالم الثالث راودهم السؤال : متى تولى الدول الصناعية مسؤوليتها تجاه الطبيعة قبل أن تمنح الدروس للآخرين ؟

محكمة المناخ

على هامش مؤتمر المناخ في برلين انعقدت في برلين " محكمة المناخ " لثلاثين مسؤولين عن تلوث الجو ورفع درجات الحرارة وتهديد مستقبل البشرية .. وقام بتنظيم المحكمة الرمزية جميع كبير من خبراء ، وجميعات حماية البيئة والمناخ ، ووصلت حدة الاتهام لأن بصف هيرمان شير (نائب في البرلمان الألماني) مؤتمر المناخ في برلين قائلا " وكأن صانعي المخدرات تتداول حول الحد من تجارة المخدرات " وقال يعقوب نون (وكيل المراتن الألماني السريدي ومؤسس جائزة نوبل للبيئة أن مؤتمر المناخ يمثل للنشلة لثلاثين مسؤولين في الماضي وقال النائب الاشتراكي الديمقراطي شير الذي رأس المحكمة بصفتها رئيس " الاتحاد الأوربي للطاقة الشمسية أن المتحاورين في مؤتمر المناخ الرسميين يريدون " بالتحديث ذو الطابع العالمي تأجيل قيامهم بإجراءات على الصعيد الوطني " واصفا هذا بأنه الخطأ الذي يلزم الحوار العالمي حول موضوع البيئة منذ ميلاده .

والولايات المتحدة وحدها تسبب أضرارا بالمناخ تزيد بكثير عن ماتسبي الصين التي يقطنها أكثر من أربع أضعاف سكان أمريكا . أن الاقتصاد في استهلاك الطاقة من مصلحة الجنوب بالطبع ولن يفيد شعوب الجنوب استخدام حجة السيادة ستارا لمواصلة تصميم هوانتا وميهانا . ولكن الغرب عليه مسؤوليات لا يجوز أن يتهرب منها ، فهو الذي يستنزف الموارد وهو الذي ينقل صناعته ونفاياته القذرة إلى العالم الثالث وهو الذي يعرقل نقل تكنولوجيا حماية البيئة والمناخ إلى البلدان النامية .

ورغم هذا تشير مجلة " شتيرن " الأسبوعية الألمانية واسعة الانتشار بأصنع التعذير من نشوء الصناعة في البلدان النامية . وهي تعبر عن اتجاه غالب في الإعلام الألماني يشير رعب الرأي العام من تصنيع بلدان العالم الثالث . وفي تقرير واسع تنشره قبيل افتتاح المؤتمر من الصين قدمت صورة مفزعة للأثار البيئية الناجمة عن سياسة التنمية الصناعية في أكثر بلدان العالم سكانا . وقد صدرت المقال بعبارة : " الهوا - مسموم ، ماء الشرب ملوث ، والناس مرضى = الصين تريد أن تصبح القوة الاقتصادية رقم واحد في العالم على حساب البيئة .. " .

ويقدم المقال معلومات مدعومة بالأرقام عن العلاقة بين استعمال السيارات وعملية تصنيعها من جهة وتلوث البيئة وتغير المناخ من جهة أخرى ، منها أن عدد السيارات في العالم وصل حاليا إلى ٥٠٠ مليون سيارة وسيزداد ليبلغ ٢٣٠٠ مليون سيارة سنة ٢٠٣٠ . ويوصل المقال في النهاية إلى التنبؤ بأن المضي نحو الكارثة البيئية لا مفر له . وأن انتشار السيارات في البلدان النامية سيعجل منه . وأن سبب عدم وقوف الكارثة منذ زمن طويل لم يكن حكمة سياسات البيئة ، والطاقة بل بسبب تأخر الاقتصاد وتفرغ معظمها بالعالم

مشكلة هذه النظرة أنها ترحى بأن انتقاد العالم يمكن في تأييد تخلف بلدان العالم الثالث . وتؤثر هذه النظرة بهذا الشكل أو ذاك على بعض الآراء التي يدافع عنها ممثلو البلدان الصناعية عندما يبدأون في وضع شروط لانتهاء لها

والبيئة في بلدان الجنوب التي جعل التحط والجوع الحماة في العديد من أرجائها أصرا مستحيلا . واتخذ مخرج القيلم أفريقيها سرحا لأحداثه المشيرة . ولا ينسى من شاهد القيلم صدر زحف التباثل الأفريقي نحو الساحل الشمالي للتارة لميسر مضيق جبل طارق لموصول إلى القارة الأوروبية .. أي إلى شاطئ الوفرة والأمان كما صور القيلم .

وإذا أردنا البحث عن القاسم المشترك بين المؤتمرات العالمية المتلاحقة في السنوات القليلة الماضية لوجدناه يوضح في خوف الألبانيين والأمريكيين الشماليين من زحف شعوب العالم الثالث بحثا عن مورد رزق في بلاد الشمال الغنية : قصة البيئة - ريو ١٩٩٢ التي كاد خطاها يقتل لشعوب العالم الثالث " لا تقطعوا الأشجار لطهي طعامكم لأن المناخ العالمي يتأثر ويصبح عندنا أكثر حرارة وجفافا " . ومؤتمر السكان القاهرة ١٩٩٤ الذي أراد أن يقول لشعوب الجنوب " كفناكم ماعندكم من أطفال .. لا تلدوا أكثر لأنكم تهددون الموارد في العالم وتزعجونا بمشاكلكم ومهاجركم " ، والقبلة الاجتماعية في كوينهاجن في بداية شهر مارس ، والتي دون أن تصلح شيئا من سياسات الشمال تجاه الجنوب أعلنت عزمها على احتشد الفقر المدقع خلال سنوات قليلة

وفي برلين الآن يكاد منظمو مؤتمر المناخ ينفضون نيتهم بإصالة تقديم الأتلام والمراد المطبوعة التي تحدد الأخطار التي تواجه العالم لو امتلك الصينيون سيارات بنسبة مما يملكه الألمان (يبلغ عدده سكان ألمانيا ٨٠ مليون وبها ٤ مليون سيارة) والسؤال الذي يفرض نفسه هو هل يخشى ساسة الشمال أن يجارهم شعوب الجنوب في اندح ونفث ثاني أكسيد الكبريت وغيرها من الغازات الضارة بالمناخ والناجمة عن محطات إنتاج الطاقة من البترول أو الفحم وعن الصناعات ومن صرامد السيارات ؟ ولكن لنسأل في البداية : من المسؤول الأول عن ثقب الأوزون وتلوث الجو وارتفاع حرارة الأرض ... و ... ؟

احدول المشور مع المصروع يحدد بجلاء من المسؤول عن تلوث البيئة وتهديد المناخ .

على الجنس (الأنثى) دون الكلمة المالة على
الترج (المرأة) لتأكيد التفرقة بينهما وأنها
طبيعية إذ أنها تشمل جس الحيوان كله بما
فيه نوع الإنسان!!!

المرأة والميراث في الإسلام

خيل عبد الكريم

واعظ له برنامج أسبوعي في التلفزيون -
إبان شهر رمضان - أسلى على محور بصفحة
دينية بجميدة قومية رأيه في نصيب المرأة في
الميراث فقال: إن الإسلام لم ينصفها فحسب بل
حبهاها!!!

وكيف كان ذلك بامر لا ٢١.

لأن الرجل يعولها كآب وهي صغيرة
حتى تتزوج ثم هو ينفق عليها كزوج حتى
توت أو يموت ، وبذا فإنها تأخذ حصتها في
الميراث صافية أو " مشفية " (في المصدود
والمقصود لأبي الطيب الرثاء - الشقي : بقة
الهلال يكتب بالياء ، وخالفه ابن ولاد وقال
يكتب بالالف . أ . هـ .)

وهذا مردود عليه بالآتي :

(١) الوالد يحصل أولاده بنين وبنات
ولا يختص الأخيرات بذلك.

(٢) إن الفتاة لأسباب متشعبة قد تظل
دون زواج مع وفاة والدها.

(٣) أن زوجها قد يموت عنها بعد برهة
قصيرة أو متوسطة ويترك أولاداً وأمالاً له أو
يطلقها بعد مدة يسيرة وفي كثير من الأحيان
يخطف المطلق ويضعها أمام مسئولية إعالة
صغير أو صغيرين.

(٤) في بعض الأحيان تنسلي الزوجة
إعالة الأسرة بما فيها الزوج ، حدث ذلك في
أيام الرسول عليه الصلاة والسلام ، إذ ذهبت
إليه امرأة عبد الله بن مسعود تستغني إن
كانت تزجر - أي لها أجر - على انفاقتها على
زوجها وأولادها

(٥) في وقتنا الحالي مئات الألوف بل
ملايين الزوجات يشاركن أزواجهن ماصقة أو
أكثر أو أقل في مصروفات بيت الزوجية.

(٦) بما يؤكد أن تفصل الذكر على الأنثى
في الميراث لاصلة له بالاتفاق على الفتاة التي

تصير زوجة إن الأخ أيضاً له ضعف نصيب
الأخت (وإن كانوا إخوة رجالاً ونساءً) فللذكر
مثل حظ الأنثيين (٤/١٢٦) .

(٧) وأن للزوج الذي تموت زوجته دون
عقب نصف تركتها أما الزوجة فلها الربع إن لم
يكن له ذرية (ولكم نصف ما ترك أزواجكم
إن لم يكن لهم ولد) ٤/١٢ هكذا بإطلاق
ودون قيد وسواء كان الزوج يقوم بالتزامات
بيت الزوجية جميعها أو يساهم بنسبة محدودة
ولا يدفع ملبساً واحداً بل مجرد كونه ذكر
ضوعفت حصته الميراثية أما المرأة (ولهن
الربع مما تركن إن لم يكن ولداً) ذات الآية.

أما إن كان هناك أولاد فيأخذ الزوج ربع
تركة زوجته والزوجة ثمن التركة.
أيضا بدون النظر إن كان الزوج هو المائل
للأسرة أم هي الزوجة.

هذه سبعة أدلة تقطع بأن العلة التي
ذكرها الراعي غير منضبطة ولا تنهض
بالتسبب الذي ساقه ولا تصلح لتفسير
مضاعفة حصة الرجل.

فضلا عن هذا التعليل من الأساس ينظر
إلى المسألة نظرة مادية - مع أنهم يضادون
المادية إلا إذا صلحت كدليل على صحة وجهة
نظرهم - وأغفل الجانب المعنوي وهو
ملا يصبح اغفاله أو التجاوز عنه.

والراعي إياه متخصص في اللغة العربية
ويعترف قبل غيره إن كل لفظ له معنى وله
مدلول فإذا نصت الآية على أنه (للذكر مثل
حظ الأنثيين) ٤/١١ ، ولم تقل : للرجل مثل
حظ المراتين . فهي إذن إختار اللفظ الدال

إن التفرقة في الحصة الإرثية بين الرجل
والمرأة أو بين الذكر والأنثى حسب النص
مسألة بديهية لا تتوقع خلافها لأن المجتمع
الذي توجهت إليه هذه النصوص " مجتمع
ذكوري " يقوم الرجل فيه بكل الأعباء ويحصل
سائر المخاطر ومن ثم فمن حقه أن يستأثر
بحصة متميزة من الميراثات . وكان يكفي
واعظ التلغاز أن يذكر أن الإسلام نقل مركز
المرأة نقلة تقدمية بما ييسر ذلك الزمان
السحيق : من الحرمان المطلق من الميراث إلى
نصف حصة الرجل ، ولكنه (= الراعي)
يخشي إن قال ذلك أن يرد عليه بالآتي :-

لماذا توقفت المسيرة إلى الأمام في وضع
المرأة أو مركزها وفي حقولها وهي المسيرة
الرائعة بل البالغة الروعة التي بدأتها النصوص
فيما يمكن أن يوصف بأنه ثورة حقيقية على
تلك الأوضاع الفاسدة ، لماذا توقفت المسيرة
خاصة وأن أحوال المرأة تغيرت تغيراً كلياً
وجذرياً ومن كافة الجوانب عن أحوالها زمن
تلك النقطة الترددية الشورية ولكي يدرك
القارئ مدى هذا التغير المذهل : يقارن بين
قصة كد (الطائف) في الثلث الأول من القرن
السادس الميلادي ومدينة كد كرهة أو بيروت
أو دمشق .. الآن ولم يتبق على القرن الواحد
والعشرين سوى خمسة أعوام.

وبعد

فستد قديم وقبل مضي مائة سنة على
انبثاق هذه النصوص التي ميزت الرجل على
المرأة في الإرث ، ثار في نفوس فقهاء العراق
العقلانيين شئ من ذلك ، ففي سيرة مؤسس
المذهب الحنفي : أنه ذهب للإسلام على الإمام
محمد الباقر من أهل البيت فصاح بوجهه : أنت
الذي حركت دين جدي وأحاديثه بالقياس !
فنفى أبو حنيفة هذه التهمة عن نفسه ثم
سأله " الرجل أضعف أم المرأة ؟ .

فقال الباقر : المرأة ، فسأله : كم سهم
المرأة في الميراث ؟ فأجاب : للرجل سهمان
وللمرأة سهم ، وهنا عقب رأس الأحناف وأبرز
فقهاء أهل الرأي في العراق : هذا قول جدمكم
ولو حركت دين جدمك بالقياس لكان ينبغي
أن يكون للمرأة سهمان لضعفها
وللرجل سهم لقوته . أ . هـ .

رحم الله الإمام الأعظم فقد كان رده بالغ
الدلالة والنقطة وألغى في ثباته بذلك . نادر إلى
ما كان يحرك في صدره وصدر " مدرسة الرأي "
العراقية حول هذه المسألة .

تحدى المولدة (الكوكبية)

المولدة ستار: تكمن الرأسمالية الشيوعية من ورائه

تفسير

ماضي تاريخ الرأسمالية، فأنتج التوازن الجديد في ميزان القوى شروطاً أتاحت تنفيذ مشروع التسوية التاريخية في المواجهة بين رأس المال والعمل، هذا المشروع، الخاص بالدولة الاشتراكية الديمقراطية. أما انتصار الاتحاد السوفيتي والثورة الصينية فقد خلق هو الآخر إطاراً ملائماً للنضال السياسي شجع بدوره الرواج الاقتصادي من خلال الضغط الذي نرضه على رأس المال فألزمه بقبول التسوية المذكورة. فالنقاش حول الطابع الاجتماعي للمشروع - أي طابعه الاشتراكي أو غير الاشتراكي وبيان تناقضاته الداخلية التي أدت إلى انهياره في نهاية المطاف - ذلك النقاش لا يحسم المنعرج المشجع للرواج على سميد عالمي الذي ترتب على المنافسة السياسية والأيدولوجية بين الشرق والغرب. وفي نفس الزمن التاريخي أدى مد حركات التحرر الوطني في العالم الثالث إلى تصفية الكولونيالية، الأمر الذي فتح باباً لتسمية حثيثة في الجنوب، اعتمدت على استغلال تلك المنافسة بين الشرق والغرب لصالح تدعيم استقلال الدول النامية كما تم تسميتها.

أقول إذن إن الرواج الذي تلى الحرب العالمية الثانية كان ناتج تكييف استراتيجيات رأس المال لمقتضيات العلاقات الاجتماعية التي

تختلف عما كانت عليه بالأمس. نشة جديد في الوضع. بيد أن الجديد هذا هو ناتج التغيرات التي طرأت في مجالات العلاقات الاجتماعية والدولية والتي لابد إذن من تركيز الدراسة عليها. فقد أقيمت هذه العلاقات في أعقاب الحرب العالمية الثانية على أسس كانت قد أنتجتها هزيمة الفاشية في الغرب خلقت هذه الهزيمة ظروفاً ملائمة في صالح الطبقات العاملة ليست مسبوقة في

يدعى الخطاب السائد إن للمولدة طابع الجبر، طابع القانون الموضوعي الذي لا مفر من الخضوع لمقتضياته عن اضطرار أو اختيار، وينسبهم من هذا الادعاء أن شكل المولدة السارية هو الشكل الوحيد الممكن لها، وإن تصور مسيرة مختلفة لها لا يبدو أن يكون طويلاً.

على أن التاريخ يعلمنا عكس هذه الأقوال تماماً، فلا يحكم التاريخ من خلال قوانين "اقتصادية خالصة" كما يتصوره أصحاب أيديولوجيا النظام بل التاريخ ناتج التفاعل بين هذه القوانين من جانب وبين ودود فعل المجتمع لها من الجانب الآخر. فردد الفعل هذه هي التي تحدد إطار العلاقات الاجتماعية التي تحمل من صحتها تلك القوانين الاقتصادية. أقول إذن إن المناقشة المنظمة والمتساركة في مواجهة الموضوع الأحادي الجوانب لمقتضيات هذه القوانين المزعومة هي التي تكيف التاريخ الحقيقي بدرجة لا تقل فعالية عن تحكم منطق التراكم الرأسمالي الخالص. هذا هو معنى أهمية الصراع الاجتماعي (صراع الطبقات) في التاريخ. فهو يحكم إمكانات وأشكال التوسع الاقتصادي الذي يتم في إطار العلاقات الاجتماعية التي يرسمها وينظمها النضال السياسي والاجتماعي.

قطباً نرم تصدى الشحوب لتحديات

فرضتها القوى الديمقراطية والشمسية . وهذا الوضع هو قما عكس " التكيف " الذي يدعو إليه أصحاب النظام حاليا . إلا أن تلك التوازنات التي قام النظام على أسسها قد أخذت في التآكل التدريجي خلال مرحلة ما بعد الحرب . فهي مرحلة دخول أقطار الأطراف (النخوم) في عملية التصنيع من جانب كما هي مرحلة تنكك تدريجي للمنظومات الإنتاجية الوطنية المتقدمة المتصحورة حول الذات وإعادة تشكيلها بصفتها عناصر مكونة لمنظومة إنتاجية معرلة (مكوكبة) من الجانب الآخر . وهذا التآكل المزدهج هو تظهير تعمق ظاهرة العرلة التي فرضت تعالية إدارة التحديث في الإطار القطري . يضاد إلى ذلك أن نسبة أبعادا جديدة للمشكلة ذات طابع معرل من الأصل قد تبلورت خلال المرحلة فاندجر معرلها حديثا . أنصدها - على سبيل المثال لا الحصر - تحدي البيئة على صعيد الكوكب وتحدي وسائل الإعلام والاتصال التي أدى تقدمها المتعجل إلى عرلة ممارسات جديدة لها تأثير عميق في الحياة السياسية والثقافية لشعوب الكوكب جميعا .

هكذا دخل النظام في أزمة هيكلية انطلاقا من الأعوام ١٩٦٨ / ١٩٧١ . أزمة لم تخرج الرأسمالية عنها بعد مرور ربع القرن . وتتمظهر هذه الأزمة في السودة إلى مستويات مرتفعة من البطالة في الغرب . وانهار النظم السوفيتية . واتجاهات تطو نحو الخلف أي تكور في مناطق عديدة من العالم الثالث . يرافقها في حالات كثيرة تراكم دين خارجية لا يتحمل عبثها . هكذا خلفت من جديد ظروف ملائمة للعودة إلى تحكم منطق رأس المال الأحادي الجوانب . والهجوم يكمن هجوم رأس المال وراء مشار العرلة . فيسمى إلى استغلال ظروف التوازن الاجتماعي الجديد في صالحه من أجل إلغاء المكاسب التاريخية للطبقات العاملة والشعوب .

الإدارة الرأسمالية للأزمة العالمية

ندخل الأزمة في أن الأرباح المستخرجة

من الاستغلال الرأسمالي لا تجد منافذ لها بالدرجة الكافية في الاستثمارات المربحة القادرة على توسيع القدرات الإنتاجية . وفي هذه الظروف يصير الهدف الرئيسي لسياسات إدارة الأزمة البحث عن " منافذ أخرى " لتفانض الأموال الفائضة . من أجل حماية النظام من خطر تخبس قجاني وضخم لقيمة هذه الأموال . كما حدث خلال الثلاثينيات .

تتطلب إدارة الأزمة التعامل معها على صعيد عالمي . بسبب عرلة الرأسمالية . هذا أمر بديهي . فتواجه هذه الإدارة فانضا مهولا ومتزايدا من الأموال الفائضة كما سبق أن قلت . أشير في هذا الصدد إلى رقم واحد فقط . بينما لا يزيد حجم المبادلات التجارية العالمية على مبلغ حوالي ٢٠٠٠ مليار دولار سنويا . فإن حجم التدفقات المالية الدولية يقوم ببلغ لا يقل عن ٨٠٠٠ إلى ١٠٠٠٠ مليار دولار سنويا أي ٢٠ ضعف الرقم الأول . فكيف تدار المشاكل الناتجة من هذه الحركات المالية المهرلة ؟ لقد قدمت في هذا الموضوع أطروحة تركز على تناسق وتكامل ووشاد مجموعة الإجراءات التي تفرضها الليبرالية . وهي التالية : لبرلة الحركات المالية على صعيد عالمي .

وتنهي مبدأ الصرف العام ورفع مستويات أسعار الفائدة . وقبول استمرار هجر ميزان مدفوعات الولايات الأمريكية الخارجية وضمان سداد خدمة الدين الخارجية للعالم الثالث والشرق . وأخيرا تشجيع المخصصة . وأزعم أن مجموعة هذه الإجراءات قتل معا خطة رشيدة تماما تسعى إلى تجنب خطر تخبس قيمة الأموال الفائضة للمعيرة . أشدد على فكرة أن هذه السياسة رشيدة تماما من وجهة نظر إدارة الأزمة . أقول ذلك لأن كثيرا من التحاليل النقدية الموجهة من تيارات اليسار الإصلاحى تنظر إلى هذه الإجراءات بمنهج يتصل بينها . وبذلك تثبت الطابع " غير الرشيد " لكل منها . معبرة على حدة ومعزولة عن الأخرى .

تجد المؤسسات الدولية مكانها في هذا الإطار . فتوظف لفرض الرقابة على العلاقات بين الغرب من جانب . والجنوب والشرق من الجانب الآخر . وإخضاعها لمنطق إدارة الأزمة . أشير هنا إلى وظائف صندوق النقد الدولي والبنك الدولي . ووظائف مشروع " الغات "

الذي يسعى إلى حماية الأسواق التي تسيطر عليها الاحتكارات . وهذا هو دوره الحقيقي الذي يناقض تماما خطابه الأيديولوجي حول " حرية التجارة " وتثقل هذه الإجراءات معا وسيلة فجاعة في إدارة الأزمة من دون أن تساعد على التقدم في مواجهة المشاكل الحقيقية المسية للأزمة وما يترتب عليها من تفانض في الأوضاع الاجتماعية واحتدام الرعاعات أقول إذن أن برامج " التكيف " التي تفرض في هذه الظروف لا تستحق تسميتها . فليست هي خطط تحصيل الهياكل الانتاجية لكي تتفق مع شروط إبعاش وتوسيع الأسواق . بل لا تعدو أن تكون تكتيكات ظرفية خاصة لمنطق إدارة الأزمة في الأجل القصير . خاصة لمقتضيات ضمان الربحية المالية لتفانض الأموال . ولو على حساب التنمية .

هذا هو معنى مفهوم " التحول المالي " أو هيمنة المالية على الاقتصاد . بمعنى تفوق حماية ربحية التوظيفات المالية على جميع الاعتبارات الأخرى . ولو على حساب ربحية الاستثمارات في توسيع الإنتاج . ويؤدي هذا التحول المالي إلى تفاقم التفاوت في توزيع الدخل . قطريا وعالميا . الأمر الذي يجلس الاقتصاد في مأزق ركوى يعول دون الخروج من الأزمة .

أما " حل الأزمة " فهو عملية تفترض إصلاحات أساسية في القواعد الاجتماعية التي تحكم توزيع الدخل وتشكيل الاستهلاك وأخذ القرار في مجال الاستثمار . أي بمعنى آخر . فتعرض مشروعا اجتماعيا متناسقا آخر . مبدأ الخضر لقانون الربحية البحث هكذا لتجد الأزمة حلا لها إلا إذا توافر مشروع اجتماعي ذو مضمون شعبي قادر على فرض حدود لوصول دون تحكم رأس المال بلا منازع له .

أشكال أخرى للعمولة

ضرورية وممكنة

الرأسمالية نظام عالمي . وكذلك هجوم الرأسمالية الهمجية هو الآخر عالمي الصمد . وبالتالي يجب أن تكون أساليب مواجهة التحدي هي الأخرى ذات نطاق عالمي . فيما أن المشكلة عالمية فإن الحل هو الآخر عالمي .

يبد أن الاشتراكية العالمية - وهي الإجابة

الإنسانية الوحيدة للتحدى - ليست من الأمير السجدة في جدول إمكانات التاريخ المستقبل القريب . فلا بد إذن من العمل في اتحاد من شأنه أن يشجع تطوراً لاحقاً ملائماً في الأجل الأطول . لا بد من استغلال هامش التحول مهما ضاق حالياً - من أجل توسيع فرص الخيار بين البتائل في المستقبل .

لا ريب أن هذه البسرامش والإمكانات تختلف من بلد لآخر . إلا أن العمل في جميع الحالات يتدرج في تطلع متعاقب لأن سياسات ومحاربات رأس المال في من في الشمال والجنوب ، تنتج هنا وهناك البطالة والفقير والتمشيش .. ولو أن الميراث التاريخي وصراخ مختلف المجتمعات في هرم العالمية تنتج نتائج أكثر أو أقل شائعة طبقاً لهذه الظروف .

ثمة إذن أرضية مرضوعة تتيج إعادة بناء "أمية الشعوب" في مواجهة كوكبية رأس المال .

لئن استحالنا إدارة العالم بصفته "سوقاً عالمية" ، لئن استحال استبعاد العامل البشري والأيدولوجي والاكتفاء بالمحضرة لتلك القوانين الاقتصادية الحتمية المزعومة ، فإن واقع العولمة لا يمكن أيضاً أن ينهى ، فلا يمكن تفسير التاريخ إلى الخلف ، وبالتالي فإن فكرة العودة إلى الناذج التي قام على أساسها ازدهار مرحلة ما بعد الحرب مثل هي الأخرى بدلاً وحسباً ، بالأولى محاولة العودة إلى قاذج اجتماعية سابقة ذات وقتها منذ زمن بعيد . لذلك تلجأ ديمس الأيديولوجيات الماضية إلى أساليب ناشئة ، إذ إنها تدعى رفض الحاضر المكروه من جانب ولكنها تخضع للمتطلبات في واقع الأمر من اجاب الآخر فهي أيديولوجيات قائمة على الخلق والكذب بالضرورة ، ولذلك لا بد من أن تكون حرية الفكر - وهي أساس الديمقراطية - وأن تعين المجتمع حركة مشاكل استعصائية مثل النقاء الإنسي أو الإذعان لقوانين دينية مزعومة ، فخرط هذه النعمة لفرض الإحراق من إدارة السياسة

يمكن جهر ألتعني في ضرورة الترتين بين الارتباط المتبادل الذي تفرضه العولمة من جانب ، وعديم تكاملاً مختلف الناعلي من الساحة (أي طبقات العمال المستخمين في القطاعات ذات الفترة التنافسية غير المتكافئة ، واقتصادات وطنية تحتل مواقع متباينة في هرم المنظومة العالمية) في مراجعة مقتضيات العولمة من الجانب الآخر . فلا بد من الانطلاق من هذه البديهة ألا وهي أن العالم واحد ومتمدد في الوقت نفسه ، ثمة بأن المصدر

الأساس لتباين ليس هو اختلاف الثروات ، فالتركيز على هذا الجانب من الواقع يستمر مصدره الحقيقي الأساسي ، وهو اختلاف المراتب في هرم الرأسمالية المعولمة ، فلا بد إذن من مواجهة هذا التحدي الصحيح بشكل مباشر ، علماً بأن التباين في المراتب التي تحتلها مختلف الأقطار في المنظومة العالمية (وسواء تكثت الشعوب لمسية تحتك ثقاب أم لا) ينتج بدوره تغييراً اجتماعياً في داخل كل مجتمع

أستنتج من هذه الملاحظات أن الأزمة لن تجد حلاً لها من دون تعزيز موقف جميع الناعلين الضعاف في النظام : شعوب الأطراف والقطاعات الدنيا في المراكز والأطراف ، أي بعبارة أخرى ، لا بد من التحرر من الكولونيالية العمومية ومن صفات الميرالية ، وكذلك من أرقام الرفض القاسي الماضي .

ويتطلب إنجاز مثل هذا البديل إعادة بناء النظام السياسي العالمي بعيداً عن المقتضيات ذات البعد الواحد في خمسة السوق . ويستوجب التركيز على تأطير عمل قوانين هذه السوق . لقد كانت الدولة الوطنية هي الأداة الفعالة سياسياً واجتماعياً في تأطير عمل السوق الوطنية المندمجة . والآن نحن في حاجة إلى نظام سياسي واجتماعي على صعيد عالمي يستجيب لعولمة الاقتصاد ويحدد شروط عمل السوق بفعالية متعاضدة . وأرى أن على هذا النظام المطروح مسؤوليات أساسية على الأقل في الميادين الأربعة التالية :

* تنظيم نزاع السلاح على صعيد عالمي - بدءاً بالدول الأكثر تسليحاً (أي الولايات المتحدة) - وبالتالي تحرير الإنسانية من دعر التهديد النووي والأشكال الأخرى من التهديد الشامل .

* تنظيم توزيع عادل في استخدام ثروات الكون الطبيعية ، وتأسيس المؤسسات العالمية بهذا الغرض ، ودعم سلطة اتخاذ القرار وفي هذا الإطار أودعو لي المبادرة في إنشاء نظم صرائية تخص هذه الموارد الأساسية لتحدد من التوزيع في استخدامها كـ تعد توزيع الربح المستخرج من استغلالها لصالح البلدان الفقيرة . هذه المبادرة التي تمثل حينها لاش ، نظام شرائسي مستقبلي عالمي النظام .

* فتح مفاوضات بين التجمعات الانتمية (الولايات المتحدة ، أوروبا الغربية ، أوروبا الشرقية ، اليابان ، الصين ، الهند ، الوطن العربي ، أفريقيا ، أمريكا اللاتينية ، حثرت سوق أساساً من أجل سداد نظم العلاقات

الاقتصادية (التجارية والمالية والتقنية) بينها على أساس احترام الاستقلالية الذاتية المطلوبة لكل هذه التكتلات الإقليمية والبلدان الكبرى أخذة في الاعتبار عدم تكافؤها من حيث القدرة التنافسية وتباين احتياجات تنميتها الاقتصادية والاجتماعية ويتطلب إنجاز هذه الأهداف التحرر من الرضى الضيقة الاتاق للمؤسسات المتحكمة حالياً في هذه المجالات (البنك الدولي ، صندوق النقد ، الجيات) وإقامة أنواع أخرى من المؤسسات الإقليمية والعالمية لتحل محلها .

* فتح حوار ومفاوضات للتصكين من إدارة التناقض الجسدي بين "العالمي" و"المحلي" في مجالات الإعلام والثقافة والسياسة . ويتطلب إنجاز هذا الهدف إقامة مؤسسات سياسية جديدة تتيج تمثيل المصالح الاجتماعية المختلفة التي تعمل في الساحات المحلية والعالمية ، أي بمعنى آخر تشكيل جنتين مؤسسة يحتمل أن تتطور إلى نوع من "البرلمان العالمي" يتجاوز المؤسسات القطرية التي تنفرد بالقرار إلى الآن .

من الواضح أن الاتجاهات السائدة عالمياً لا تشير إلى تطور يميل إلى إنجاز المشروع الإنساني الموصوف هنا ، بل ليس هذا المشروع البديل موضع رهان الصراعات الدائرة في الساحة حالياً . على أن هذا الوضع لا يدعشني ، بل لقد كنت أعتقد أنني فعلاً إذا كان الأمر غير ذلك ، لمحاك النظام القديم لا يهين من ثلثه نفسه طروراً مناسبة لتجاوزة ، بل ينتج في مرحلة أولى فرضي ، لا غير . وتنصب خطط القوى المسيطرة في إطار هذه الفرضي على الاستفادة منها في الأجل القصير ، ولو أدى ذلك إلى تفاقم ظواهر الفوضى ، كما أن هذه القوى تعين لصالحها خطايا أيديولوجيا يدعي أن آليات السوق تضبط الأسواق تلقائياً " وأن " ليس ثمة بديل لها " - كي تمنح شرعية لممارستها في إدارة الأزمة لصالحها . على أن هذه الادعاءات ليست حلاً للأزمة بل هي جزء من المشكلة نفسها وتجل عنها . أما ردده فعل الشعوب إذا - تفاقم ظروف معيشتها المادية والمعنوية ، فليست هي الأخرى بالضرورة إيجابية ومباشرة . فهناك إجابات تمكس الحيرة لا غير . ومنها الإجابات الماصرية الروحية - الدينية السلفية والشرقية الإثنية - فهي دون مستوى التحدي الحقيقي الذي لا تدرك مغزاه . وأنصرو أن نسؤولية اليسار التاريخية هي بالتحديد في بناء إجابات صحيحة في النظرية والفعل . ودون ذلك سيظل الإنكفاء السلمي - وأحياناً الإجرام - احتلالاً وارداً

النموذج السوفيتي والاشتراكية (٧)

الاشتراكية .. والسوق

د. خليل حسن خليل

نظريا ، لا وجود له في الواقع . والسوق في الرأسمالية تسطر عليها القوى الاحتكارية المنتجة ، وتحكم في تحديد أسعارها .

وتتمنى للسوق فائدة عامة ، هي أن يسترشده في رسم سياسة الإنتاج والاستهلاك في المشروعات الإنتاجية ، وللمستهلكين . وفي هذا يتساوى السوق ودوره في النظامين الرأسمالي والاشتراكي . ويتبقى الشكل والإجراءات التي تتخذها السوق في النظامين . والقوى التي تهيمن على السوق هنا وهناك ، وتنهج النهج الذي يتفق مع فلسفة كل من النظامين ، وقوى الإنتاج ، وعلاقات الإنتاج فيه .

فالقوى والمشروعات الاحتكارية ، أو شبه الاحتكارية ، هي التي توجه السوق ، وتحكمه ، وتوجه العرض فيه ليقابل الطلب . وهذا أمر بعيد كل البعد عن نموذج المنافسة الحرة ، الذي يتحدد فيه الثمن تلقائيا ، عندما يتساوى الطلب مع العرض .

والتدخل كذلك موجود في الاشتراكية ، برأسطة الدولة والهيئات العامة ومشروعاتها ، وهي كذلك التي تحدد الثمن ، وبذلك ، ليس هناك فارق بين النظامين في التدخل لتحديد الثمن .

كما أنه يمكن القول منطقيا ، بأن السوق موجود في النظامين ، وذلك لأن أي نظام للإنتاج والتوزيع والاستهلاك ، لابد فيه من دراسة للطلب ، وتطوره في الأجل القصير والطويل ، وتوجيه الموارد المادية والقوى البشرية ، لإنتاج العرض ، الذي يتناسب والطلب ، ويطور معه . نقول أن أي مجتمع ، لابد من أن تكون به سوق بهذا المعنى . وبذلك يوصف الاقتصاد الرأسمالي بأنه اقتصاد السوق ، بينما الاقتصاد الاشتراكي ، ليس به سوق ، وصف غير دقيق . وربما يصيب

كثير الحديث عن "السوق" ، واقتصاديات السوق " وخاصة بعد تفكك الاتحاد السوفيتي . ويبدو أن هذا الاستخدام المكثف للكلمة مقصود نقد استخدمت الكلمة لتكوين بدلا "للإشتراكية" . ولكي لا تذكر كلمة "الرأسمالية" كثيرا . فهذه الأخيرة مكررة من دوائر جماهيرية غفيرة ، هي جماهير العمال والفلاحين ، والفقيرين ، الذين تفتقر الكلمة عندهم ، بالمفاهيم الاجتماعية ، واستغلال الإنسان للإنسان . وكذلك تنتشر فيها البطالة والأمراض الاجتماعية المعضال . هذا الخط المقصود يقوم على أخطاء عدة ، منها : الرأسمالية هي التي يحارون إحلالها محل الاشتراكية في شرق أوروبا ، وليس السوق . فالسوق وسيلة ، وليس نظاما اجتماعيا وسياسيا ، هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى ، فكلمة السوق تعني قوى العرض والطلب ، أي عرض السلعة وطلبها . وتلاقيهما ، حيث يتكون الثمن تلقائيا عند نقطة تساويهما ، وهذا يحدث في الرأسمالية ، حيث "الحرية الاقتصادية" ولا يحدث في الاشتراكية حيث يسود التخطيط . والواقع أن ما يوجد في الرأسمالية ، ليس السوق ، الذي يتحدد فيه ثمن السلعة عندما يتساوى فيه عرضها وطلبها ، طبقا لنموذج المنافسة الحرة ، أو الكاملة ، التي تقوم على فروض غير واقعية ، لا وجود لها ، فهي تفترض عددا لا نهائيا من المنتجين والمستهلكين ، وتفترض علم المنتج والمستهلك بكل صغيرة وكبيرة في الاقتصاد القومي المعقد ، متملنا بالسلعة ونوعها وكمياتها إلى غير ذلك . وبأن الاقتصاد تسوده حرية كاملة "دعه يمر ، دعه يصل" ، إلى غير ذلك من الفروض ، التي جعلت معظم كتاب الاقتصاد الرأسمالي ، يعترفون بأن النموذج غير واقعي . فالواقع مليء بمجاهيل كثيرة . وتتدخلات في الحياة الاقتصادية ، سواء كان من الدولة ، أو من القوى الاحتكارية ومشروعاتها ، أو حتى من نقابات العمال ، مما يجعل تلك "الحرية" أمرا

فسيه إن فكرة التخطيط ، أدمجت بالاشتراكية ، والتخطيط وسيلة تتميز بها الاشتراكية عن الرأسمالية ، الأمر الذي أدى إلى مساواة الاشتراكية بالتخطيط . والواقع أن التخطيط وسيلة من وسائل بناء الاشتراكية ، وعندما ظهرت قائمته بدأت تأخذ به اقتصاديات الرأسمالية المتقدمة ، وغير المتقدمة ، وظهرت أنواع منه كالتخطيط التأشير والتخطيط القطاعي .

على أن هناك خلافا حذريا في التخطيط بين النظامين ، فالملكية العامة أو الشعبية ، والسيطرة على وسائل الإنتاج ، تتطلب تخطيطا علميا شاملا ، يربط بين المشروعات داخل القطاعات المختلفة على المستوى القومي . هذا الخطط جاءت بنتائج كبيرة في الخطط السوفيتية كما أشرنا في المقالات السابقة ولكن الرأسمالية هناك تفتتت على نطاق واسع في ملكية المشروعات . هذه الملكية الخاصة للمشروعات ، لا تتوافر لها نظرة شاملة للاقتصاد ككل . وليس هناك خطة شاملة ، تشمل المشروعات والقطاعات في كل واحد .

وكان التخطيط في الاتحاد السوفيتي شاملا وملزما . يمكن المركز من رسم السياسة الاقتصادية ، ويرسل بتوجيهاته إلى القطاعات والمشروعات والأقاليم ، في ظل ما سمي "بالمركزية الديمقراطية" . وهو نظام صرّده أن تقتصر القاعدة ، أو المشروع ، خطتها ، وتتفقها مع المركز ، صغورا وهبوطا ، إلى أن يتفق على الخطة النهائية . وقد آل الأمر طبقا لبيروقراطية الحزب ، والدولة ، إلى أن يصبح المركز هو الموجه المطلق للخطة وأصبح التخطيط ، من الناحية الواقعية ، أوامر إدارية تصدر من عل ، وتنفذها القواعد ، ومشروعات وخدمات ، ووحدات إقليمية ، تنفيذيا صارما ، لا يقبل الجدل ، أو المراجعة .

هذا النظام من التخطيط الشامل ، قد يكون مقبدا في المراحل الأولى للتخطيط في البلد المتخلف الذي يأخذ بأسباب التنمية . فإن إنتاج الآلات اللازمة للمشروعات الصناعية والزراعية ، وكذلك إنتاج المواد الاستهلاكية ، الضرورية لإشباع الحاجات الأساسية للإنسان . من الممكن السيطرة عليها من القمة . ولكن عندما يصل الاقتصاد إلى مرحلة أعلى ، كما كان الحال في الاتحاد السوفيتي ، وتشكولوفسكيا مثلا ، حيث وصل الاقتصاد إلى مرحلة معقدة ، أرأى هيكل صناعي معقد ، ينتج مئات الآلاف من السلع المختلفة ، يصبح من المتعذر تخطيط هذه

السلع من المركز بدقة ، وأن تراعى في تخطيطها المرافقات النرجية الضرورية . هذا بالإضافة الى الجمرد ، الذي يصيب العلاقة بين سلطات التخطيط المركزية والمشروعات المنتجة ، الأمر الذي يقضى على روح المبادرة للمشروعات ، ونال من حوافرها المادية ، ومن ثم تضار الأذات الاجتماعية ، سواء أكانت معدلا كبيرا من التراكم والتنمية الاقتصادية ، أم كانت مستوى عاليا من استهلاك السلع والخدمات ، ومن ثم رفع مستوى الرفاهية للجماهير .

ولهذا وضع نظام جديد لتطوير النظام القديم ، في عهد خروشوف . وقد نادى به الاقتصاديون ، أمثال ليرمان في الاتحاد السوفيتي ، وزملائه في تشكوسلوفاكيا ، وغبرها من البلدان الاشتراكية ، وذلك للتخفيف من حدة التخطيط المركزي ، واعطاء سلطات أوسع للمشروعات في التخطيط ، والإدارة ، وتحديد الاثان ، والاستثمارات ، والتسويق ، واستخدام القوانين والادوات الاقتصادية في التخطيط والإدارة ، بدرجة أكبر مما مضى ، حيث كانت الأساليب الإدارية تأخذ مكان هذه الأدوات في أحيان كثيرة . هذه المحاولة وغيرها ، لتطوير النظام الاشتراكي في التخطيط ، ليستجيب لحاجات السكان ، وتطور مع التغير في ظروف الإنتاج والاستهلاك ، كانت دليلا على رعي حقيقي بتطوير التطبيق الاشتراكي ، طبقا للمرحلة التي يجتازها الاقتصاد ، وطبقا للحاجة إلى رفع الكفاية الإنتاجية للسكان ، وإشباع حاجاتهم الاستهلاكية المتطورة .

ولكن يبدو أن ترى البيروقراطية والجمود ، قاومت هذا الاتجاه ، نظرا لجمودها الفكري ، والبيروقراطية التي اكتسبتها . وربما كان ذلك حماية حتمية للنظام ، الذي أصبح وفكرها البيروقراطي أمرا واحدا . فالمسألة قد ينال من النظام ومن وضعها البيروقراطي معا . وهذا استنتاج من وجهة نظرها معقول .. فالنظام المقترح كان يهدم البيروقراطية التخطيط المركزي . وهوالى حد كبير ، ينال من بيروقراطية الحزب ، أو بيروقراطية المراتب العليا فيه .

ولم تكن المعايير المقترحة ، انحرافا عن الماركسية اللينينية ، كما يقول خصوم التغيير والتطور ، ولا تقدما نحو الليبرالية البرجوازية لتطوير نظام ما ، لا يعني إحلال نظام آخر محله ، فالمقصود هو التحسين المستمر في أشكال الإدارة ، وخلق أساس صلب ، يتطور بالتالي ، ليكفل تحقن اقتصاد

تومي آتفا .

إن التغيير الأساسي في طريقة وضع الخطط ، وإعطاء المشروعات مبادأة أكثر ، يجب أن يؤكد أن معدل نمو الإنتاج ، وحجم الاستثمار ، والتوزيع الأساسي لوسائل الاستثمار ، والهيكل الأساسي لنظام الإنتاج ، يجب أن تؤسس جميعا على تحليل عميق لكل من اتجاه الطلب داخليا والعملة ، وفي الأثراني الخارجية . ويجب تقصى إمكانية التغيرات الفنية في كل قروح الإنتاج ، وحساب كفايتها ، ودراسة التغيرات في علاقات الإنتاج والاستهلاك بين القطاعات ، وعلى أساس هذه الحسابات والتحليلات فقط ، يمكن أن نختار أكثر طرق التنمية فعالية ، وأن نحدد الهيكل الصحيح للإنتاج ، وما يقتضيه من توزيع ضروري لوسائل الاستثمار . هذه الطريقة لوضع الخطة تضمن أن هيكل الإنتاج سوف يتغير بطريقة مخططة . تتسق في نفس الوقت مع التغير في الطلب . هذا التطور ضروري لتخفيف الضغط على القوة العاملة ، باستخدام الفنون الإنتاجية الحديثة .

وطبيعة الحال ، فإن مثل هذه الحسابات ، لا يمكن أن تجر بواسطة الهيئة المركزية للتخطيط فحسب ، فهي تتطلب مبادرة من المشروعات ، واشتراكها مباشرة عند بدء العمل في الخطط . ومن المهام الأساسية للمشروعات أن تجد إمكانيات جديدة للتقدم الفني ، وتكتشف البدائل المتروكة في التطور الفني للمحالات المختلفة ، وأن تحسب أكثر البدائل ملائمة .

على أن المشروعات بفردا ، لا يمكن أن تقرر ماضي الاتجاهات العامة المتعلقة بالسياسات الاقتصادية ، فهي لا يمكنها أن تقرر مثلا ، ماضي اتجاهات الهيكل الكلي للطلب ، والإمكانيات الكلية لتكوين رأس المال ، والملائمة الأساسية بين القطاعات ، والمصادر الأساسية للتقوى العامة وللرؤد الأولية إلى غير ذلك ، لهذا فالخطط الاقتصادية المركزية يمكن أن توضع فقط ، كنتيجة لحساب أو تحليل صحيح ومرتبطين باستمرار في كل من الهيئة المركزية للتخطيط والمشروعات .

والفكرة الجديدة في التخطيط ، هي إعطاء سلطة أوسع ، ومستوية أكبر للوحدات الاقتصادية الصغيرة ، كالمشروعات ، أو المؤسسات ، التي سوف تسهم بدرجة أكبر في عملية التخطيط ، وفي أهداف المجتمع ككل ، وتحسين التخطيط ، وتقسيم العمل بين المركز والمشروعات ، سبيل أحد المبادئ الأساسية للنظام الجديد .

ولا ينكر أحد أهمية المبادرة التي تقوم

بها المشروعات ، والاستقلال النسبي لقراراتها ، في نطاق الإطار العام للخطة الاقتصادية . وليس هناك شجار حول الحقيقة ، بأن الخطط الاقتصادية في الاشتراكية ، يجب أن تكون ملزمة بطبيعتها ، وأنه عن طريق الخطط ، تتمكن أجهزة المجتمع الاشتراكي من تحقيق أذات معينة ، تتماشى مع المصالح الاجتماعية العامة ، وليس هناك شجار كذلك ، حول أن الخطط كأرقام ملزمة ، لا يمكنها أن تعمق مبادرة العمال . وما تفر درجة ومدى الأرقام المرجحة في الخطط المركزية والغرض منها .

وقد أدى الخطط بين الاقتصاد الرأسمالي والسوق من ناحية ، والمزج بين الاشتراكية والتخطيط من ناحية أخرى ، إلى تمييز أيدولوجي غير دقيق ، من جانب بعض الاشتراكيين الرسميين في الاتحاد السوفيتي وشرق أوروبا ، ظهر خلال المناقشات عن محاولة تطوير النظام في عهد خروشوف . فقد قيل أن الإنتاج الاشتراكي ، لا يمكن أن ينظم بواسطة السوق . فقد قال أولئك المعارضون للتطوير ، إن استخدام السوق ، الذي يرتبط بحركات اقتصادية مرنة للأسعار ، يتعارض مع التخطيط ، ويعتبر عنصرا غربا أدخل في الاشتراكية . ورد دعاء التجديد بأن هذه فكرة سطحية وغير علمية ، فطالما أن إنتاج السلمه قائم ، والحاجات موجهة كذلك ومن ثم فإن الحاجات تأخذ شكل القوى الشرائية . وبعبارة أخرى ، طالما أن السوق موجودة ، فإن الإنتاج يجب أن ينمو طبقا لاتجاهات السوق . فإذا لم يحدث هذا ، أي إذا حدث تناقض بين الإنتاج والسوق ، فإن هذا يعني قملا ، أن الإنتاج لا يشبع الطلب ، أو ينشطه ، أو أن ذلك الجزء من الإنتاج لا فائدة له ، لأنه ليس هناك طلب عليه . ولذلك ، فطالما أن السوق موجودة ، فإنها يجب أن تكون أبسط ، معيارا أساسيا لتلبية الإنتاج ، بما في ذلك الإنتاج الاشتراكي .

إن تفرق الإنتاج الاشتراكي ، لا يوجد في أن السوق لم تعد مقبسا ، ولكنه يوجد في الحقيقة القائلة ، بأنه من ناحية ، يمكن أن ينمو طبقا لخطة موحدة على نطاق الاقتصاد القومي كله (ربط القطاعات المختلفة للإنتاج) ، تلك الخطة التي تربط النشاط الاستثماري الأساسي ، وتنح مع الاتجاهات السريعة المتوقعة . ومن ناحية أخرى ، فإن تطور السوق ، يوجه هو نفسه ، بطريقة مخططة ، وذلك بتحديد السياسات الأساسية الضرورية لتوزيع الدخل القومي . إن

الانسجام التام بين تنمية الإنتاج والسوق ،
يمكن تحقيقه بنظام من التخطيط المركزي ،
والتخطيط على مستوى المشروع .

ولكن المشكلة تنحصر في أن الدرجة
التي يجب أن يخطط للمشروع الإنتاج في
نطاقها بدقة ، واتخاذ قرارات متعلقة
بالعمليات الجارية للمشروع ، يجب أن تنشأ
مع مصلحة مادية للمشروع ، بطريقة تشجع
الطلب في السوق من منتجاته ، وأن تعمل
على تشجيع ذلك الطلب . إن الكسب المادي
للمشروع يمكن أن يكون كلما تمكن من إشباع
الطلب في السوق ، وتنشيطه بدرجة أكبر .
وعلى العكس ، فإن خسارة أكبر ، تسبب
من تخطيط أقل انسجاما ، وإنتاج أقل تمثيلا
مع الطلب . إن ضرورة أن يعمل السوق عن
طريق المصلحة المادية للمعاملين في المشروع ،
بواسطة القرارات التي يتخذها المشروع ، لا
يتكرف فحسب ، الا أولئك الذين لم يفهموا
دور المصلحة المادية في إثارة الحوافز . ومن ثم
لا يرون الرابطة بين المصلحة المادية للمعاملين
في المشروعات الاشتراكية ، وبين نشاطهم
الخاص في إدارتها .

على أن هناك لافقا أساسيا بين السوق
في النظامين الاشتراكي والرأسمالي ، إن
السوق في ظل الرأسمالية ، وفي غيبة
التخطيط ، تقرر ما يجب أن ينتج في الغد ،
على ضوء مؤشرات الطلب والعرض ، التي
ظهرت في السوق بالأمس . وهذا تعديل
للإنتاج لاحق . ويمكن أن يتغير كذلك في
اليوم التالي ، وهكذا طبقا لتغيرات العرض
والطلب ، وهذا يتطلب تعديلا آخر وهكذا .
وهذا يؤدي إلى ضياع كبير في الموارد وفي
الإنتاج .

ومع أن المشروعات الإنتاجية الكبرى في
الرأسمالية يمكنها أن تتنبأ بالاتجاهات المحتملة
للسوق ، وذلك بالبحث المتعلق بالتطور
المحتمل للعوامل التي تحدد اتجاهات السوق ،
ولكن هذه التنبؤات لا تصل إلى نتائج دقيقة
، لهذا نجد أزمات وفرة إنتاج ، وتقصص بالنسبة
للطلب في السوق . وهي أزمات عضوية في
الاقتصاد الرأسمالي . ومع ذلك فإن المشكلة
الرئيسية للرأسمالية تظل ، أنه ليس هناك
حيث اجتماعية مركزية ، يمكن أن تتحدد مقدما
عمليات التوزيع الرئيسية للدخل القومي ،
والتي تحدد بالتالي تطور السوق ، وحجم
الطلب فيه . ومن ناحية أخرى ، لا توجد أية
منظمة رأسمالية اشتراكية ، يمكن أن تتحدد
مقدما محديدا سلبيا ، تطور جميع القوى
المنتجة ، التي يمكن أن توجد طبقا لتطور
معين للسوق .

وعلى العكس من ذلك ، هناك ظروف
توجد في ظل الاشتراكية ، تجعل من الممكن

عمل توجيه معين لتطور جميع عمليات
توزيع الدخل الأساسية ومن ثم التطور
التقريبي للسوق ، وتجعل من الممكن أيضا ،
طبقا لدراسة الاتجاهات في التغيرات الهيكلية
الأساسية طويلة الأجل في طلب السوق ، أن
تحدد بطريقة مسبقة ، تطور جميع
الاستثمارات الإنتاجية الأساسية التي تؤثر
في التنمية الضرورية للإنتاج ، وكذلك عروض
السلعة المناسبة لهذا الطلب ، والمعروف أن
حسابات التخطيط في الاشتراكية تحقق
التوازن السابق ex ante ، وبهذا يتجنب
الاقتصاد الاشتراكي أزمات الأفرط والتقصير
في الإنتاج بالنسبة للطلب في تلك الأزمات
المعروفة في الاقتصاد الرأسمالي .

ونود أن نشير إلى فارق أساسي بين
السوق في كل من الاشتراكية والرأسمالية ،
حتى لا تختلط الفلسفات . فالسوق كما
رأينا ، مرشد للتخطيط الاشتراكي ، ويرشد
من خطط مشروعاته . ويعاون هذه الأخيرة
على حساب دقيق للطلب واتجاهاته . سواء
كان طلبا إنتاجيا ، أم استهلاكيا ، وإنتاج
العرض الذي يغطي ، وهذا أمر ضروري لأي
صانع سياسة . والسوق كذلك يهيئ
للمشروعات أن تعد خطتها إعدادا واقعا ،
وأن تعني الجانب النوعي للسلعة وليس فقط
الجانب الكمي ، والمصادأ ، التي تعطى
للمشروعات في تعاملها مع السوق ، تقدم
لها حافزا ماديا ، حيث تعود نتائج عملها
على إدارة المشروع والمعاملين فيه ، بما يوفر
حافزا للمعاملين على مزيد من التحسين ،
واستخدام النظم الإنتاجية المتطورة ،
والاستفادة من المنافسة الاشتراكية بين
المشروعات . كل ذلك يتم ، بالتنسيق مع
الأهداف العامة التي يضعها المركز ، فيما
يتعلق بالاقتصاد القومي كله .

هذه هي السوق في ظل الاشتراكية . ولا
ريب أن السوق في الرأسمالية ، كذلك أداة قد
المشروعات بمؤشرات الطلب ، التي تضعها
الشركات الرأسمالية نصب عينها عند تحديد
سياستها الخاصة بالإنتاج والعرض .

ولكن السوق في الرأسمالية له أغراض
أخرى ، تصنع مع الملكية الخاصة لوسائل
الإنتاج ، وهي الحصول على أكبر قدر من
الربح لملاك المشروعات ، دون نظر كبير ،
وملزم لمصلحة الجماهير ، فالمصلحة هنا ليست
هنا ، كما هي الحال في الاشتراكية ، ولكنها
عارضة قد تتحقق ، وقد لا تتحقق ، والحق ،
أن تاريخ الرأسمالية ، يثبت لنا ، أن مصلحة
الأغلبية الكبرى من الجماهير في المجتمع
الرأسمالي ، متقدما ، أم غير متقدم ، لا
تتحقق في أغلب الأحوال ، بل إنها تتناقض
مع مصلحة القلة الرأسمالية في الحصول على

أكبر قدر من الأرباح ، ولو على حساب
المجتمع .

ولقد ظهر ذلك ، بشكل أكثر وضوحا في
الأيام الأخيرة ، بعد أن توارى الاتحاد
السوفييتي ، وبعد أن تسببت الهيمنة
الأمريكية في هجمة شرسة للرأسمالية على
العالم . فهذه القوى الاحتكارية الدولية ،
شركاتها وحكوماتها وأدواتها ، بما في ذلك ما
يسمى بالمؤسسات الاقتصادية الدولية ،
وأخصها صندوق النقد الدولي ، والبنك الدولي
للتعمير والتنمية ، وهما مؤسستان تبعان
الأمم المتحدة إسمًا ، ولكنهما تتبعان الولايات
المتحدة من الناحية الفعلية ، سواء فيما
يتعلق بالإدارة ، أو التصويت ، أم في
تسويق قروضها ، وفي سياسة الإقراض .
نقول إن الهجمة الضارية التي تروح وتفرض
الفلسفة الرأسمالية ، والقطاع الخاص ،
والملكية الخاصة ، وتفسر الحكومات على بيع
القطاعات العامة ، وهي التي تملكها الشعوب ،
نقول إن هذه الهجمة الشرسة ، أصبحت
تتأدى لا ببيع المشروعات الصناعية والزراعية
العامة فحسب ، وهي أداة التنمية في البلاد
المتخلفة المتطلعة للتقدم ، ولكنها تفرض
القطاع الخاص والملكية الخاصة للمرافق العامة
الأساسية ، وللبنية الأساسية التي تعتبر
مصدر الحياة والوجود بالنسبة لكل الشعوب .
فهم الآن يفرضون على الدول الفقيرة ، أن
تحوّل هذه المرافق إلى ملكية القطاع الخاص ..
فأصبح الحال أنه لم يعد قوت الشعوب وهنا
بارادة المشروعات الخاصة فحسب ، ولكنها
أصبحت ، أو يراد بها أن تصبح ، بمسكة يروح
الشعوب وعقولها . أصبحت المشروعات
الخاصة تتشكّل المؤسسات الصحية
والمستشفيات ، والتعليم في كل درجاته ،
والثقافة في كل أجهزتها ، وكذلك البريد
والتليفون والبرق والنقل والكهرباء ، وكل
محالات الحياة .

في مثل هذا الوضع ، تكون السوق
الرأسمالية غشابة ، تفرض أسعار السلع
والخدمات فيها بالطريقة التي تعود بأقصى
الأرباح على المشروع الخاص الرأسمالي ، سواء
أكان مملكة أجنبية ، أم محليا تابعيا للأجنبي
، أم كان المشروع مشتركا بينهما ، وبذلك تحرم
الجماهير ، لا من القوت الضروري فحسب ،
ولا من العمل ، فالبطالة دائمة عضب في
الاقتصاد الرأسمالي ، ولكن السوق الرأسمالية
كذلك ، تفرض أسعارا باهظة على حق المواطن
في التعليم والتشقيف ، والصحة .. وكذلك
على حق الوجود نفسه ، الذي أصبح سعره
باهظا ، فوق طاقة الجماهير ..

.. في فترة ماسن الزمن كان لطف الله
سليمان واحداً من أهم المثقفين المشاعين في
فرنسا ، بل وفي أوروبا كلها . كان يتحدث
الجميع دناعا عن العرب في مواجهة الله
الصهيوتي الجارف بعد هزيمة ١٩٦٧.

ساعتها صمت الجميع ، خوفاً أو خجلاً.
وانطلق هو ليكون - تقريباً - المتحدث
الوحيد باسم العروبة.

كانت كلماته قاسية ، وحادة فنشر مكسيم
رودنسون مقالا في الموند عنوانه " لطف الله
سليمان بهذي" ويرد عليه لطف الله قائلا :
وماذا بقي لنا غير الهذيان".

ومع عودة الأنفاس إلى الحركة التروتسكية
الأوربية كان لطف الله واحداً من كبار
مفكريها .. ثم شاغبهم أو شاغبوه ، فتركهم
أو تركوه .

د. رفعت السيد

لطف الله سليمان
أرسين لوبين اليساري
مثاقب،

تروتسكي،

مفكر...



ولد عام ١٩١٨، توفي عام ١٩٩٤ ..
ست وسبعين عاما «ظل حتى آخر أيامه
تدرا على العطاء ، آخر ما قدم هو ترجمته
الدقيقة والمبدعة لكتاب " ضد الشيوعية
الفاشية - رولت السعيد - سعيد
الحضاري - خليل عبد الكريم " إلى
الفرنسية وفي حضم مشاكساته (فلم يكن
مجرد مترجم ينقل إلى الفرنسية ما يعطى له
، بل ناقش ، وانتقد ، وصحح ، واقترح ،
وشطب .. وشاكس مشاكسة حادة حتى خرج
الكتاب لانتقا لأن يحمل اسمه مع المؤلفين
كمترجم) تعرفت به .

.. ظلت طويلا أسمع عن لطف الله
سليمان (رجل ثمة من لم يسمع عنه في
صفوف اليسار المصري) ولم تنح لي فرصة
اللت ، إلا مؤخرا في نهايات عام ١٩٩٢
عندما دعاني الصديق يوسف حزان لألتقي
في أحد مطاعم باريس مع مترجم أول كتاب
أسهم فيه بصدر بالفرنسية . كان - رغم
السن - لم يزال قادرا على المشاكسة .. وكما
اعتدت حارلت أن أنزع منه كل ما يمكن من
معلومات عن البدايات .. وعن الماضي
والحاضر ..

ولمحدث لطف الله .. فلنستمع :

.....

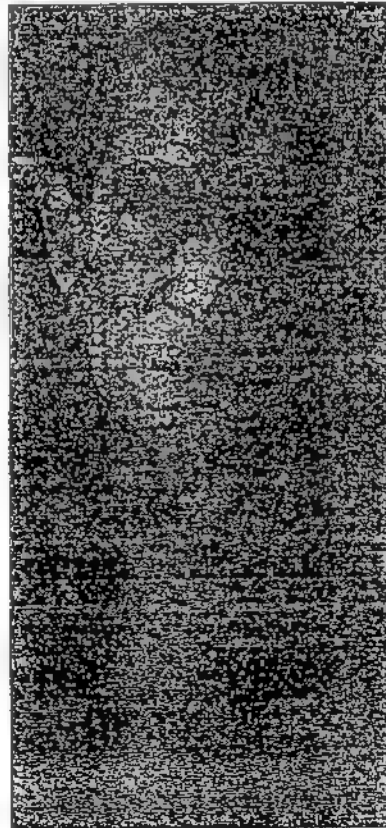
هناك سببان دفعاني لأن أشتغل
بالسياسة ، أو بالدقة السياسية المشاكسة منذ
صغري .. أولهما رغبة عارمة في مشاكسة
أهلي .. وثانيهما : تلك المصادفات التي
دفعتنني لأن ألتقي بأشخاص مميزين ، والذين
فتحو أمامي أبواب معرفة ثمينة ، تعلمت
منها كيف أنظر إلى الحياة وكيف أفهمها .

أمرتني ذات حسب زنسب ، أسرة كبيرة
من أصل شامي (سري - لبناني) أغلبها
مثقفين ، يكن لقراء . في التاسعة من عمري
طردت من مدرسة البزير القريبة من بيتنا في
المنصورة (في حي الحسينية) . ولأنتى من
أسرة تنتمى لطائفة الروم الكاثوليك فقد كانت
الطائفة تدفع لي مصاريف المدرسة بناء على
إلحاح من أسرتي التي كانت تعاني من حالة
الفقر والشدة الأخلاقي والديني معا . وفي
هذه الأثناء تعرفت على أرملة يهودية كانت
عقبة وزوجها كان يهوديا وطنيا ، ناصر الثورة
العربية ووقف ضد الاحتلال الإنجليزي . هذه
السيدة احتضنتني وفتحت أمام ذهني النطل
أبواب مكتبتها الضخمة المليئة بالكتب
وحسرت الصحف وفتحت لي آفاق معرفة
تفرق سنى بثقافتها الرفيعة وفتحت أمامي

أحضانها الودودة.

وفي هذه الأيام الصحية (على وعلى
مصر كلها) كانت المنصورة تروج مظاهرات
حادة ولا تتوقف ، ضد الإنجليز ، ودفاعا عن
الدستور (نحن الآن في الثلاثينات) وكنت
أنفص بكليتي في هذه المظاهرات ، وأبذل
كل ماني وسعي كي ترم المظاهرات أمام بيتنا
لأغيط أهلي ، وأثير الرعب في نفوسهم .

نظما اقتربت من الثامنة عشرة كنت
أتردد دوما على مكتبة المنصورة في مكانها
الجميل والمميز على ضفاف النيل ، كان مدير
المكتبة شخصا رائعا .. كثيرا ما اختار لي
كتبا معينة كي أقرأها (الآن إذ أستعيد
اختياراته أتأكد إنه كان يساريا ، أو على
الأقل كان وطنيا متشددا) ذات يوم قمى
معي وأنا أغادر المكتبة ، واصطحبني حتى
ميدان المراتى ، ثم انحنى بي إلى زقاق ضيق
حيث وجدت ما يشبه الكهف المظلم . سألني
أتعرف ماهذا ؟ فأجبت بالنفى . قال بألف
واضح : أنتدى أنك مصرى ولا تعرف تاريخ
بلادك ، هذه دار ابن لقمان حيث أسر ليريس



التاسع . ومضى يتحدث معى عن تاريخ
نضال الشعب المصرى وثوراته . وحشى على
أن أوصل القراءة في تاريخ بلدى .
وهكذا التقى عندى رائدان . رائد ثقافة
غربية مصدره حاضى الغربية الثقافية ،
ورائد مصرى متشدد مصدره مدير دار الكتب
والغريب أن هذا الرجل لم يمد يده لي
بعد ذلك . لقد وضعنى على أول الطريق
وتركنى

كنت طبعيا أشعر بنوع من التفريق ضد
المصريين من جانب الإنجليز . أذكر أنني عملت
حوالى سنة ١٩٢٦ فى مكتبة بريطانية كان
مديرها بالطبع إنجليزى ، أما نائبه فكان من
الضوري أن يكون مسيحيا شاميا ، فإن لم
يتوافر قلبك بقطيا مصرى ، فإن لم يتوافر
فليكن مسلما سرديانيا .. ولعل هذا قد أثار
ردة فعل معاكسة عند المسلمين .

.....

ابتداء من عام ١٩٢٨ كنت أتردد على
القاهرة مرة كل شهر لأتابع حركتها الثقافية ،
وأنديتها ، ومناظراتها ، وألتقى بمثقفىها .
ودعيت يوما (١٩٢٩) لأحدث فى النادي
الديمقراطى (أسسه هنرى كوريليل)
توجهت إلى المنصة وهاجمت بشدة اتفاق هتلر
- متالين غسا كان من الحاضرين إلا أن
واجهنى بصراخ شديد ، وأنزلونى بالكرة من
المنصة وتقدم لتجدي والدفاع عن جورج
حنين وأصدقائه من جماعة الفن والحرة ..
وهم يملكون نعر الثروتوسكية ... ومنذ ذلك
الحين التصق بى وصف أنتى تروتسكى .

.....

كانوا جماعة رقيقة مخيلة التكوين ،
يكتبون شعرا جميلا ولكن بالفرنسية ،
يرسمون لنا راقيا لكنه سيريالي لانيهم
أحد . وكنت فى كثير من الأحيان أشعر أنني
كالزنجى وسط عالم متميز من الأرستقراطية
البيضاء . راء سمعتهم يشذرون من حاجة
ملحة لال كثير يفتح أمامهم باب اجتهد واسع
فى العمل ، فسررت أن أنخلص من ثياب
الزنجى وأن أصبح ميمرا بأن أدبر لهم المال الذى
يحتاجونه فقتت بعمل غريب جدا سطوت على
بتك فى المنصورة وسرقت منه مالا كثيرا جدا
(هذه هى المرة الأولى التى أعلن فيها ذلك)
وأسرعت إلى القاهرة حاملا كومة المال التى
تضعنى فى دائرة التميز وسط الجماعة . كانوا
مجتمعين فى جروبى . أبلقتهم فى ثدخر .
صعدوا أسرونى أن أعيد المال لأصحابه .

وبالطبع لم أنزل.

قريت أن أستخدم المال في تحرير الفلاحين من عبودية الانقطاع .. أو هكذا خيل إلي . إستأجرت ٢٥٠ فدانا من أراضي أسرة سراج الدين القريبة من المنصورة . وبدأت في تجربة توليفية كان أجبر العامل الزراعي ثلاثة تروش في اليوم (من الشروق إلى الغروب) رأيت كنت أعطيهم ١٧ قرشا في اليوم .. وأعطيتهم ساعة راحة عند الظهر أستغلها كي أجلس معهم وأقرأ لهم الصحف بصوت مرتفع . وأشرح لهم الأوضاع السياسية . وعندما هجعت ذودة القطن على زراعة أسرة الياسا فزاد سراج الدين احتجاجا إلى عمال .. لكن العمال رفضوا .. وطالبوا بأجر ١٧ قرشا في اليوم ، وساعة راحة عند الظهر . صمق إقطاعيو المنطقة (سراج الدين والهداوي) فقطعوا الماء عن أرضي حتى ماتت الزرع وتركت المشروع كلية ، لكنهم لم يتركوني فعندما وصل قواد باشا إلى الحكم مع حزب الوفد عام ١٩٤٢ ، أصدر على الفور أمرا باعتدلي وأرسلني إلى الطور .

كنت في هذه الفترة أغلى حماسا ضد النازية ، وتحركت كثيرا لتجميع المثقفين المصريين والمتحضرين والأجانب في المعركة ضد النازية ، ويبدو أن هذه الحركة كانت واسعة إلى درجة أنه أثناء معركة العلمين راحساس الانجليز بخطر الهزيمة أمام النازي ، استدعاني صديق يوناني (كان متطوعا في جيوش الحلفاء) وتقدمني إلى مسئول عسكري بريطاني في مصر ، الذي شرح لي الحاجة إلى تكوين حركة مقاومة سرية مصرية ضد النازي . تقمصت شخصية قائد كبير ، وبدأت في تقديم طلباتي وإسلاء شروطي (كان من بينها شروط عامة منها : ضرورة الجلاء عن مصر لئلا نحقق النصر على النازي) وكان الرجل ينصت ، يرواقي . وعندما هزم الألمان في العلمين .. سوا كل شيء .

في عام ١٩٤٦ قبض على ، كان السدات في السجن . رفض أن يكلنا أو أن يعنك بـ ، بل كان ينتقرب من إدارة السجن بإعلان استنكاره لما روجضه أي احتكاك مع . وفي ١٩٥٩ صدر قرار بإطلاق ومصادرة دار النشر التي أسسها : دار النديم (أنفقت فيها ما أتقى من المال الذي سرقته من البند) . واعتقلت بالفراحت . كانت تجربة مريرة جدا لكنني احتزتها على أية حال . وبعد الامراج عني خرجت مبكرا عن بقية

زملائي وما لأنني لم أكن منتضا لأي تنظيم سافرت إلى الجزائر أنا وأسرتي .

كانت مكتسبي مجاورة لمكتب المغرب العربي ، وتعرفت على العديد من القادة الجزائريين ، والتهب بريق الثورة المظفرة في عتلي وسافرت اليهم عام ١٩٦٢ كتب مكسهم - روتسون في كستابيه " الماركسية والعالم الاسلامي " يقول : أنتي أثرت كثيرا في الثوار الجزائريين ، وأنهم أخذوا الكثير من أفكارك في بناء أيديولوجيتهم . كنت قد تلقيت دعوة من الحكومة الجزائرية التي هي نتاج لثورة هزت الشاعر . وكنت قد نشت قاما من الوضع في مصر . فحملت أسرتي على كاهلي وسافرت . والمصري عندما يسافر يحمل معه شيئا ما في أعماقه يدفعه إلى تصور أن الآخرين يجب أن يكونوا على شاكلته . وهكذا سافرت متصورا أنني أترك القاهرة إلى الاسكندرية أو طنطا . وهالتي تراث ١٣٠ سنة من الاستعمار الذي نخر عظام الجزائر وعشش فيها وصغفها باللغة والتقاليد شبه الفرنسية . وجدت هناك غربا مزينا ، أو فرنسا مفشوشة . وعملت . قلت . كتبت . عملت كمعلق سياسي . وأصدرت مجلة وبعد ١٩٦٥ لم تعد مقالاتي تعجبهم ، وأنا كلى لم أعد أعجبهم فسافرت إلى فرنسا .. وأسعرت الحكومة الجزائرية لترسل لي أثنائي إلى هناك .

ذهبت متعجلا بلا تأشير ، وبضغط من أصدقاء فرنسيين حصلت على تأشيرة لثلاثة أيام . ثم لأسبوع . ثم لشهر ، ثم تدخل بعض قادة المقاومة الفرنسية أيام النازي لصالح . ولم يشأ ديجول أن يرفض طلب وقائه التبادلي وقال : " هذا الرجل كان خصما لفرنسا ، لكنه نزيه " وأعطوني بطاقة إقامة ، وإذا عمل .

كنت أكتب كثيرا للصحف الفرنسية . وأصبحت متخصصا في الشؤون الشرق أوسطية . وقبيل الحرب أحست ببعضها تنجس . وأحست أن مصر ستهزم ، وفي مايو ١٩٦٧ كتبت مقالا لمجلة " نوفيل أوبزرفاتور " أقول فيه أن مصر ستهزم لو قامت حرب . رفضوا نشر المقال ، فقد كانوا يريدون أن يصوروا إسرائيل كضحية . وقامت الحرب . وهزمت مصر . وعشت زمن اللوان المرير كانت مظاهرات الفرح فلا شوارع باريس نسا شعس أنا في تل أبيب . كنت مطمئنا وجريحا وأشعر أنني أعيش تحت الاحتلال . وقد طلب مني راديو " أوبيا " أن أترجم فوريا

خطاب عبد الناصر بعد الهزيمة . كنت في غرفة صغيرة أنا وزميل تونسني تشبادل الترجمة عندما قال عبد الناصر " أنسى أنحمل كامل المسؤولية " قلت لهم على الهواء أنه سيستقبل .. وعندما قالها عبد الناصر أجهشت بالبكاء .. التونسني قال لي : مش قداسهم . عند انهيئت الخطاب خرجت من الغرفة لأحد الجميع يشربون الشمينيا ابتهاجا . وفي هذه الأثناء صمت الكثيرون من العرب أو تواروا ، أما أنا فقد قريت الدنا عن القضية في مواجهة تيار جارف . كتبت عشرات المقالات ، حضرت عشرات ورعا مئات الندوات والمحاضرات والمناظرات والمسابقات التلفزيونية والإذاعية . وأصبحت مشهورا لدى الجالية العربية والسفارات العربية ، سائقي التاكسي العرب يرفضون أن أذهب ، والسفارات العربية تعتبرني المتحدث باسم العرب ، وتدعوني بفخار إلى حفلاتها واليمين الفرنسي شن حدى حملة عنيفة .. كتب أحدهم يوما " هذا الفلاح المصري خلع جلابيته ، وليس لباسا ، وسرق لفتنا ، وأقام في بلادنا .. كي يحاربا " . واعتبرت هذا المقال أحسن رسام على صدى .. وبعد ١٩٧٣ فقدت هذا الدور . نسيت الناس ، وتنكرت لي السفارات .

عدت لمصر عام ١٩٧٦ وطلب مني بعض المسئولين البقاء فقلت إن فعلت لن أسكت والأفضل أن أبقي بغيري لأدافع عن المخطوط العريضة وعدت مرة أخرى إلى هنا .

في الآن ٣٢ سنة خارج مصر . أولادي نشأوا في فرنسا ، وأحدادي فرنسيين ، والجيل المصري الجديد لا أعرفه ، حتى أنت أشهر بنهضة عبيقة من بعض مترلنك . قد اتفق معها . لكنني أدهش كيف وصلت مثل هذه الأفكار اليكم وكيف ترددها بهذه الطلاقة والبساطة والفعالية .

" لا أريد أن أقول كلاما ورديا .. كنت أثنى أن أكتب في وصيتي " أريد أن أوفن في مصر أو انشروا رمادي بين أسراج النيل عند مدينة المنصورة " لا .. لا أنا أكره مثل هذه العبيارات المصطنعة والتي يكتبها أصحابها متصورين أن التاريخ سوف يسجلها .. أنا في السادسة والسبعين من عمري . وهذا يكتفي . أنصو أن آخر أعمالى سيكون الانتهاء من ترجمة كتابك . ولا بأس بذلك . فخر اسهام في معركة مصر ضد التأسليين كما تحب أنت أن تسميهم - عبارتي الأخيرة .. عندما أموت . أكون قد مات وكفى . لكن ذكراك لن تموت .

ذلك العديد من المؤلفات ولقد سمعت القاهرة بلفائه منذ عامين تقريب والى محاضرة عن اللغة والسياسة واجتمع بهديد من المثقفين المصريين ولاحظ من جلسوا إليه هلو، ثبوته وتراضعه الجم وجه للبشرية يناقش تشومسكى فى كتابه الأخير *

فى حوار مع داليد بارسانيان DA-VID BARSANIAN العديد من القضايا الساخنة التى يحاول بعض المفكرين أن يهيئوا عليها التراب . ولا يمنع ضيق المكان بنقل هذا الكتاب الرائع بأكمله - ولكن ما لا يدرك كله لا يترك كله ...

يقول تشومسكى:

عن اقتصاديات العالم الجديد:

- يوجد الآن فى بلدان العالم الثالث مجتمع ذو طبقتين: طباق الثراء القاحش والفقرة وطابق العناسة واليأس . وقد تعفن هذا التقسيم سياسات يملها الغرب فقد فرض سياسات السوق المفتوح التى تؤدى إلى ازدياد ثراء الأثرياء وفقير الفقراء.

- لقد خلقنا " عصرا استعماريا جديدا " بحكومة عالمية لها مؤسستها مثل البنك الدولى وصندوق النقد ولها تشريعاتها وأدواتها مثل الجات GATT والنافا NAFTA والمنظمة الكهارة 7 ... الخ . والشعوب عامة لا تعرف ما الذى يحدث بل ولا تعرف أنها لا تعرف وتشعر بأنه لا جدوى من أى شيء . وهكذا تصبح آليات الديمقراطية التى يتشدد بها سادة العالم خالية من أى محتوى.

- ليس هناك سنكر عائل يظن أن الرأسمالية يمكن أن تدمر ولم يدر هذا الظن بخلاف أحد منذ ستين أو سبعين عاما .

- إن سياستنا الاقتصادية فى الولايات المتحدة رغم دعائنا عن السوق الحرة وآليات السوق هى خليط من الدعم والتدخل لمصلحة الأثرياء والأقوياء . فلدينا سياسة دعم ثابتة ولكنها متحركة تحت رداء الأمن القومى تمثل فى البنتاجون الذى يمكن باستعمال ميرانياته ترجيح الاقتصاد لما يريد "سادة" ودعم من يريدون دعمه .

- ولكن ، حتى باستعمال هذه الآليات فإن الرأسمالية الجشعة المجترنة أيام ريجان قد أدت إلى خراب الاقتصاد الأمريكى . وقد اعترفت جريدة وال ستريت - أشد الصحف سخافة وتأييدا لريجان - بنحط نظام التعليم فى ولاية كاليفورنيا بسبب السياسات

كتاب جديد:

لناوم تشومسكى



فى هذا المتعطف التاريخى الذى استولى فيه أقصى اليمين على مقاليد الحكم فى أقوى بلد فى العالم فأنشأ أظافره وأنيابه حتى فى أبسط الحقوق الإنسانية وصادر بطاقات الغذاء المجاني لأفقر الفقراء ، واقتطع من ميزانيات غذاء أطفال المدارس ، وانزعزع المعونات من صغار نقراء الحوامل وكل ذلك ليسزاد الأثرياء فى قصورهم مهامى وكاليفورنيا والى بقية ثراء وتترفع ميزانيات البنتاجون ووكالة المخابرات المركزية ..

وفى هذه الأيام التى تكثف فيها البنتاجون وأجهزة المخابرات هذه من اقتلاع أى صوت خرجى معارض ، بالحرب النافرة جينا والتصلية الجسدية حيناً آخر . وينتدبر الانقلابات والحركات الدينية من الدلاى لاما إلى الشيخ عمر عبد الرحمن وسى السبح إلى الصهيونية . واستطاعت أن تعين قادة أذئابها لها فى أغلب بلدان العالم الثالث.

وفى هذا المناخ الفكرى الحبيث الذى وقع بعض قادة الفكر عندما إلى ممالك كالهربوب إلى "المستقل" و"الممكن" و"نهاية الأيديولوجيات" بل ونهاية التاريخ والجأت والحول الذاتية وال إن جى أو ...

فى مثل هذه الظروف، تنتقد الكلمة لتسمية، ويسد برن اخن وينتقد الضوء الذى ينير الطريق إلى مستقبل مشرق

للبرية.

وبين الحين والآخر يظهر برنق قلم حر جري

يكاد لناوم تشومسكى Noam Chomsky أن يكن أهم علماء اللغويات فى العصر الحديث . فقد أحدث ثورة هائلة فى هذه العلوم وخاصة بنظريته عن الأجرودية الحسلاكة GENERATIVE GRAMMAR وبأخضاعه اللغة للنماذج الرياضية ولدراساته فى علم النفس والفلسفة المبينة على دراساته فى اللغويات . قد وصفته النيويورك تايمز بأنه يكاد أن يكون "أهم المفكرين الأحياء".

ولكن الأهم من ذلك كله أنه إنسان مثقف بمعنى الكلمة وله مواقف الشريفة فى كل القضايا الإنسانية : ولعل موقفه من القضية الفلسطينية يعد مثالا على ذلك . فهو رغم يهوديته أحد أعدى أعداء الصهيونية وله فى

المجربة التي أدت إلى انقطاع جانب كبير من ميزانيات التنمية الاجتماعية لحساب برنامج حرب الكواكب.

- في ألمانيا واليابان وكوريا الجنوبية وتايوان تمت المعجزة الاقتصادية بتخطيط تام من الدولة : يكفى أن نتذكر أن كوريا الجنوبية قد فرضت عقوبة الإعدام على من يصدر النقد للخارج (تارن بمصر من ح ص ١٠) .

عن الجات :

لا يعلم أحد غير بعض المتخصصين ماذا يحدث في هذا المجال : وأحد الأشياء الهامة في هذا العملية هو ما يطلق عليه اسم "الملكية الفكرية" : والفرض من هذا هو ضمان بقاء العلم والتكنولوجيا التي هي نتاج الفكر الانساني عامة في أيدي المؤسسات الضخمة ، وهكذا ، لن تستطيع بلد فقير مثل الهند أن تنتج أدوية رخيصة . أما الشركات الضخمة فإنها تعتمد أساسا في أغلب مراحلها على البحث العلمي الذي تنتجه الجامعات والمعاهد التي يصرف عليها ويديرها ويقوم بها أناس من كافة أنحاء العالم .

عن الغذاء والعالم الثالث والمعجزات الاقتصادية :

- يرفض البنك الدولي ، وصندوق النقد الدولي قروضا بشروط صعبة للدول الجنوب . إذ يجب عليهم أن يفتحوا أسواقهم ويسدوا ديونهم بالعملة الصعبة ويوفروا كمية صادراتهم من القمح واللحوم حتى نستمتع بشرب الكابتشينو وأكل الهامبرجر وذلك على حساب زواجاتهم المحلية.

ولتأخذ بوليفيا كمثال : كانت هناك مشاعب وديون ضخمة ، وتدخل الغرب . ذهب إلى هناك صندوق النقد بقواعده : وطالب بتثبيت العملة ، وازدياد الصادرات الزراعية ، وتقليص إنتاج المحاصيل المحلية . ونجحت الخطة تماما . انخفض المعجز وثبتت العملة ولكن المسئل كان يحتوي على الكثير من الذباب : ازدياد الفقر ، وازداد نقص التغذية ، وانهارت نظم التعليم - ولكن أخطر وأهم نتائج هذه السياسة هي الطريقة التي ثبتت العملة : فقد أصحلت الأحوال الاقتصادية برفع كمية الصادرات من الكوكا (المادة التي يصنع منها الكوكايين) والسبب واضح . فقد أغرقت أمريكا بوليفيا بالصادرات الزراعية المدعومة ، ولم يعد للفلاح البوليفي ما يستطيع أن يبيعه سوى الكوكا . ويذهب الجانب الأكبر من أرباح الكوكا طيعا إلى المافيا التي تحول أرباحها إلى

بنوك الولايات المتحدة لتشتد أزر الاقتصاد الأمريكي

- وهناك معجزة (٢) اقتصادية أخرى في شيلي . فقد كانت نسبة الفقراء في أيام الميليدي الزعيم الاشتراكي . لمنتخب لاتريد عن ٢٠٪ وبعد أن قضته انقلاب عسكري بشديد المحاربات المركزية عام ١٩٧٣ ازداد الفقر بمعجزة اقتصادية أخرى إلى ٤٠٪ وهذه هي معجزات صندوق النقد الدولي .

- إن الزعم بأن الفقر والجوع ينتج عن ترايد السكان زعم كاذب ، فبدلية ليس هناك نقص في الغذاء بل هناك سوء في التوزيع . وعلى كل حال فإن الطريقة الوحيدة المجدية لنعد من الفقر السكان هي التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

عن الأرض المختارة

- لقد كان للولايات المتحدة هدف واحد دائم من مفارقات السلام المزعوم وهو تحويل التحالف الخفي بين إسرائيل والعائلات الدكتاتورية العربية الحاكمة إلى تحالف ظاهر وقوي . ويبدو أن هذا الهدف في طريقه إلى التحقيق.

عن غاندي والمقاومة السلمية والهند :

ليس هناك أدنى شك في أن الحكم الاستعماري كإرث على من يقع في يديه . فخذ الهند مثلا . عندما وصل البريطانيون إلى الهند - إحدى الولايات الهندية - كانت هذه الولاية من أثري بلدان العالم ، وقد وصفها أولئك المعارضين التجار البريطانيين بأنها جنة الله على الأرض ، وقد أصبحت هذه اللجنة الآن بنجلاديش وكلكت - أكبر رموز الانحدار واليأس البشري . كانت المناطق الزراعية في الهند تنتج أجود أنواع القطن وكانت لديهم صناعة متقدمة يديس عصرهم . لقد بنيت إحدى سفن الأسطول البريطاني أيام الحروب النابليونية على يد الصناعة الهندية ويمكن لمحبي آدم سميت من أنصار الليبرالية أن يقرأوا ما كتبه عن هذه الجريمة ، فقد تألم أشد الآلام لما فعله مرطيد إذ حطروا الاقتصاد الزراعي والصناعي بل وحولوا المراعي إلى انتاج الأفيون - السلعة التي فرضوا على الصين شراءها بحرب الأفيون - وحطروا الصناعة خصوصا صناعة السيج وتخطم الاقتصاد الهندي.

- لقد حطم الغرب أنفريق حتى قبل الاستثمار باستحضار لمبدأ العمل في مزارع أمريكا . وعند الاستيلاء على القارة فيما

بعد حطما ما بقي من الحضارات الأثرية . ثم انتقلوا بعد ذلك إلى السيطرة بالسلطات الاستعمارية

المجديدة NEOCOLONIALISM.

عن سياسة فرق تسد من الطبيعي أن يستعمل الحاكم سياسة فرق تسد . لقد كان ٩٠٪ من القوات البريطانية التي استعملت في غزو الهند من القبائل الهندية .

- عندما استولت قوات الولايات المتحدة على الفلبين وقطعت مساعي ألف سراطن ، كانت تتعين بعض القبائل الفلبينية .

- لو أن روسيا قد نجحت في الاستيلاء على الولايات المتحدة لعمل روثالدهان وجورج برنس وباقي هذه المعصاة مع القوات الفائزة الروسية .

- في كل مكان ذهب إليه الأوربيون ارتفع مستوى العنف ويمكن أيضا مراجعة آدم سميت في هذا الموضوع والسبب في ذلك أن للأوربيين تراث لا يبارى في العنف.

عن الكلفة الممتوعة :

قام الدكتور فيسنت نافارو VI CENTE NAVARO الأستاذ بجامعة جوتز هينكتو والعامل في مجالات الصحة العامة بدراسات قرر فيها أن يقسم نتائجها حسب الوضع الطبقي ، واكتشف أن أغلب الفروق حتى بين الأجناس المختلفة ترجع إلى الوضع الطبقي والفرق بين العامل الأبيض والمدير الأبيض فرق مربع . والبحث بلا شك هام لفهم الأحوال الصحية للشعب الأمريكي ولكن المجالات الطبية الأمريكية بأجمعها رفضت نشره لوجود كلمة "طبقة" به . ثم قام نافارو بنشر البحث بعد ذلك في مجلة لانسيت البريطانية - كبرى المجالات الطبية . والسبب واضح ، فمن المحرم في الولايات المتحدة التحدث عن " الطبقة " والفرض طيعا هو خلق صورة أننا جميعا كأفراد عائلة واحدة سعيدة . فنحن أمريكي ونحن نعمل سريا لخدمتها - فلنينا العمال الطبقيين ، والشركات الطبية والمديرين الطبقيين ، والموظفين الذين يعملون في خدمتها . ومن يقول غير ذلك يتهم بالعودة إلى الماركسية البغيضة .

هذا بعض مافاته تشومسكي في كتابه الأخير .

إلى الأصدقاء المكافحين قدينا والمشتائين حديثا إلى ذهب الخليج أو حتى رجال مارينا . وإلى منظرينا الجدد الذين يتحدثون عن المستقبلات والنظام العالمي الجديد والشرق والشرق الأوسط وسقوط الاشتراكية ونهاية الماركسية وأقول الوطنية ... إلخ . أقدم لكم كتابا جديدا لمثقف شريف .

التي لا تملك إلا أن تتحنن لها احتراماً لطموحها المشروع ، لكنك لا تملك أن تتجاهل جموحها المصطنع ، الذي تحاول به أن تلتف الأنظار ، وإن كانت الخطورة الحقيقية تكمن في وقوعها في مأزق يشبه الخطأ التراجيدي ، الذي يقود صاحبه إلى قدره المحتوم .

هذا الخطأ التراجيدي الذي تقع فيه سينما رأفت الميهي ، والذي لا يمكن فقط في عدم ادراك الفرق بين الطموح والجموح ، هو فقدان العلاقة الجدلية بين " الذات " و " الموضع " ، أو بين الإنسان والواقع ، أو بين المثقف والمجاهير . ففي عديد من أفلامه السابقة - ومنذ " الأفوكاتو " (١٩٨٤) و " السادة الرجال " (١٩٨٧) - تتعكس حالة من انتمرد على تناقضات الواقع ، تتجسد سينمائياً في البحث عن أشكال متعمدة ، كانت ذروتها في فيلمه " سلك لين قر هندي " (١٩٨٨) ، أو البحث عن مضامين متعمدة ، على نحو ما ترى في " سيداتي آنساتي " (١٩٩٠) ، وصاحبه التمرد يتحقق على مستوى الشكل والمضمون معا في فيلمه الأخير " قلهل من الحب .

كثير من العنف " (١٩٩٥) ، لكن السؤال الحقيقي الذي يجب أن نبحث له عن إجابة هو إذا ما كانت هذه الأفلام " المثقفة " قد نجحت في أن تضع يدها على جوهر التناقض في الواقع الذي نعيشه ، أم أنها كانت أكثر تعبيراً عن تناقض ذاتي أكثر حدة ، يجعل المثقف ينظر إلى الواقع من خلف زجاج سعتم ، ويصدر عنه أحكامه المجازمة ، الفاطمة المانعة ، فلا ينتهي به هذا الموقف إلا إلى السخرية المريرة من أي شيء وكل شيء ، وهي السخرية التي قد تسود للوهلة الأولى طريقاً للتفسير ، لكنها عند التأمل تفصح عن يأس شامل من أي تغيير ، فكان الموقف الذي يبدو سياسياً هو في جوهره موقف وجودي ، دون أن يحارل المثقف أن يخلق الجسر الإبداعي الجدلي الخلاق الذي يصل بين المرققين .

رواية واحدة وسعالمجتان

إذا كانت أفلام رأفت الميهي السابقة تخفي رؤيته شديدة الغاتية لكنها تحاول أن تسع عليها وداً يبدو موضوعياً أو محايداً ، فإن هذه الغاتية تسفر عن نفسها ذن مرارة في فيلمه الأخير " قلهل من الحب ، كثير من العنف " (ولا مفر من أن نعبد التأكيد على أننا لا نرفض ذاتية الفنان ، ولعل أصدق الأعمال الفنية هو أكثرها ذاتية ، بشرط أن يصعب التعبير عن الذات من خلال العمل الفني أداة للتواصل مع المثقلى لكي



من أزمة السينما إلى سينما الأزمة (٢)

سينما المثقفين بين طبعية «زولا» ومونولوجات «شكوكو»!

إبراهيم مصطفى

طاحنة مريرة ، نادراً ما ينجح فيها الفنان - كما في بعض أفلام داود عبد السيد - في الإجابة عن سؤال المبدلة الصعبة بين الأزمة الحادثة التي تحاصره والحرية التي يبعث عنها . لكنك كثيراً ما ترى - كما في أفلام جوهري بشارة الأخيرة - قدراً من التنازلات الجسهرية أو الشائرية ، يضطر لها الفنان اضطراراً ، مرغماً أو باختياره الواعي ، حتى يتمكن من أن يجعل فيلمه يرى النور ، حتى لو جاء في النهاية وليداً مشوهاً أو مبسوراً . لكنك أيضاً قد ترى الفنان كد هو الحال في بعض أفلام رأفت الميهي وقد وقف من الحياة والفن موقف متعمداً ساخراً إلى أقصى حدود السخرية .

لقد تركت أزمة السينما - التي ليست في حقيقته إلا وجهاً من أزمة أعنى وأبعد غوراً - بصاتها القليظة الخشنة على أكثر الأفلام المصرية حديثة (نسباً) بالأمس بالأمس الهزيلة أو الهزلة (١) ، مختلفاً ما نطق عليه " سينما الأزمة " ، التي تضم أهم أفلام الفنان السينمائي رأفت الميهي ، والتي تبدو عند تأملها نموذجاً كشفاً للطريقة التي ينكر بها بعض المثقفين في سراحة الظروف القاسية لهذا الواقع الراهن ، وهي الطريقة

تجسد أفلام رأفت الميهي ، خاصة في مرحلته الأخيرة ، تياراً يتميز بالنزوع الدائم إلى السخرية ، وقد تفهم لماذا يسخر الفنان من تناقضات المجتمع ، لكنك لا تستطيع للوهلة الأولى أن تفهم لماذا تشل سخريته كلاماً من الجناة والضحايا ، ولماذا تظهر في أفلامه كل الشخصيات كأنها كائنات أزرية أبدية مشوهة . وفي الحقيقة أن سينما رأفت الميهي تبدو دائماً ، حتى في أكثر أفلامه شعبية ، تعبيراً صادقاً - في إيجابياته وسلبياته - عن سينما المثقفين ، الذين يشعرون من جانبهم بمدى العزلة التي لرضها السياق التاريخي عليهم لجعلهم عاجزين عن التأثير الحقيقي في الواقع الذي يرتضون تناقضاته المريرة . كما يمانون من جانب آخر من أزمة الواقع الراهن لصناعة السينما المصرية ، حيث لا تنجح إلا قرصة ضئيلة للمثقفين والفنانين الحقيقيين لكي يقدموا أفلاماً جادة تتميز بأطموح الجمالي والسياسي ، أو بالمغامرة الإبداعية التي تخاطر بارتداد المناطق الشائكة في الواقع والفن على السواء .

تلك الأزمة المزدوجة بين الفنان وقوانين مجتمعه السائدة ، وبين الفنان والمراضعات الفنية التقليدية ، يحوم شبحها دائماً فوق عالم العديد من الأفلام المصرية الجديدة ، وتتفاوت أساليب صانعها في الهروب من هذه الأزمة أو مراجعتها ، لكنك لا تستطيع أن تحظى أننا عند تفننك لأي من تلك الأفلام آثار معركة

يهدف في النهاية للتعبير عن الواقع).

هأنت إذن منذ اللحظة الأولى في المشاهد الانتقائية للفيلم أمام كاتب سيناريو يحاول أن يضع معالجة سينمائية لرواية فتحي ضائم لتسجّل على العرّار ، وهي الرواية التي تسمى إلى أن ترصد جانباً من العلاقات الاجتماعية في ظل طرفان المتخفّيرات الاقتصادية والسياسية المعاصرة . وعلى الرغم من أن الفيلم - كما يبدو - يعتمد على الخطوط الرئيسية للرواية ، فإن جوهده هو الحسرة التي تشّاب كاتب السيناريو في الاختيار بين معالجتين ، إحداها تنزع إلى ما يشبه الواقعية ، والأخرى إلى المعالجة الهزلية الساخرة ، (وأرجو ألا تصدق مايقوله البعض عن " الفانتازيا " التي يتمسك بأنت الميهم بوصف بعض أفلامه بها ، حتى أن المصطلح الفني البراق وجد من يردده دون أن يعرف معناه !) .

فالفيلم كما ترى لا يبدو في فلكه الرواية بقدر ما يظهر متعبداً بأغلال الهرم شديدة الذاتية التي تزقّ كاتب السيناريو داخل الفيلم وخارجه على السواء ، . بذلك لم يضع كاتب السيناريو في حسبانته أن يجعل فكرة الرواية وشخصياتها قريبة من فهم المتفرج العادي الذي لم تسع له الفرصة أو تتاح له القدرة على أن يقرأ هذه الرواية أو غيرها ، وهو ما أدى إلى إحساس المتفرج منذ اللحظة الأولى بالاغتراب تجاه هذه الشخصيات ، التي وجد أن صانع الفيلم يقذف بها في وجهه ، ويؤدّد الأسر تعقيداً أن الفيلم يقدم لكل شخصية وجهين ، أحدهما يحمل ملامح " شبه واقعية ، بينما يصبح الوجه الآخر مجرد قناع كاريكاتوري لها .

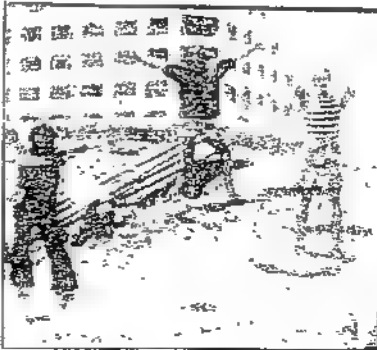
إن أردت أن تتخرب من عالم الفيلم لكي تفهم مايدور في ذهن صانعه ، فلابد لك أن تكون قد عرفت الرواية ودخلت إلى عالمها وانفجرت من شخصياتها ، وهي الرواية التي تدور حول علاقة حبسية ومتنافرة في آن واحد بين ثلاثة شبان ، الأول هو طلعت سوسى ، ابن اميكانيكى السابق الذي أثري فجأة في ظل الاشتح ، ورغم انشراء فإن الإبن مايوزال يحمل سرقة وغلطة الأصول التي انحدر منها ، لكنه يرتبط بصداقة دائمة مع الشاب المثقف مرفه الأحاسيس بونس صفوت ، ابن المستشار الذي ينتمى إلى طئنة كبار الموظفين ، وقد نشأ في أحضان بيئة تدعو إلى التسكك بالتقاليد الاجتماعية التي لم يعد لها مكان في المجتمع ابراهن ، أما الشاب الثالث فهو السابق الفقير صيد العقر الذي يعمل

لدى والد طلعت ، ويرمق الصديقين بنوع من الحسد والغيرة . ويضطر تحت وطأة الفقر إلى أن يزود لطلعت مقابل القليل من الهبات بعض الخدمات المهنية المختلة ، بينما يقوم في الوقت ذاته بدور الجاسوس على تصرفاته حتى يستطيع الإبقاء على عمله سائقاً عند الأب .

تبدو هذه الشخصيات عند تأملها - على مستوى الرواية والفيلم - وكأنها قد اجتمعت معا على نحو فنى متعسف ، ليصبح كل منها رمزا مباشرا لطبقة من طبقات المجتمع ، التي يريد كاتب الرواية أن يقول أنها قد تظهر على السطح وكأنها في حالة من توازن العلاقات ، لكن الحقيقة أن التناقض سوف يدفع بهذه العلاقات إلى الانفجار . ويبدأ التناقض وينتهي مع وجود شخصية فاطمة في مركز الدائرة ، فهي بنت البلد الجميلة البسيطة ، نراها في البداية زوجة لطلعت فتعاني من فظاظته وقسوته ، وهماي بعد طلاقها منه تجد نفسها مشدودة إلى رقة بونس وحياته حتى أنه يتمرّد على طبخته ويتزوج بها ، لكن سيد الذي يعيشها يحزن يرى نفسه أحق بالاستحواذ عليها لأنهما يعودان إلى أصل فقيرة متقاربة . وهكذا ينشب الصراع بين الثلاثة ، لكنه الصراع الذي ينتهى بمساة مقتل فاطمة على يد سيد .

الفيلم مع الطبيعية ، وضد الواقعية

يمكنك الآن أن تعود إلى عالم الفيلم ، وتذكر لماذا استقر رأيت الميهم على اختيار هذه الرواية لكي تصبح مصدرا لأحد أفلامه ، وهو الذي لم يعتمد أبداً على مصدر أدبي إلا في فيلمه الأول مخرجاً " عيون لاتنام " (١٩٨١) ، عن مسرحية " وغبة تحت شجر الدردار " لبوحيث أونيل ، وعلى الحقيقة أن بين الرواية المصرية المعاصرة ،



والمسرحية الأمريكية التي تعود إلى حقبة العشرينات وشائج خفية ، لكنها تظهر إعجاب رأيت الميهم بتلك المعالجات الدرامية التي تميل إلى إضفاء النزعة " الطبيعية " (ولاتقول " الواقعية ") على العلاقات الإنسانية ، فالصراعات الاجتماعية تكاد أن تنحدر من السياق التاريخي ، لتتحول إلى نوع من الصراع الأزلي الأبدى بين الغرائز المكمنة ، والتي تخفى تحت الجلد البشري وحشاشا تسرّ مخالبها عند الضرورة .

ويقدر قليل من التأمل سوف تكتشف أن هذه النزعة الطبيعية تتغلغل حتى إلى أفلام رأيت الميهم التي يطلقون عليها " الفانتازيا " ، فالصراع عنده يحكمه جانب ثنائية غير جدلية ، قد ترى التناقض بين التقديم والتخلف ، أو بين العلم والجهل ، أو بين الرجل والمرأة ، لكنها لا ترى في هذا التناقض أي إمكانية للتطور ، وهكذا لا بد أن ينتهى الصراع بس بخلق مركب جدلي بين البقيتين ، وإثا بانتصار أحدهما ونزعة الآخر ، برزعة قبل إلى المبالغة في تبذرها أو تشاؤمها على السواء .

إم هذه الثنائية هي التي جعلت رأيت الميهم - وكاتب السيناريو الذي يجسده داخل الفيلم - يقدم معالجتين تبدوان متناقضتين للرواية ذاتها ، معالجة طبيعية تدور حول صراع الغرائز والأحاسيس وتنتهى نهايةً مأساوية ، ومعالجة ساخرة هازلة ترى أن الحل - المقترح أو المفروض علينا فرضاً - هو الترفيق بين هذه الأطراف المتصارعة من خلال تدمير كل التقاليد المتعارف عليها ، فيعيش الجميع في وئام وسلام . وعلى الحقيقة أنه رغم مايطهر على السطح من تناقض المعالجتين ، فإنهما تدوران معا في فلك الرؤية العميقة والعدمية . لكن يوماً شامسا يفصل بين هذه العدمية المصطنعة ، والعدمية على طريقة المخرج الفرنسي رينيه كلير ، فالرؤية العدمية في " قليل من الحب ، كثير من العنف " لا تحاول أبداً أن تضع بدلا على أية إمكانية لتجاوز تناقضات الحاضر (فهي لانراه أبداً في سباته الصحيح) ، فليس شرياً إذن أنها لا ترى أي إمكانية لحل هذا التناقض في المستقبل .

ومن الحق الثقل أن رأيت الميهم يستحق بالفعل الكثير من التقدير على جرأته في محاولة هدم الأبنية والمؤسسات المتداعية ، في الشكل والمضمون ، وفي الحياة والفن على السواء ، لكن مايجب علينا أن نشير إليه هو أن مثل هذه الجرأة تشترّف عه المفاهيم



الأحداث بين المايجتين أحيانا ، والمراحة والمحاكاة أحيانا أخرى ، لكن هذا البناء يقتد أي منطق في الانتقال بينهما ، ولم يجد رأيت الميهي وسيلة خلق الوحدة الفنية بينهما إلا أن تقوم ليلي علوي بأداء دور فاطمة فيها معا ، فهي من جانب الإنسانية المقهورة من بطش زوجها طلعت (محمودة حميدة) ، الهاربة من ملاحقة السائق سد العتر (هشام عبد الحميد) ، واللاجئة إلى حنان بونس صديق زوجها (هشام سليم) ، لكنها في المعالجة الأخرى إنسان عميلة (هكذا بسميها الفيلم) ، تعمل صحفية تدع العديد من المقالات عن أي موضوع بأية وجهة نظر يظهرها من يدفع ثمن المقال ، وهي تجمع بين الرجال الثلاثة في آن واحد ، الزوج والصديق والسائق (بونس شلبي) ولجأح الموجه وأشرف عبد الباقي) ، ولا يجد الرجال أي غضاظة في هذا الموقف ، لأن من المزد - هكذا تشير المعالجة الهزلية - أن التطرد سوف يتيح للمرأة المساواة بالرجل بأن تجمع بين أربعة أزواج.

لا تنتظر أبدا أن يعود بك الفيلم إلى إطاره الخارج الذي بدأ به (على الأقل في النسخة التي اختار وأنت الميهي تقديمها للجمهور ، بعد حذف عدة لقطات أو مشاهد من نسخة العمل) ، فعند مشهد النهاية ، حيث قومت فاطمة صريعة على يد سيد ، يقرر الممثلون الهزليون إعادة المشهد نفسه ، وتغير فاطمة من " حاكياجها " أمامنا فتتحول من الشخصية المقهورة إلى الشخصية الانتهازية ، لينطلق الجميع في أغنية تتحدث عن المصالحة مع الجميع ، والإيمان بالمستقبل ، فلا تدري إن كان ذلك تشهير أم تحذير من انتصار المنطق العيشي الذي يسود هذه المعالجة .

القسوة مع البشر

ليس غريبا أبدا أن يستقبل الجمهور بالكثير من القدر هذا الخلط الذي يصطنع التعبد الفني ، ليس فقط لأن الفيلم يتخفى خلف قناع التسلط الذي يزعم استهلاك الرؤية الأكثر صرايا للواقع (مثل الحديث عن " الثيوزوفرنيا " التي أصابت الشخصية المصرية في أغسطس ١٩٩٠ مع الغزو العراقي للكويت) ، ولا لمجرد أن الفيلم يبدو جامعا في اختياره طريقا أسلريا صعبا من أجل الرغبة في التعبير عن هذا الازدواج الذي يشهد عنه ، وإنما لأن الرؤية ذاتها تكشف عن نوع من الاستغراق في التأملات الذهنية عن الواقع ، وهي الرؤية التي نعتقد

بعد الفطار" (١) ، وسوف نعرف لاحقا أنها تزود نفس الخدمات لأشخاص عديدين حتى أنها تصبح أكثر الشخصيات انتشارا رغم أننا لانراها على الشاشة أبدا . بل يؤكد لك الفيلم أن " في حياكة كل فنان عظيم هنية بعد الفطار" (هكذا) . المهم أن كانتنا سوف يخلق بعد ذلك ذقنه ، وأخذ حماما ، ويربط حبل مشنقة حول رقبته ، ويأمر هنية فتدفع الكرسي من تحته بلا مهالة ، ليتدلى جسده ، وقدماء أمام شاشات التلفزيون ، وعلى تلك اللقطة تنزل عناوين الفيلم .

ليست هناك كما ترى أية واقعية في هذا المستوى من السرد السينمائي ، وسوف يؤكد لك ذلك ما سوف تعرفه لاحقا أن هنية تدبر تلك الحوادث المزعومة من الانتحار لأشخاص يريدون التخلص من حياتهم مع البشر ، وها هو كاتب السيناريو داخل المقبرة يتلقى واثنان من المثقفين " المنتحرين " من أمثاله ، ويعرض عليهما معالجتين سينمائيتين لرواية قصي غانم ، إحداها يسميها معالجة واقعية (وهي كما سبق أن أشرنا ليست إلا نوعا من الطبيعية الفجة) ، بينما يصف المعالجة الأخرى التي لا يخفي ميله إليها بأنها معالجة غير واقعية . وسوف نكتشف أن ثلاثة من الممثلين الهزليين (بونس شلبي ولجأح الموجه وأشرف عبد الباقي) قد حضروا بأسمائهم وكما نعرفهم في واقع الحياة ، يريدون من الكاتب أن يسلمهم المعالجة غير الواقعية ليقرأوها تمهيدا لإنتاجها .

هناك إذن المنتحران داخل المقبرة يقرآن المعالجة " الواقعية " كما يسميها الفيلم ، كما أن هناك بالخارج الممثلين الهزليين يقرآن المعالجة غير الواقعية ، ليصبح البناء الدرامي للفيلم كما نراه على الشاشة نوعا من تقاطع

الجاهزة التي لا تتبع من الواقع بقدر ما تنصير عن أفكار شديدة الذاتية عن العالم ، فكان مثل هذا النوع من التمرد يبدأ بأن يشن حربا على الأوامر ، لكي يقيم مكانها وهما ذاتها من أوامهم بعض المثقفين الذين يتجاهلون أن الواقع الزاخر - شئنا أم أبينا - يحتشد بقوة التغيير الكامنة في كتلة المطحورين والفارقين تحت السطح ، وهي الكتلة التي تتركها للأسف الشديد لكي يتلاعب بها العابثون من ذوي الأفكار المتطرفة الساذجة ، والتي تصبح أقرب إلى وجدان البسطاء كلما زادت تطرفا وساذجة ، لأنها تقدم إجابات شديدة السهولة عن أسئلة شديدة الصعوبة ، بينما تكفي سينما بعض المثقفين بالدوران حول الذات ، وتختفي تحت شعارات براقة وبيانات ملتهبة يملئها صناع هذه الأفلام ويردها وراهم بعض النقاد ، كما تستر هذه السينما بأشكال فنية تصطنع التعبد ، فننتهي بدمجها عن الوصول إلى الجواهر ، وهي التي ترغم انتقاد سلبية هذه الجماهير ، وذلك ليس إلا أحد أعراض مانسية " سينما الأزمة "

عشبة الإطار والصورة

حرر التعبد الشكلي في فلم وأنت الميهي هو أنه يعتمد على إطار خارجي ، من المفترض أنه يدور على المستوى الواقعي ، نرى فيه كاتب السيناريو الذي يحاول أن يزاوئ الكتابة وأمامه عدة شاشات تلفزيون تعرض لأنباء عن حرب الخليج ، لكن الرجل يتوقف فجأة عن الكتابة ، ويذهب لياسارس الجنس مع خادمة تدعى هنية - ولأنها تزودنا على من يدعوها للنمراش بالانتظار " بعد الفطار " فإنها تصبح مشهورة باسم " هنية



أنها تمتد إلى معظم أفلام رأت المي هي السابقة منذ تحوله من كاتب سيناريو شديد البراعة إلى مخرج ينتج أفلامه بنفسه وهي الأفلام التي تشي في تناقض بشير الدهشة عن حشاشة متزايدة في كتابة السيناريو ، وإجادة في الإخراج.

جوهر التصوير في هذه الرؤية يكمن فيما يبدو في إصرار رأت المي هي على أن تظهر " الفانتازيا " في أفلامه على أنها تخلق من المنطق ، على الرغم من أن الفانتازيا الأصلية منطقها الفني شديد التعاضد ، بل أنها تحتاج إلى هذا المنطق أكثر من احتياج الأفلام التي تطلق عليها "واقعية" ، لأن الفانتازيا لا تعتمد على منطقية الموضوع والشخصيات والأحداث كما أن الفانتازيا من ناحية أخرى قد تخلق الواقع رأيا على عقب ، لكنها تظهر دائما تشير إلى هذا الواقع ، على عكس أفلام رأت المي هي الأخيرة التي تكتسب من الواقع لا بالكشف عن منطق المقلوب ، وإنما بمحاكاته على نحو ساخر ، يذكر بطريقتي " شكوكو " في معارضة أبيات الشعر الشهيرة ، مثل " يانا عس الطرف لا ذقت الهوى أبدا ، فأخرة الحب حرمة وكام ولدا " وإن كان تناول الساخر لبعض المثقفين يفقد خفة النظر الشعبية التي نراها عند شكوكو ، كما يلتفت - وهذا هو الأهم - القدرة على الكشف في كلمات مرمجة لأذعة عن خواء التعبيرات البليغة الحالية من حرارة ومرارة الحياة.

إن استطعت أن تقع فيلم " قليل من الحب ، كثير من العنف " قدرا أكبر من التأمل ، فسوف تكتشف أنه لم يتعاطف مع شخصية واحدة من شخصياته ، لأنه على مستوى المعالجة الطبيعية " قد جعلها جميعا مجرد كائنات تتبادل خليطا من غرائز ومشاعر فجأة بلا جذور واقعية حقيقية ، فإذا كانت فاطمة تتألم من زواجها فلأنها "تألم بتدافع عن ذكرها ، مرة يتدور على جوزها" ، أما اعجاب بونس ابن المرطف الكبير بفاطمة فنسعه في حذقة جوفاء ، له " فاطمة عظيمة ماتمرفش تكذب ، مش مركبة قناع " ، بينما يمس سيد لوق جشيتها في بكائية شديدة الفجاجة: " حرام عليكى تعملى فينا اللي

بتعمليه ده ، خلصتى علينا واحنا صغيرين وخلصتى علينا واحنا كبار " . أما على مستوى المعالجة الهزلية فإنه قد حول الشخصيات جميعها إلى مهرجين يتبادلون " النكات " الباهتة ، فتسمع بونس (نجاح الموجي) يتحدث عن يقينه بأن فاطمة بجبالها وانتهازيتها لا يمكن أن تظل عذراء : " يمكن أنا أكسرت بنت بنوت ، لكن فاطمة انا صعب " ، أو عندما يحذر طلعت بونس شيلي (السائق سيد) أشرف عبد الباقي) وهو يعلم أن علاقة السائق بزوجه قد أنثرت طفلة : " إوعى تكون بتعامل بنتك أحسن من بنتى " . . . أما خارج المعالجتين فقد جعل الواقع قاصرا على المنحرفين المزعومين ، و " هنية بعد النظار " التي يجعلها الفيلم ، وزوجها حنار القبور ، تشير بظرف خفي إلى رؤية شديدة العيشية تجاه البشر ، وربما الحياة بأكملها ، التي تقع بلذات الحياة والموت بنفس القدرة غير المحدودة على المطا. واللامبالاة في آن واحد .

إن هذه الرؤية العيشية ليست إلا الوجه الملقب لبنا الأزمة ، فهي بدلا من أن تجعل هدفها الكشف عن أسباب العيب في الواقع وسبائه الاجتماعي والسياسي ، تهرب إلى تصورات ذاتية ذهنية عن هذا الواقع ، وأشكال تحاول إثارة الابهاس المصطنع في التعبير عن هذه التصورات . لذلك ليس من الغريب أن تغيب عن سينما الأزمة عند المثقفين تلك الكتلة الهائلة الفارقة من البشر الذين يشكلون هذا الوطن . . . بينما يصبح وجود هذه الكتلة سببا لإثارة أكبر قدر من السخرية منها ، في أحدث أفلام نجم الجماهير عادل امام .





الشيوعيون - ودكتاتورية البروليتاريا

في البداية أريد أن أقول أنني لأمست الشيوعية ولا الشيوعيين المصريين بل أكن لهم احتراما وتقديرا لكفاحهم الوطني وبالضرورة أنهم مزمون بمقررات ماركس وإنجلز ولينين كلية . يوجد كلمة ماركس، هذه الكلمة تلخص نظريته الشيوعية وهي " بين المجتمع الرأسمالي والمجتمع الشيوعي تقع مرحلة تحول المجتمع الرأسمالي تحولاً ثورياً إلى المجتمع الشيوعي وتناهيها مرحلة انتقال سياسي لا يمكن أن تكون الدولة فيها سوى الديكتاتورية الشيوعية للبروليتاريا".

دعونا نقف أمام كلمة "الديكتاتورية الشيوعية للبروليتاريا" فبيان كلمة الديكتاتورية مساوية لكلمة اللاديمقراطية وتعني أيضاً السلطة الشخصية التي يتمتع بها فرد واحد غير مقيد بأي قانون ولكن كلمة ماركس توحى بأن الشعب سيكون مجتمعا ثوريا ودمريا يسوده الكره والنفخا . بين طبقاته لأن الممكن هو ديكتاتورية البروليتاريا . إذن أين سيكون حب الوطن وأين ستكون الاشتراكية التي بين أبناء الشعب إذا طبقت ديكتاتورية البروليتاريا . وإنى أتساءل إذا تكن مناظرتنا من السلطة لهل سيقمن هذه الديكتاتورية .

هل سيجعلون طبقة البروليتاريا فوق جميع الطبقات أم ماذا؟ فلو فعلوا ذلك تيمنا بمقررات ماركس ولينين فأين إذن الديمقراطية وحرية الرأي التي ناضلوا من أجلها في عهد جمال عبد الناصر".

محمد السويدي
على

تعليق

تاريخيا توصل ماركس وإنجلز إلى مفهوم ديكتاتورية البروليتاريا بعد دراسة عميقة للمجتمع الطبقي على مر العصور والمجتمع الرأسمالي في القرن التاسع عشر ، حيث اكتشفوا أن من يمارس الحكم يمتلك الثروة هي الطبقة أو تحالف الطبقات المالكة لوسائل الإنتاج ، وهذه الطبقة أو التحالف لا تملك عددا سوى أقلية ضئيلة . هذا بالمقارنة

لينين



منالين



للأغلبية الساحقة من الكادحين وأبناء الشعب العامل كما ساهم جمال عبد الناصر.

وهذه الأغلبية الساحقة هي التي تنتج الثروة للمجتمع كله ولكنها لا تشارك في السلطة أو في الملكية وإنما تتقاضى أجورا غالبا لا تكفي لسد الحاجات الأساسية ، بينما تراكم الثروة لدى الطبقة أو الطبقات المالكة وتلك الأخيرة نتيجة لانفرادهم بالثروة والسلطة كل أجهزة بناء الرعي ، وهي تتلاعب بوعي الكادحين نتيجة لذلك ومن أجل الدفاع عن مصالحها ، فتؤكد دائما أنها قتل الشعب كله . وتعتمد في ذلك على تفسيرها الخاص للدين ، وسيطرتها على الثقافة والتعليم . ولهذا كله أطلق ماركس وإنجلز على هذه الحالة ديكتاتورية البروليتاريا ، أي حكم وسيطرة الأقلية على المجتمع كله وصاغها في مقابل هذا المفهوم مفهومها عن ديكتاتورية البروليتاريا أي ديكتاتورية الأغلبية الشعبية منتجة الثروة ، وتعبير آخر الديمقراطية البروليتارية في

مواجهة الديمقراطية البروليتارية . وقد استغلت الطبقات المالكة الفنية والسيطرة على وسائل الإعلام والشقانة في المجتمع الطبقي هذا المفهوم لكي تشوه في وعي الكادحين صورة الثروة الاشتراكية ، واثما ما كانت تسوق تعبير ديكتاتورية البروليتاريا منقوصا ودون أن توضح أنه الرجس المناقض لديكتاتورية البروليتاريا أي الأقلية ، تماما كمن يستخدم الآية الكريمة منقوصة فيقول " لا تفريوا الصلاة .. وسكت .

أما إذا كنت تنصرون أن العنف هو لصيق بهذه الديكتاتورية التي ستمارسها الأغلبية طبقا للنظرية الماركسية ، فدعنا نعتكم إلى الواقع الذي أثبت عسليا أن الطبقات الشعبية التي كافحت على مر العصور من أجل حلفها في الثروة والسلطة يمكن أن تعمل إلى هذه السلطة عبر الانتخابات البرلمانية وحين وصلت حكومة الوحدة الشعبية بزعامة المناضل الوطني الماركسي سلفادور الليندي إلى الحكم في شيلي سنة ١٩٧١ عبر صندوق الانتخابات ، وأخذت هذه الحكومة تقدم بإصلاحاتها الجذرية لصالح الكادحين جميعا ، وكان أبرزها وأشهرها لتزوين يوميا لكل طفل نطمت الطبقة الرأسمالية بالتعاون الصريح مع الشركات العالمية والمخابرات المركزية الأمريكية إنقلابا دمريا لم يعرف له تاريخ الوحشية في العصر الحديث مثيلا لتطبع بحكم الليندي وتنظم المذابح للشعب الشيلي.



حبيب محفوظ

المسلمين من أبناء وطنهم الذين عاشوا على أرضه ونعموا بخبراته . ومحارلات الاغتصاب التي راح ضحيتها الكثير من أبناء الوطن من تلاميذ مدارس وأساتذة جامعات ورجال شرطة وغيرهم . وآخرها كانت محاولة لاغتصاب الأديب العالمي حبيب محفوظ . فلا يحق لأي إنسان الاعتداء بأي شكل على الآخرين لمجرد الاختلاف في الرأي . فلا هذا تصحيح وضع ولا هذا من صحيح الدين . وإن دبرنا السمع لا يسمع دم الأبرياء لقول الله تعالى " ولكم في القصاص حياة يا أولي الألباب " البقرة ١٧٩ .

ومن قتل نفساً بغير نفس كأنما قتل الناس جميعا . ومن هنا فالجامعة المنحلة قد أغشت عليها سحابة الظلام فضلت وتريد أن تضلل الآخرين وهي جماعات مأجورة ومعرضة ضد الوطن والمواطنين وبرنامجها الذي أجبرت من أجله ليس بالأصلاح وإنما الهدم والتدمير لوقف عجلة التقدم وترويع الأمنين وهذا ما يريد لنا أعداء الوطن . ونظرا لانتشار الإرهاب في العديد من محافظات مصر والحائنا بالأضرار فلا بد من مراجعة الإرهاب الشاملة على كافة المستويات الشفافية والعلمية والتعليمية كي يتحقق الأمن والأمان في بلد الإسلام

عبد الله توفيق
عاصي

اليسار/ العدد الثالث والستون/ مايو ١٩٩٥ <٧٧>

المصري الحاكم من جهة وإسرائيل وأمريكا من جهة أخرى والناس عن تعرض الدور المصري في المنطقة للتقلص وسعى إسرائيل للقيام بدور مصر في قيادة المنطقة والهيمنة عليها سياسيا واقتصاديا .. يمكن أن يدفع بالنظام المصري بعيدا عن طريق التبعية لهم وهم وحدها كبيرا لأن ذلك يتطلب بيساطة أن تكون البرجوازية عن أن تكون برجوازية ...

إن مصالح الطبقات الشعبية والوطنية في مصر صارت متعارضة مع إسرائيل وأمريكا وكذلك مع البرجوازية الكبيرة والتابعة التي انتقلت نهائيا وبلا عودة إلى معسكر الأعداء .

وتقول ذلك حتى لا تتروط بعض أقسام المعارضة في تأييد النظام الحاكم فيما قد ينشأ بينه وبين إسرائيل وأمريكا من خلافات حول سعي النظام المصري لوقف التطهير الذي أصاب مكانته ودوره في المنطقة ، فهذا السعي هو من أجل مصالح الطبقة الحاكمة فقط ولا يدعها في ذلك أية مصلحة وطنية أو قومية .

إن إزاحة واستئط البرجوازية التابعة عن الحكم هو الطريق الوحيد لإعادة الصراع العربي الإسرائيلي - إلى موقعه الصحيح ليعود صراع مبادئ من أجل الوجود - وليس صراع مصالح من أجل الحدود والنفوذ .

أحمد طاهر
المعاصي

لا للإرهاب

إن نشأة البقي والضلال حاولت كثيرا وكثيرا استهداف أمن البلاد وترويع الأمنين . باستخدام الأسلحة المهرية ضد

البروليتاريا بل يلتزم التزاما دقيقا بالديمقراطية السياسية والتعددية السياسية والتداول السلمي للسلطة .

المحدد

صراع المصالح ..

و صراع المبادئ !!

اندعشت حين لاحظت أن بعض أوساط المعارضة المصرية قد رحبت بفرح مكثرت ببولاد أزمة الخلاف بين النظام المصري من جهة وأمريكا وإسرائيل من جهة أخرى . نأسى أن هناك نوعين من أنواع الصراع أو الخلاف . فهناك صراع المبادئ وهو الذي حكم الصراع العربي الإسرائيلي منذ قيام إسرائيل وحتى توقيع اتفاقات كامب ديفيد وما بعدها ، بغض النظر عن الكيفية التي أدارت بها البرجوازيات العربية الحاكمة هذا الصراع . وصراع

المصالح الذي يمكن أن ينشأ داخل المعسكر الواحد والذي نرى مثله على الساحة الدولية أشكالا عدة مثل أمريكا واليابان - مع الفارق - ومثل صراع المصالح الذي استمر عقودا عديدة بين إنجلترا وفرنسا على سيادة القارة الأوروبية والمصالح الاقتصادية والمستعمرات . إن من يعتقد أن الخلاف بين النظام

إن الحصف والإرهاب هو سلاح الطبقات المالكة أولا يستخدمه الكادحون للدفاع عن أنفسهم .

وقد تعرض مفهوم دكتاتورية البروليتاريا كما صاغه ماركس ومن بعده لينين وستالين وما أصابه في التطبيق في الاتحاد السوفيتي ودول أوروبا الشرقية والصين للتشويه وتحوله إلى دكتاتورية الحزب الواحد وإخضاعه كل مؤسسات المجتمع المدني لسيطرة الحزب الشيوعي وقيادته المركزية . تعرض إلى نقد عنيف من عديد من المفكرين الماركسيين ، وقامت الأحزاب الشيوعية الأوروبية في بداية السبعينيات بإسقاط ورفض مفهوم دكتاتورية البروليتاريا ، وأعلنوا الالتزام بالديمقراطية السياسية كما عرفها العالم الغربي بإعتبارها تراثا للإنسانية كلها . فالبرجوازية الغربية تسكت بالجانب الاقتصادي للبربرالية ورفضت جانبها السياسي ، ولم تلجأ إلى تطبيقه إلا تحت ضغط ونضال الطبقة العاملة والأحزاب الاشتراكية والشيوعية في أوروبا الغربية وخلال المنافسة مع الاتحاد السوفيتي والعالم الاشتراكي .

وبرامج المنظمات الشيوعية المصرية وأهمها الحزب الشيوعي المصري لاتتبنى " دكتاتورية

كلينتون



مبارك



القرار الخطأ .. في الزمن الذي لا يحتمل إلا الصواب

صدمني القرار الذي أصدرته السلطات العراقية ، باسقاط الجنسية عن الشاعرين الكبيرين " محمد مهدي الجواهري " و " عبد الوهاب البياتي " وبدا لي نموذجاً مثالاً للقرار الخطأ ، الذي لا يحتمل أي صواب ، يصدر في الزمن الذي لا يحتمل إلا الصواب .
وأشوأ ما في القرار أن العقوبة لا تتناسب مع " الجريمة " المنسوبة إلى المتهمين ، فاسقاط الجنسية أنسى من الحكم بالاعدام ، لذلك حظر الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ، والاتفاقيات والعهد الدولي المترتبة عليه ، والدساتير الحديثة المأخوذة عنه ، النفي الإداري ، ونصت جميعها على أن الجنسية حق أساسي من حقوق المواطنة ، لا يجوز اسقاطه ، ومع ذلك فقد أسقطت الجنسية عن " الجواهري " و " البياتي " لسبب تافه للغاية ، هو أنهما حضرا في " الرياض " الدورة الأخيرة لـ " مهرجان الجنادرية " ، وهو واحد من عشرات المهرجانات والمؤتمرات الثقافية والفنية ، التي كانت وما تزال تقام في كل الأقطار العربية ، ويدعى إليها فنانون ومثقفون من كافة أنحاء الأمة ، يستجيبون للدعوة ، انطلاقاً من إيمانهم بأن التنقل بين الحدود القطرية هو حق لكل عربي ، لا يجوز لأحد أن يصادره أو أن يعترض عليه ، ومن إدراكهم بأن الخلافات بين الأقطار العربية هي مجرد سحبات صيف ، تزول مهما طال الزمن ، فلا يجوز أن تكون مبرراً للقطيعة فيما بينهم .. بل قد تكون مبرراً للعكس .

وقد أتبع لي - خلال الأعوام العشرين السابقة - أن أشارك في كثير من هذه اللقاءات ، ولولاها لما سنحت للنجبة العربية المثقفة الفرصة لكي تلتقي ، أو تتحاور ، أو يتعرف كل منها على الآخر بشكل مباشر ، وأشهد أن كل الذين كانوا يشاركون فيها ، كانوا يتناولون كل ما يطرح عليها من قضايا بروح عالية من المسؤولية القومية ، تقوم على الصراحة المطلقة ، ويسفون - عبر الحوار العام أو اللقاءات الجانبية فيما بينهم أو أثناء اللقاءات المغلقة مع المسؤولين في القطر المضيف - إلى إذابة ما قد يكون قد تراكم من ثلوج على العلاقات بين الأقطار العربية ، بسبب الحسابات أو الخلاف في الاجتهادات بين الأنظمة السياسية .

وإلى هذه اللقاءات وأشبابها ، يعود الفضل في الاحتفاظ بشعرة معارفة بين الحكومات العربية ، حتى في تلك الفترات التي كانت تتصاعد فيها الخلافات والحملات الإعلامية ، حتى يسود الظن بأن العلاقات فيما بينها ، قد وصلت إلى طريق اللاعودة ، بل إن النظام الحاكم الآن في بغداد ، كان - قبل الحصار المفروض عليه - مركز الأنظمة العربية ، حساساً لتلك الأنشطة ، وأكثرها توسعاً في تنظيمها ، ولم يكن ينسى شهر من العام ، دون أن ينظم مؤتمراً أو مهرجاناً أدبياً أو ثقافياً ، وقد تعود المثقفون العرب أن يستجيبوا لدعوته ، وشهدوا مؤتمرات ، على الرغم مما قد يكون بينه وبين حكومات أقطارهم من خلافات ، فلا يحاسبهم أحد عندما يعودون إلى بلادهم ، ولا تسقط حكوماتهم عنهم الجنسية ، ولا تصادر حقهم في السفر أو التنقل .

وقد لا يرتب على هذا القرار - على الرغم من جلالته ولا منطقيته - أي مشاكل إضافية للشاعرين الكبيرين ، ليس فقط لأن الجنسية العراقية ، كانت قد أسقطت عنهما في مراحل سابقة ، ثم أعيدت إليهما عندما تغيرت الظروف السياسية و أو لأن كلا منهما يعيش بالفعل خارج العراق منذ سنوات طويلة ، ولكن - كذلك - لأن أحداً ، أيما كان لا يستطيع أن ينحسرها - إلى الأبد - من العودة للعراق أو يسقط عنهما شرف الانتماء للأرض التي ولدا فيها وتغنيا بها ودافعا عن تضايها ، وأصبحا من معالمها ، ومن دواعي الحب لها والفخر بها والرفقة في الانتماء إليها .

أما المزمكذ فهو أن النظام العراقي ، هو الخاسر الوحيد من هذا القرار ، الذي صدر بطريقة عصبية غير مدروسة ، وفي الوقت الذي كانت الصحف العراقية تنسب فيه على " الجواهري " أن يعود إلى " بغداد " ولر لمجرد يوم واحد يتسلم فيه وساماً وربع الشان ، وتجاهل الذين أصدره تلك الخبثية التي تقول إن المثقفين العرب ، ومن بينهم الأديباء والفنانين ، هم أكثر الفئات تعاطفاً مع الأوضاع السيئة التي يعيش في ظلها الشعب العراقي ، وأنهم أعلى الأصوات حجماً للمطالبة بتخفيف المعاناة التي يتعرض لها نتيجة للحصار المفروض عليه ، وتعترض على تحميله مسؤولية خطأ - وخطر - القرارات السياسية التي اتخذتها حكومته ، وصدد قرار يثل تلك القسوة ، بحق علمين بارزين من أعلام الشعراء العرب ، لمجرد أنهما زارا دولة عربية أخرى ، لا يلقى فحسب دلوا من الماء المثلج على هذا الحماس ، بل هو يشير - كذلك - إلى أنها ما تزال تعيش في ظل الوهم الذي يدمج بين الوطن ومن يحكمونه ، وتعتبر الخلاف مع الحاكمين مبرراً للحكم بالخيانة بلا محاكمة وذريعة لاسقاط الجنسية بلا دفاع ، وهي كلها دلائل تدل على أن السلطات العراقية لم تستوعب بعد درس المأساة التي قادت إليها شعبها ، بل وفادت إليها الأمة جميعها .

إنه القرار الخطأ في الزمن الذي لا يحتمل إلا الصواب .